جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

ما خرج من الكلم إلى معنى النفي في العربية

إعداد

د/ محمد صالح برناوي

أستاذ مشارك بقسم اللغة والنحو والصرف في كلية اللغة العربية
بجامعة أم القرى

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الثالث .. أغسطس)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

ما خرج من الكلم إلى معنى النفي في العربية

محمد صالح برناوي

قسم اللغة والنحو والصرف، كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني:msbarnawi@uqu.edu.sa

الملخص :

يدرس هذا البحث المعنونبـ(ما خرج من الكلم إلى معنى النفي –في العربية–) الكلمات المفردة التي خرجت إلى معنى النفي، فاستقرأ ما خرج من معناه الأصلي إلى معنى النفي، واقتصر على ماله أثر واضح في الحكم النحوي.

وهدف إلى معرفة أثر هذا الخروج في الأحكام النحوية، متبعا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من نتائج البحث: خروج أنواع الكلم كلها إلى معنى النفي، وكان أكثرها خروجا الحرف ثم الاسم ثم الفعل، وكان بعض ما خرج له أثر في الحكم النحوي، وبعضها لا أثر له، وأبرز هذه الأحكام كانت في الاستثناء، وفي نصب الفعل المضارع بعد الفاء أو حتى.

الكلمات المفتاحية: النفي – معنى النفي– الكلم– خرج إلى النفي.

What came out of the word to the meaning of negation in Arabic.

Muhammad Salih Barnawi
Department of Language, Grammar and Morphology, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.
Email: msbarnawi@uqu.edu.sa

Abstract

This research, "Types of Arabic Words that Depart from their Default Meanings and are Used to Convey Negation", studies individual Arabic words that can be used for negation in particular contexts, rather than being used for their default meanings. It exhaustively examines the words used in such a manner, and confines itself to those that have a clear Arabic grammatical effect.

The research aims to understand the grammatical effect produced by such a change in meaning, and it does so by using a descriptive analytical method.

Outcomes of the research include: All types of Arabic words can depart from their default meanings and be used to convey negation. The harf is the type for which this occurs most, followed by the ism, and then followed by the fi‘l. Only some instances of this change produce grammatical effects, not all instances; and the most prominent of those effects can be found in the istithnaa', as well as al-fi‘l al-mudaari‘ being in the mansoob case after faa' or hattaa .

Keywords: nafy - negation - meaning of negation - kalim - Arabic words - default meaning changed to negation

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فإن الأصل في المعاني أن توضع لها حروف تدل عليها؛ لذا كان للتمني حرفه، وللترجي حرفه، وللاستفهام حرفه، وللشرط، وهكذا، والنفي من المعاني، له أحرفه التي تدل عليه، منها:(ما)و(لا)و(لم)، وغيرها، وقد جاء في العربية ألفاظ خرجت إلى معنى أحرف النفي، وليس النفيُ دلالتها الأصلية، وأحكامها مبثوثة في مظانها النحوية، فجاء هذا البحث المعنون بـ(ما خرج من الكلم إلى معنى النفي في العربية)؛ لدارسة تلك الكلم التي خرجت بغية الإجابة عن الأسئلة الآتية، وهي:

ما الكلم التي خرجت إلى معنى النفي؟ وما أنواعها؟ وما أثر خروجها في الأحكام النحوية؟ وما المعاني التي تدل على نفي الشيء؟

واقتصرت الدراسة على الكلمات، المفردة التي خرجت إلى معنى النفي، ودلت عليه، دون الجمل التي تدل على معنى النفي، من مثل:(إنَّ أحدا لا يقول ذاك)،أو قدر فيه حرف النفي، مثل:(شر أهر ذا ناب)، وكذلك ما خرج إلى معنى النفي من الكلمات وليس لها حكم نحوي، مثل(بلى)و(لكن)، وغيرهما، وانتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة.

الدراسات السابقة:

وقد سبقت دراسات هذا العمل، مما وقفت عليه منها:

١-(**أساليب النفي في القرآن الكريم**)،د.أ حمد ماهر البقري.

درس الباحث أدوات النفي، وأساليب النفي الصريح، والنفي الضمني.

فتناول-في الدراسة- الأسلوب والأدوات، وبذلك يختلف عن هذه الدراسة.

٢-(**الحمل على معنى النفي في التقعيد النحوي**)،للدكتور حجاج أنور عبد الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد(١٣١).

وهذه الدراسة أشبه الدراسات بهذا العمل، اعتنى فيها الباحث بالتراكيب النحوية التي تؤول إلى معنى النفي، فتأخذ أحكام النفي، وكان من نتائجها: "أن الحمل على معنى النفي–بصفة خاصة– كان له دور بارز في التوجيه والتعليل لكثير من التراكيب أو الأنساق النحوية التي وردت مخالفة من حيث الظاهر لما تعارفوا عليه من قواعد، ووضعوه من شروط وضوابط تتعلق بقيد النفي اللازم؛ لتحقيق كثير من الوظائف أو المعاني النحوية..."[(١)]، ومن المسائل المشتركة مع هذه الدراسة ما يأتي: الحديث عن(غير) و(أقل) و(قلما) و(شرب) و(تغير) و(لولا) و(يأبى) و(كأنَّ) و(إنما)، ولم يتناول الباحث–في الدراسة–النفي الصريح، وما يشبهه من استفهام ونهي، وبعض الكلمات التي دلت على النفي، مثل(لو)، ولكن لم يقصد بالدراسة الاستقصاء والتقصي.

٣–(**النفي الضمني في الجملة العربية: أساليبه وأدواته**)، د. مها عبده، مجلة آداب النيلين، مجلد (٢)، عدد(١).

تهدف الدراسة إلى إظهار النفي الضمني، فذكرت أساليبه من استثناء، وإضراب، واستدراك، وردع وزجر، وكان من نتائجها: "أدوات النفي الضمني، منها: الاسم(سوى، غير، هيهات)،ومنها: الفعل(ليس، لا يكون)، ومنها: الحرف(إلا، حاشا، أو، أم ،لكنّ، لكن، ليت، لو، كلا)، ومنها: ما يكون تارة فعلا، وتارة حرفا(خلا، عدا)،و(أكثر أدوات النفي الضمني حروف)[(٢)].

٤–(**النفي في الجملة العربية، وعلاقته بالمعنى**) د. محمد حسين النقيب، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد:(٣)، مجلد(٨)يونيو ٢٠١٤م.

اعتنى بدارسة النفي في الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، فذكر طرق النفي فيهما، وذكر في خاتمته "أن دراسة أدوات النفي وتحديد دلالاتها المتعددة

(١) ينظر: الحمل على معنى النفي، للحجاج (١٩٥).

(٢) ينظر: النفي الضمني، لمها(١٧٢).

من الأهمية بمكان، والربط بين الدراسة النحوية، والدراسة الأسلوبية هو الطريق السليم لتحديد المفهوم الدقيق للأداة" [1].

وتختلف هذه الدراسة التي أقدمها عن الدارسات السابقة أنها تدرس الكلمات التي خرجت إلى معنى النفي من اسم أو فعل أو حرف وأثر هذا الخروج في الاحكام النحوية، وليست لهذه الدراسة حدود معينة من كتاب أو غيره، كما أنها تهدف إلى إبراز الأحكام.

إجراءات البحث:

أولا– رتبت الكلمات ترتيبا ألف بائيا في المباحث كلها.

ثانيا– ذكرت المعنى الأصلي للكلمة قبل خروجها إلى معنى النفي، ثم بيان دلالتها على النفي.

ثالثا–أثر خروج الكلمة عن أصلها إلى النفي، وفق ما ذكره النحويون.

وجاءت خطة البحث، كما يأتي:

- **مقدمة**
- **المبحث الأول:** ما خرج من الأسماء إلى معنى النفي.
- **المبحث الثاني:** ما خرج من الأفعال إلى معنى النفي.
- **المبحث الثالث:** ما خرج من الحروف إلى معنى النفي.
- **ملحق(١):** ما خرج إلى معنى النفي وليس له أثر في الأحكام النحوية.
- **ملحق(٢):** بيان لما خرج من الكلمات إلى معنى النفي.
- الخاتمة، وفيها النتائج.
- الفهارس الفنية.

(١) ينظر: النفي في الجملة، لمحمد حسين(١٧٢).

المبحث الأول

ما خرج من الأسماء إلى معنى النفي.

(١)-(أقلّ).

(قلَّ)فعل ماض ثلاثي، يدل على نَزَارة الشيء، يقال: قلَّ الشَّيءُ يقلُّ قِلَّة فهو قليل[١]،واسم التفضيل منه(أقلُّ)-على زنة(أفْعل)،وقد يخرج الاسم إلى معنى النفي فيوضع موضع(ما)-النافية-؛ لقربه من المنفي القليل، وبُعده عن الكثير[٢]، ويظهر أثر هذا الخروج في الأحكام النحوية الآتية:

أولا- في لزوم صدر الكلام، و عدم دخول العوامل اللفظية عليه.

يقصد بالصدارة-عند النحاة-التقديم[٣]،ومما له الصدر في الكلام(ما)-النافية-[٤]،وصدر الكلام يكون للحرف الذي يغير معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، مثل حروف النفي، وحروف التنبيه، والاستفهام، وغيرها[٥]، فالصدارة تكون لحروف المعاني، لا للأسماء ولا للأفعال.

ويلزم(أقل)صدر الكلام، فيقال:(أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك)؛ لأنه بمنزلة حرف النفي[٦]؛لذا لا يقال-مثلا-(رجلٌ أقلُّ يقولُ ذلك)،أو(رجلٌ يقولُ ذلك أقلُّ)،

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس(٥/ ٣).

(٢) ينظر: الأصول، لابن السراج(١٦٨/٢و ١٧٠).

(٣) ينظر: معجم المصلحات، للبدي(١٢٢).

(٤) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش(٧/ ١٨٩-١٩٠)و تمهيد القواعد، لناظر الجيش (٩/ ٤٥١٧).

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية(٤/ ٣٣٦).

(٦) ينظر: الأصول، لابن السراج (٢/ ١٦٨) والتعليقة، للفارسيّ (٢/ ٥٣) وتمهيد القواعد، لناظر الجيش (٩/ ٤٥١٧).

ولا يمكن تأخيره عن صدر الجملة؛ لأنه بمنزلة حرف النفي الذي يأتي في صدرها.

ويلزم من تصدره أن العوامل اللفظية–مثل:(ليت)،و(لعلَّ)،و(إنَّ)–لا تدخل عليه، فلا يقال:(ليت أقلَّ رجلٍ يقول ذاك)[١]؛لأنه صار بمنزلة قولهم:(ما رجلٌ يقول ذاك)[٢]، فـ(أقل)–وإن كان اسما– لما كان بمعنى النفي لزم صدر الجملة، ولم تدخل عليه العوامل.

ثانيا– إسناد الخبر إليه.

ذكر النحويون أن المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية؛ للإسناد[٣]،واسم تفضيل(أقل)يجيء في أول الكلام، ولا تدخل عليه العوامل اللفظية، مثل:(أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك)،فهل يُعدُّ مبتدأ، أو لا ؟ وإذا كان مبتدأ؛ فإنه يحتاج إلى خبر، وعليه فما يكون الخبر؟

اختلف النحويون في خبر(أقل) فذهب بعضهم إلى أن جملة(يقولُ ذلك) صفة أغنت عن الخبر[٤]،وعليه يعرب(أقل)مبتدأ مرفوعًا بالابتداء، وهو مضاف، و(رجلٍ) مضاف إليه مجرور، وجملة(يقولُ ذلك)صفة لـ(رجل)، أغنت عن الخبر، فيكون مثلُه مثلَ الوصف الذي له فاعل سدَّ مسد الخبر، كما في مثل:(ما قائم الزيدان).

وامتنع أن يكون لـ(أقل) خبرا؛ لأنه جرى مجرى فعله(قلَّ)، الذي هو

(١) ينظر: الأصول، لابن السراج (٢/ ١٦٨).

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك (١/ ٣٣٦).

(٣) ينظر: الكافية، لابن الحاجب (١٥)وشرح قطر الندى، لابن هشام(١٣٨).

(٤) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي(٣/ ٥٤)و كتاب الشعر، للفارسي(٩٠)وتسهيل الفوائد، لابن لابن مالك (٢٤٦).

بمنزلة(ما)–النافية–[١].

وهناك من النحويين من ذهب إلى أن الخبر محذوف، كخبر المبتدأ الواقع بعد(لولا)[٢]،كأن يقال: (لولا زيد لحضر عمرو)، والتقدير(لولا زيد موجود).

ويرد على هذا المذهب بأن التقدير يكون(أقل رجل يقول ذلك إلا زيدٌ موجود) ولكن لامعنى له، كما لا معنى إذا ذكر الخبر في مثل(أقائم الزيدان موجود)[٣]،وجوز بعضهم أن تكون الجملة الفعلية خبرًا عن (أقل)[٤]،والذي يميل إليه البحث أن تجعل جملة(يقولُ ذلك)صفة للنكرة لأن افتقار النكرة إلى الصفة، أشد من افتقار المبتدأ إلى الخبر[٥]، ولئن كانت الصفة هي للمضاف إليه، بدليل أنه يجوز أن يقال:(أقل امرأة تقول ذاك)،و(أقل امرأتين يقولان ذاك)،و(أقل امرأتين يقولان ذاك)،و(أقل رجال يقولون ذاك) فالجملة صفة للمضاف إليه[٦]، فإن المضاف والمضاف إليه مثل الشيء الواحد[٧]، ويقوي هذا أن اسم التفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه، مثل:(أفضل الناس)، من باب إضافة البعض إلى الكل[٨]، وقد تناول بعض الباحثين استغناء المبتدأ بالصفة عن الخبر[٩].

---

(١) ينظر: الأصول، لابن السراج(٢/ ١٦٨–١٦٩)والتعليقة، للفارسي(٢/ ١٤١)والحجة، له(١/ ١٦٢).

(٢) ينظر: كتاب الشعر، للفارسي (٩٠).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية(٢/ ٩٤).

(٤) ينظر: حاشية الصبان(١/ ٢٧٦).

(٥) ينظر: حاشية الخضري (١/ ١٦٧).

(٦) ينظر: الأصول، لابن السراج(٢/ ١٧٠)و كتاب الشعر، للفارسي(٩٠).

(٧) ينظر: علل النحو، لابن الوراق (٢٢٩)، نتائج الفكر، للسهيلي (٦٩)و شرح المفصل لابن لابن يعيش (٢/ ١٨٣)و(٣/ ١٨٣).

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٦–٤٧).

(٩) ينظر: الحمل على المعنى؛ لحجاج(١٧٠).

ثالثا– في الاستثناء التام.

إذا كان الكلام قبل المستثنى تاما ومنفيا؛ جاز إعراب المستثنى بدلا من المستثنى منه، فيقال:(ما جاءَ القومُ إلا زيدٌ)،أو نصبا على الاستثناء، فيقال: (ما جاء القومُ إلا زيدًا)[١]، وجاء اسم التفضيل مع الاستثناء التام في مثل:(أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيدٌ)، فيُعرب(زيدٌ) بدلا[٢]، وأشار إلى هذا الوجه بعض الباحثين[٣]، ولكن يبقى معرفة المبدل منه، أهو(أقل رجل)،أم المضاف إليه(رجل)؟أم الضمير المستتر؟

للنحويين مذاهبُ في تعيين المبدل منه، هي كالآتي:

أولا– المبدل منه هو(أقل رجل)[٤]، باعتبار الموضع؛ لأن المعنى(ما رجلٌ رجلٌ يقول ذلك إلا زيد)[٥].

ثانيا– بدل من الضمير في الفعل(يقول)؛ لأن المعنى: (ما يقول ذلك إلا زيدٌ)[٦].

ثالثا– المبدل منه هو المضاف إليه(رجل)، ولكن على المعنى المؤول به الكلام، (ما رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ) بمعنى(ما يقول ذلك إلا زيد)[٧].

---

(١) ينظر: الكافية، لابن الحاجب(٢٥).

(٢) ينظر: الكتاب، لسيبويه(٢/ ٣١٤).

(٣) ينظر: الحمل على المعنى، لحجاج(١٨٥).

(٤) ينظر: الكتاب، لسيبويه (٢/ ٣١٤)والأصول، لابن السراج(٢/ ١٦٩)و شرح الجمل، لابن لابن خروف(٢/٩٦٤)والتذييل، لأبي حيان(٨/ ٢٣٥).

(٥) ينظر: التذييل، لأبي حيان (٨/ ١٧٨).

(٦) ينظر: المصدر السابق(٨/ ٢٣٥).

(٧) ينظر: شرح الجمل، لابن خروف(٢/٩٦٤)وشرح الرضي على الكافية(٢/ ٩٥)والتذييل، لأبي حيان(٨/ ١٧٨).

أما الوجه الأول؛ فممتنع عند بعضهم؛ لأن(أقل رجل) هي كلمة النفي، والبدل على نية طرح المبدل منه، فيكون الكلام بعد طرحه(يقول ذلك إلا زيد)، ولا يصح الكلام بذلك [١]، ويُرد هذا بأن أداة النفي لو حذفت، وجب حذف(إلا) معها، فيكون تقدير البدل(زيد يقول ذلك).

وذكر أبو حيان أن السيرافي ذهب إلى أن(زيد) لا يكون بدلا من(أقل) [٢]، ولكن نص كلامه يفيد بأنه بدل من(أقل)؛إذ قال:" و(أقل رجل): مبتدأ مبني عليه والمستثنى بدل منه"[٣]، ويؤكد ذلك بقوله:"و (زيد) بدل من(أقل) كما ذكرنا""[٤].

ويمتنع الوجه الثالث–أيضًا– بأن يكون بدلا من(رجل)–المضاف إليه– ؛لأن(أقل) لا يضاف إلا إلى ما نفي عنه الحكم، ولا يصح ذلك؛ لأن البدل(زيد) مثبت، والمبدل منه(رجل) منفي[٥]، ولكن يُردُّ هذا بمثل(لا رجل في الدار إلا زيد)، فـ(زيد) بدل من (رجل) مع أن(رجل) منفي، و(زيد) مثبت، والتقدير(زيد في الدار).

وأما الوجه الثاني؛ فذكره أبو حيان، وذهب إليه؛ لأن(أقل) لا يبقى في اللفظ [٦]، وبدل الظاهر من المضمر جائز.

إذا جاز إعراب (زيد) بدلا؛ لأن الكلام قبل المستثنى تام ومنفي، فهل يجوز أن ينصب على الاستثناء– كما يجوز أن يقال: (ما جاء القومُ إلا زيدٌ– بالرفع على البدل– إلا زيدًا–بالنصب على الاستثناء–)–؟

(١) ينظر: التذييل، لأبي حيان(٨/ ٢٣٥)و شرح الرضي على الكافية(٢/ ٩٥).
(٢) ينظر: التذييل، لأبي حيان(٨/ ٢٣٥)و شرح الرضي على الكافية (٢/ ٩٥).
(٣) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي(٣/ ٥٠).
(٤) ينظر: المصدر السابق(٣/ ٥٤).
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٩٥).
(٦) ينظر: التذييل، لأبي حيان(٨/ ٢٣٥).

الذي يظهر جواز نصب(زيد)-على الاستثناء؛ للآتي:

أولا- ذكر سيبويه أنَّ(أَقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ) بمعنى(ما أحدٌ فيها إلا زيدٌ)[١] ويجوز أن يقال:(ما أحدٌ فيها إلا زيدًا) بنصب(زيد)[٢].

ثانيا-الاستثناء والبدل-من جهة المعنى- معناهما واحد[٣]،ومن جهة الإعراب فإن ما يجوز فيه وجه البدل من المسائل جاز فيه وجه النصب على الاستثناء[٤].

رابعا- في وصف مجروره.

من الأسماء الملازمة للإضافة إلى النكرة اسم التفضيل (أقل)[٥]،ولا يضاف إلا إلى ما نفي الحكم عنه[٦]، و يجب أن يكو وصف مجرور(أقل)- المضاف إليه- جملة فعلية، أو شبه الجملة؛ لأنه مثل الفعل والفاعل، ولا يُستحن -عند بعض النحويين- أن يكون وصف المجرور إليه اسمًا، كأن يقال:(أقل رجل ذي جمة)،أو جملةً اسمية، كأن يقال:(أقل رجلٍ وجهه حسنٌ)[٧]، لِمَ استحسن مجيء الوصف جملة فعلية؟

استحسن ذلك لأن المضاف، وهو(أقل) خرج إلى معنى النفي ، وجرى مجرى حرف النفي(لا) ؛ لذا لم يكن له خبر[٨]، ومما يؤكد هذا أن أحرف النفي تطلب الفعل؛ لأنها تليق بها[٩].

---

(١) ينظر: الكتاب، لسيبويه(٢/ ٣١٤).

(٢) ينظر: شرح الكتاب، للرماني(١٤٧٣/٣).

(٣) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي(٣/ ٥١) والاستغناء، للقرافي(٧٥).

(٤) ينظر: التذييل، لأبي حيان (٨/ ٢٣٥).

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد، لابن مالك(٢٤٦).

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٩٥).

(٧) كتاب الشعر، للفارسي (٩١-٩٢). وينظر-أيضا- البديع، لابن الأثير(١/ ٦٣).

(٨) ينظر: كتاب الشعر، للفارسي(٩١).

(٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية(١/ ٤٧٠)و(٣/ ٤١٦)و(٤/ ٢٩١) والهمع، للسيوطي (٢/ ٤٣٤).

(٢)-(أيّ).

لكلمة(أيّ) دلالات متعددة، منها: أن تكون استفهامية[١]، كأن يقال:(أيّ رجلٍ أنت؟).

وقد تخرج إلى معنى النفي[٢]،كما في قول الشاعر:

ولست بمُسْتَبَقٍ أخا لا تَلُمُّه ... على شَعَث أيُّ الرجالِ المهذبُ[٣]

فجاءت(أي)-في البيت- بمعنى النفي؛ إذ المعنى«ليس أحد من الرجال مهذّبا بلا ذنب له»[٤]،ويظهر أثر خروجها إلى معنى النفي في الأحكام النحوية النحوية الآتية:

أولا- في الاستثناء التام.

سبق الذكر أن المستثنى إذا كان بعد كلام تام و منفي؛ جاز أن يعرب بدلا من المستثنى منه، أو ينصب على الاستثناء، وجاء الاستثناء التام مسبوقا بـ(أي)، في مثل:(أيُّ الناس يَبْطَر بالغِنى إلا الجاهلون)، فاستحسن ابن مالك أن يعرب(الجاهلون) بدلا من فاعل الفعل(يبطر) وهو ضمير مستتر[٥]،ووجه استحسانه لهذا الإعراب أن (أي)بمعنى النفي، فكأنه قيل:(ما من الناس يَبْطَر بالغِنى إلا الجاهلون)،وما استحسنه إنما هو قياس على قول الشاعر:

---

(١) ينظر: المغني، لابن هشام(١٠٧).

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري(١/ ١١٦و٢/ ٢٢٣).

(٣) البيت من البحر الطويل، للنابغة الذبياني من قصيدة يمدح النعمان بن المنذر ويعتذر له، له، ديوانه (٧٤) وينظر: جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد (٦٨و٧٢و٧٥)والشعر والشعراء (١/ ١٧٠)وشرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي(١/ ٣) و(٢/ ١٢٥)،وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه، للسيرافي(١/ ٢٩١)وشرح التسهيل، لابن مالك(١/ ٣٨١).

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري(١/ ٤٠٨).

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٢/ ٢٨١).

فاذهب فأيُّ فتى في الناس أحْرَزَه ... عن حَتْفه ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَل[١].

إذ معنى البيت(ما فَتىً في الناس أحرزَه ظُلَمٌ ولا جبَلُ)[٢]، فـ(أي)-في البيت- بمعنى(ما)-النافية-، فقاس عليه ابن مالك(أي) فيما مَثَّل به.

ويتساءل البحث هل يجوز نصب (الجاهلون)-على الاستثناء-؛لأن المستثنى إذا سبق بكلام تام منفي جاز أن يعرب بدلا أو منصوبا على الاستثناء؟

الذي يظهر أنه يمكن أن ينصب-على الاستثناء-فيقال:(أيُّ الناس يَبْطَر بالغِنى إلا الجاهلين)؛ لأن الاستثناء والبدل-كما سبق- كالشيء الواحد من جهة المعنى والإعراب.

ثانيا-في العطف بالنفي للتوكيد.

تأتي(لا)-النافية-مقترنة بحرف عطف؛ لتوكيد نفي سابق، كأن يقال:(ما جاءني زيدٌ، ولا عمرٌو)[٣].

وجاءت(لا)-النافية-مقترنة بحرف العطف، في قول الشاعر:

فاذهب فأيُّ فتى في الناس أحْرَزَه ... عن حَتْفه ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ[٤].

يُلحظ أن كلمة(جَبَلُ)عُطفت على كلمة(دُعْجٌ)، كما يلحظ اقتران(لا)-النافية- بالعاطف، فما وجه هذا الاقتران؟

---

(١) البيت من البحر البسيط، من قصيدة للمتنخل الهذلي في رثاء ابنه أثيلة، ينظر: أمالي ابن الشجري(١/ ١١٦) و(٢/ ٢٢٣) وديوان الهذليين (٢/ ٣٥)، وهو بلا نسبة في معاني الفراء(١/ ١٦٤، ٤٢٣) و شرح التسهيل لابن مالك(٢/ ٢٨١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ٢٨١)، وينظر:-أيضا-المساعد، لابن عقيل (٣/ ٢١٤)(٣/ ٢١٤).

(٣) ينظر: المغني، لابن هشام(٣١٨).

(٤) سبق تخريجه.

جاز أن يعطف على (دُعْجٌ) بـ(و لا)؛لأن(أي) بمعنى النفي[١]؛ إذ المعنى" ليس يحرز الفتى من يومه ظلم دعج ولا جبل" [٢]،فقوله:(ولا جَبَلُ) مثل (ولا عمرو) من قولنا: (ما قام زيدٌ ولا عمرٌو)[٣].

(٣)-(أين).

من أسماء الاستفهام(أين)،وهو سؤال عن المكان [٤]،إذ يقال:-في السؤال عن مكان إنسان-(أين فلان؟).

وقد يخرج إلى معنى النفي في مثل ما حكى الكسائي-عن العرب- قولَهم: «أين كنت لتنجو مني؟" ومعناه "ما كنت لتنجو مني»[٥]، ويظهر أثر خروجه إلى معنى النفي في الأحكام النحوية الآتية:

أولا- في زيادة الباء في الخبر.

تزاد الباء في خبر(ما)-النافية-بكثرة، كما في قوله ﷻ :﴿ ...وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[البقرة: ٨]،وكأن يقال:(ما أنت بقائلٍ)[٦]، والغرض من الزيادة التوكيد[٧]، وزيدت الباء في خبر المبتدأ الواقع بعد(أين)، كما في قول الشاعر:

فهذي سيوفٌ يا صُدى بن مالكٍ ... كثيرٌ ولكن أين بالسيف ضاربُ[٨].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ٢٨١و٤/ ١١٠).

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ١٦٤و ٤٢٤).

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري(١/ ١١٦) وشرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي (٢/ ١٥٣).

(٤) ينظر: الكافية، لابن الحاجب(٣٧).

(٥) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ١٦٤، ٤٢٣).

(٦) ينظر: معاني القرآن، للفراء (١/ ١٦٤) ورصف المباني، للمالقي(٢٢٥-٢٢٦) والمغني، والمغني، لابن هشام(١٤٩) وأوضح المسالك، له(١/ ٢٩٢- ٢٩٣)

(٧) ينظر: الكتاب، لسيبويه(٤/ ٢٢٥).

(٨) البيت من البحر الطويل، غير منسوب، ينظر: معانى القرآن، للفراء(١/ ١٦٤) وشرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي(٦/ ٧٦)، و(حداد) بدل(كثير) في أمالي ابن الشجري (١/ ٤٠٨).

يُلحظ زيادة الباء في كلمة(السيف) الواقعة خبرًا، فما وجه هذه الزيادة؟

جاز دخول الباء على الخبر؛ لأن المعنى(ليس بالسيف ضارب) [١]،ووجه الجواز أنَّ(أين) بمعنى النفي؛ لأن المعنى(ليس بالسيف ضاربٌ) غير أن الخبر قدم على المبتدأ–في البيت –والأصل(ليس ضاربٌ بالسيف).

ثانيا–في نصب الفعل المضارع بعد لام الجحود.

ينصب الفعل المضارع بـ(أن)مضمرة وجوبا بعد لام الجحود، وهذه اللام لا تقع إلا بعد(كان) المنفية خبرها، كما قوله ﷻ: ﴿ ...وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ ...﴾[البقرة: ١٤٣][٢]،وجاء الفعل المضارع منصوبا بعد اللام في قولهم:" أَيْنَ كنت لتنجوَ مني"[٣]، فما وجه نصب المضارع؟

وجه نصب الفعل هو أن قبل اللام(كان) المسبوقة بـ(أين) المفيدة للنفي؛ لأن المعنى(ما كنت لتنجوَ مني).

ويذهب البحث إلى أن هذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه؛ لأنه أهل العربية جعلوا "ما استمرّ من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع الصناعة مطّردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا"[٤]، وإنما" يصح يصح القياس النحوي على ما كثر من النصوص الفصيحة"[٥].

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ١٦٥).

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٤/ ٢٢–٢٣).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء(١/ ١٦٤و ٤٢٤).

(٤) الخصائص، لابن جني(١/ ٩٧).

(٥) أصول النحو، لمحمد سالم(٣١٩).

(٤)–غير.

دلالة كلمتي(غير)،و(سوى) واحدة[١]، فهما يدلان على اختلافِ شيئين؛ إذ يقال:(هذا الشَّيءُ غيرُ ذاك) والمعنى:(هذا الشَّيءُ سوى ذاك وخلافه)[٢].

والأصل في كلمة(غير)أن تكون للوصف بها، والاستثناء بها عارض، وقد تأتي بمعنى النفي–إذا أضيفت إلى وصف–[٣]، كما في قوله ﷻ:﴿ ...فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ ...﴾[البقرة: ١٧٣] ،فكأن المعنى(فَمَنِ اضْطُرَّ لا بَاغٍ وَلَا عَادٍ...) بدليل تكرار(لا)–النافية–، فصارت(غير) بمنزلة(لا)–النافية–، ويظهر أثر خروجها إلى معنى النفي في الأحكام النحوية الآتية:

أولا–في الوصف الرافع لفاعل سد مسد الخبر.

يشترط جمهور البصريين في الوصف الذي يرفع فاعلا يسد مسد الخبر أن يكون معتمدا على نفي أو استفهام[٤]، كما في قول الشاعر:

خَليلَيَّ ما وافٍ بعهدي أنتما ... إذا لم تكونا لِي عَلَى مَنْ أقاطِعُ[٥].

قوله:(واف) مبتدأ، وهو وصف اعتمد على(ما)–النافية–، فرفع فاعلا سد مسد الخبر، وهو (أنتما)، فالضمير فاعل للوصف المسبوق بنفي،سد مسد الخبر.

وجاء الوصف معتمدًا على كلمة(غير) في قول الشاعر:

غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ ... ـوَ وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سلْم[١]

---

(١) ينظر: الصحاح، للجوهري(٢/ ٧٧٦).

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس(٤/ ٤٠٣– ٤٠٤).

(٣) ينظر: الحجة، للفارسي(١/ ١٦٢).

(٤) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٣/ ١٠٨٢)والمساعد، لابن عقيل(١/ ٢٠٧).

(٥) البيت من البحر الطويل، غير منسوب، ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(١/ ٢٦٩)و شرح ابن الناظم(٧٥) والتذييل، لأبي حيان(٣/ ٢٥٥)والمقاصد النحوية، للعيني(١/ ٤٨٥).

فـ(غير)–في البيت– قُصد به النفي، وهو مبتدأ مضاف إلى الوصف(لاهٍ)، و(عداك) فاعل للوصف سد مسد الخبر[٢].

وجاز أن يكون فاعل الوصف سادًا مسد خبر المبتدأ(غير)؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، كما جاز –أيضا– اعتماد الوصف على(غير)؛ لأنها بمعنى النفي.

ويجوز –أيضًا– أن يقال:(غير قائمٍ أخواك) كما يقال:(ما قائم أخواك)[٣]؛لأن معنى(غير قائم)هو معنى(ما قائم)[٤]، وعليه فإن(أخواك)–في المثالين– يعرب فاعلا للوصف المعتمد على نفي سدَّ مسدَّ الخبر.

وجاءت كلمة(غير) في قول الشاعر:

غَيْرُ مَأَسُوفٍ عَلَى زَمَن ... يَنْقَضِي بِالْهَمّ وَالحزَنِ[٥]

فعُدَّ وقوعها في –هذا البيت– من مشكل التراكيب؛ لذا تعددت الأقوال في تخريج البيت[٦]، وكان من أحسن ما قيل في تخريجه[٧]،ما ذهب إليه بعض

=

(١) البيت من البحر الخفيف، غير منسوب، ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(١/ ٢٧٥)و تذكرة النحاة، لأبي حيان(٣٦٦) والتذييل، له(٣/ ٢٧٧)و المساعد، لابن عقيل(١/ ٢٠٨).

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(١/ ٢٧٥).

(٣) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٣/ ١٠٨٤) والمغني، لابن هشام(٨٨٦).

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد، لابن مالك(١٨) وشرح التسهيل، له(١/ ٢٧٥).

(٥) البيت من البحر المديد. نسب لأبي نواس، ينظر: توضيح المقاصد، للمرادي(١/ ٢٢٩)و تعليق الفرائد، للدماميني(٣/ ٢٣) والمغني، لابن هشام(٢١١)و(٨٨٦)والمقاصد النحوية، للعيني(١/ ٤٨٢)وهو غير منسوب في أمالي ابن الشجري(١/ ٤٧)وأمالي ابن الحاجب(٢/ ٦٣٧)وشرح التسهيل، لابن مالك (١/ ٢٧٥).

(٦) ينظر:المغني، لابن هشام(٢١٢).

(٧) ينظر:المغني، لابن هشام (٨٨٦) والخزانة، للبغدادي(١/ ٣٤٥).

النحـويين[١]، مـنهم ابـن الشـجري [٢]، وتبعـه ابـن مالـك [٣]،وهـو: أن تكـون كلمة(غير)–التي بمعنى النفي– مبتدأ، وهي مضافة، والوصف(مأسوف) مضاف إليـه، و(علـى زمـن) سد مسد خبـر المبتدأ(غير)؛لأن المتضـايفين بمنزلـة الاسم الواحد، ثم إن الوصـف المضـاف إليـه ، مثل المبتدأ فـي المعنـى، إذ يمكـن أن يقال: (ما مَأسُوفٌ عَلَى زَمَن)[٤].

وتنـاول بعـض البـاحثين البيتـين علـى أن الوصـف اسـتغنى بمرفوعـه عـن الخبر؛ لأن(غير) بمعنى النفي [٥]،ويميل البحث إلى تخريج ابن الشجري للبيت للبيت الثاني، لما للبيت من تخريجات أخرى لا تخلو من التكلف والتعسف لما فيها من تقدير مبتدأ محذوف، أو كون(غير) خبرا مقدما[٦]، والأصل عدم تقدير محذوف، أو تقديم ما أصله التأخير.

وتجدر الإشارة إلى أن البيت نُسب لأبي نواس الحكمي(ت١٩٩هـ)، وهو ممن لا يحتج بشعره؛ لأن آخر من يحتج بشعره إبراهيم بن هرمة–(ت ١٧٦هـ على خلاف)– [٧]، ولكن ذكر البيت للتمثيل، لا للاحتجاج به [٨]، وذهب بعض

(١) ينظر: الخزانة، للبغدادي(١/ ٣٤٥).

(٢) ينظر:أمالي ابن الشجري(١/ ٤٧–٤٨).

(٣) ينظـر: شـرح التسـهيل، لابـن مالـك (١/ ٢٧٥) وينظـر–أيضـا–: المغنـي، لابـن هشام(٢١٢).

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري(١/ ٤٧–٤٨)و المغني، لابن هشام(٢١٢).

(٥) ينظر: الحمل على المعنى، لحجاج(١٦٨–١٧٠).

(٦) ينظر: التذييل، لأبي حيان(٣/ ٢٧٨) والمغني، لابن هشام(٢١٢).

(٧) ينظـر: الاقتراح، للسيوطي(١٢٢) والخزانـة ، للبغدادي(١/ ٨)، وينظـر–أيضـا–: منزلـة شعر ابن هرمة، لعواد (٤٧٨٠و٤٧٩٥).

(٨) ينظر: المقاصد النحوية، للعيني(١/ ٤٨٣).

الباحثين إلى أنه يمكن أن يحتج بشعر أبي نواس مستدلا بالبيت الذي نسب إليه[١].

ثانيا–في نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء.

ينصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة إذا وقع بعد فاء السببية المسبوقة بنفي محض، مثل: (لن تقوم فتضرب زيدًا)[٢]، ويجوز أن يجيء الفعل المضارع منصوبا بعد الفاء المسبوقة بـ(غير)،فيقال:(غيرُ قائم الزيدان فنُكر مَهما)[٣]،و(أنا غيرُ آتٍ فأُكرمَك)[٤].

جاز نصب الفعل المضارع بعد الفاء–في المثالين–؛لأن كلمة (غير) خرجت إلى معنى النفي، عند الكوفيين[٥]،و وافقهم ابن مالك[٦]،وذكر بعض الباحثين وجه جواز النصب–عند الكوفيين وابن مالك –، وهو أن(غير) تفيد معنى المغايرة الذي يدل على النفي[٧]؛إذ المعنى(ما قائمٌ الزيدان فنُكرمَهما)، و(ما و(ما أنا آت فأُكرمَك)، والفعل إذا وقع بعد فاء السببية المسبوقة بنفي، كان منصوبا بـ(أن) مضمرة.

(١) ينظر: الاحتجاج بالشعر، لمحمد جبل(١٣٠–١٣١).
(٢) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٤/ ١٦٦٨و١٦٧٤).
(٣) ينظر:شرح الكافية الشافية، لابن مالك (٣/ ١٥٥٥) وشرح التسهيل، له (٤/ ٣٢).
(٤) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٤/ ١٦٧٦).
(٥) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٤/ ١٦٦٨و١٦٧٤).
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك(٣/ ١٥٥٥) وشرح التسهيل، له(٤/ ٣٢).
(٧) ينظر: الحمل على المعنى،لحجاج(١٩١–١٩٢).

ثالثا–في إعمال اسم الفاعل عمل الفعل.

من الأسماء العاملة عمل الفعل اسمُ الفاعل، ويشترط لعمله شروط، منها: أن يعتمد على النفي صريحا كان أو مؤولا، كأن يقال:(ما ضارب زيد عمرًا)[١]، وجاء اسم الفاعل معتمدًا على كلمة(غير) في قول الشاعر:

وإنَّ امْرءًا لم يُغْن إلّا بصالِح ... لغيرُ مُهين نفسَه بالمطامع[٢][٣]

فاسم الفاعل(مُهينٌ)عمل النصبَ في المفعول به(نفَسه)؛لأنه اعتمد على (غير)، التي خرجت إلى معنى النفي، فكأن المعنى(ما مهينٌ نَفَسه بالمطامع).

ويجوز–أيضًا–أن يقال:(غيرُ مُضيَّعٍ نفَسه عاقل)[٤]، والمعنى(ما مضيعٌ نفَسه عاقل)، ولو لم يوجد(غير)؛ لكان اسم الفاعل عاملا–أيضا–؛ لاعتماده على المبتدأ.

وتجدر الإشارة–هنا– إلى أن الكوفيين، و الأخفش، لم يشترطوا في إعمال اسم الفاعل الاعتمادَ على النفي وغيره[٥].

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٣/ ٧٢– ٧٣)،و الارتشاف، لأبي حيان (٥/ ٢٢٦٩).
(٢) البيت من البحر الطويل، غير منسوب، ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٣/ ٧٣)و التذييل، لأبي حيان(١٠/ ٣٢٢).
(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٣/ ٧٣).
(٤) ينظر:الارتشاف، لأبي حيان(٥/ ٢٢٦٩).
(٥) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٥/ ٢٢٧١).

رابعا- في اشتراط تقدم النفي على أفعال الاستمرار.

يشترط في عمل(فتِئ، وانفكَّ، وبرِح، وزال)-من أخوات(كان)-،وما ألحق بها أن تكون مسبوقة بنهي، أو نفي، مثل:(ما زال العلمُ حسنًا)، و(لن يزالَ الجهلُ قبيحًا)[١]، وهي-في الأصل- تدل على النفي، فإذا دخل عليها النفي، انتفي النفي، فدلت على الإثبات[٢]،وأفادت استمرار الفعل بفاعله[٣]،أو الخبر بمَن نُسب إليه[٤].

وذكر بعض النحويين أن هذه الأفعال تتصرف، فيجئ منها المضارع والمصدر والوصف غير الأمر، ولها من الشروط في العمل ما للفعل الماضي[٥]، وقد جاء اسم الفاعل من الفعل(انفكَّ) مسبوقا بـ(غير)، كما في قول الشاعر:

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوًى... كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ[٦].

فـ(مُنْفَكٍّ) سبق بما يدل على النفي، وهو(غير)[٧]، فعمل الاسم عمل ماضيه، فرفع الاسم ونصب الخبر؛ إذ يعرب(أَسِيرَ هَوًى) خبرا مقدما، لـ(مُنْفَكٍّ)،

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(١/ ٣٣٣)وتمهيد القواعد، لناظر الجيش(٣/ ١٠٧٠).
(٢) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (٤/ ٣٥٩) والإيضاح، لابن الحاجب(٨٣/٢) وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٤/ ١٩٥).
(٣) ينظر: المفصل، للزمخشري(٣٥٩) والإيضاح، لابن الحاجب(٨٣/٢).
(٤) ينظر: الإيضاح، لابن الحاجب(٨٣/٢).
(٥) ينظر: الهمع، للسيوطي(١/ ٤٢١).
(٦) البيت من مجزوء بحر المديد، غير منسوب، ينظر: التذييل، لأبي حيان(٤/ ١١٩)وتمهيد ١١٩)وتمهيد القواعد، لناظر الجيش(٣/ ١٠٧١) والهمع، للسيوطي(١/ ٤١٠).
(٧) ينظر: التذييل، لأبي حيان(٤/ ١١٩).

وهو مضاف، و(هَوَى) مضاف إليه، ويعرب(كُلٌّ وَانٍ) اسما مؤخرا لـ(مُنْفَكٌّ)، وهو مضاف، و(وَانٍ) مضاف إليه.

ومثله–أيضا– قول الآخر:

إنَّ امرءًا غيرَ مُنفكٍّ معينُ حِجًا ... على هوى؛ فاتحٌ للمجدِ أبوابا[(١)].

فيعرب(معينُ) اسما مرفوعا لـ(مُنْفَكٌّ)،و(حِجًا) خبرا، منصوبا له، وأما(فاتحٌ) فهو خبر مرفوع،لـ(إنَّ).

خامسا–في الإضافة.

لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف؛ لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، كأن يقال–مثلا–:(أنا زيدًا مثلُ ضاربٍ) بتقديم (زيدًا) على(مثلُ)[(٢)]؛لأن أصل الكلام(أنا مثلُ ضاربٍ زيدًا).

وجاء تقديم معمول المضاف إليه في مثل:(أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ) بتقديم (زيدًا)على المضاف، فما وجه تقديم معمول المضاف فيما جاء؟

جاز تقديم المعمول؛ لأن(غير)خرجت إلى معنى النفي، فكما يجوز أن يقال:(أنا زيدًا لا أضربُ)، جاز أن يقال:(أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ)[(٣)]، وإنما جاز التقديم لما كانت(غير) بمعنى(لا)–النافية–،وما بعد(لا) يعمل فيما قبلها، ولو

(١) البيت من البحر البسيط، غير منسوب، ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك (١/ ٣٨٣)و تمهيد القواعد، لناظر الجيش (٣/ ١٠٧١).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك(٢/ ٩٩٥–٩٩٦)وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٢١١–٢١٢).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك(٢/ ٩٩٥–٩٩٦)وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٢١١–٢١٢).

قدرت بـ(ما)–النافية– فما جاز التقديم؛ لأن ما بعد(ما) لا يجوز أن يعمل فيما قبلها عند أكثر النحويين[١].

ومما جاء فيه تقديم معمول المضاف إليه قول الشاعر:

فتًى هو حقًّا غيرُ مُلغٍ تولّه ... ولا تتّخذ يوما سواه خليلا[٢][٣].

أصل التركيب(فتى غيرُ ملغٍ حقًّا)، فـ(حقا) معمول للمضاف إليه(ملغٍ)، فقدم المعمول على المضاف، وجاز التقديم؛ لأن(غير) بمعنى النفي.

وتجدر الإشارة إلى أن(غير) إن لم تكن بمعنى النفي، فلا يجوز تقديم معمول المضاف إليه، على المضاف؛ لذالا يجوز أن يقال:(قاموا زيدًا غيرَ ضارب) في (قاموا غيرَ ضاربٍ زيدًا) [٤]؛لأن(غير)–هنا–للاستثناء.

واستدل ابن هشام على جواز تقديم معمول المضاف إليه بقوله ﷻ: ﴿ ...وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ ﴾[الزخرف: ١٨] ،وبقول الشاعر:

إنَّ امرْءًا خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتُهُ ... عَلَى التَّنَائِي لَعِندِي غَيْرُ مَكْفُورِ[٥][٦].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس(٤/٢٨١).

(٢) البيت من البحر من الطويل، غير منسوب، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك(٣/ ٢٣٦) والمغني، لابن هشام(٨٨٥)والهمع، للسيوطي(٢/ ٥١٠).

(٣) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٧/ ٣١٩٤).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك(٢/ ٩٩٦).

(٥) البيت من البحر البسيط، لأبي زبيد الطائي، شعر أبي زيد(٧٨)، وينظر: الكتاب لسيبويه(٢/ ١٣٤)وشرح أبيات سيبويه، للسيرافي(١/ ٢٨٧)،وهو غير منسوب في شرح المفصل، لابن يعيش(٤/ ٥٣٥)ورصف المباني(٢٠١و٣٠٩)والمغني، لابن هشام (٨٨٥).

(٦) ينظر: المغني، لابن هشام(٨٨٥).

أصل التركيب– في الآية–(وهو غيرُ مبينٍ في الخصام)، فقدم الجار والمجرور على المضاف، وهو (غير)، وأصل التركيب –في البيت–(لَغَيْرُ مَكْفُورٍ عِندِي)، فقدم الظرف(عندي) على المضاف، وهو(غير)، ويذهب البحث إلى أن التقديم فيما استدل به ابن هشام كان من باب التوسع؛ لأنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما؛ ولأن الأصل عدم تقديم المعمول، وإنما ساغ التقديم في غيرهما –كما سبق لأجل النفي–.

سادسا–في العطف بالنفي للتوكيد.

سبق الذكر أن(لا)–النافية– تأتي مقترنة بواو العطف، لتوكيد نفي سابق، كأن يقال:(ما جاءني زيدٌ، ولا عمرٌو)، وجاءت(لا)–النافية– مقترنة بحرف العطف في قوله ﷻ: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[الفاتحة: ٧] ،فـ﴿ لَا﴾ في قوله:﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾توكيد لـ﴿ غَيۡرِ ﴾؛ لأنها بمعنى النفي[١]، وهذه الآية مما احتج بها ابن مالك على أن(غير) تفيد معنى النفي؛ إذ جاز ذكر(لا)–النافية– مع المعطوف على ما أضيفت إليه كلمة(غير)[٢]،وإنما جاز ذلك؛ لأن(غير) خرجت إلى معنى(لا) النافية، فكأنه قيل:(لا صراطَ المغضوب عليهم، ولا صراطَ الضالين).

سابعا– في تكرار حرف النفي.

تتكرر(لا)–النافية– وجوبًا إذا جاء بعدها خبر، كأن يقال:(زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ)،أو(زيدٌ لا شاعرٌ، و لا كاتبٌ)[٣]،وجاءت(لا)–النافية–مع(غير)في

(١) ينظر: معاني القرآن، للزجاج(١/ ٥٣–٥٤)والحجة، للفارسي(١/ ١٦١–١٦٢).

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٤/ ٣٢–٣٣).

(٣) ينظر:الجنى الداني، للمرادي((٢٩٩) والمغني، لابن هشام(٣٢١).

مثل:(أنت غيرُ القائمِ ولا القاعدُ)،وجاز ذلك-عند بعضهم-؛لأن(غير) بمعنى النفي [1]، فكأنه قيل:(أنتَ لا القائمُ ولا القاعدُ).

(٥)- (قليل).

سبق الذكر أن الفعل(قلَّ) يدل على قلة الشيء، وأن القليل قريب من النفي، والصفة المشبهة للفعل(قلَّ)، هي(قليل) للمذكر، و(قليلة) للمؤنث، وخرجت الصفة المشبهة إلى معنى النفي كما خرج الفعل، فيقال:(قليلٌ من الرجال يقول ذلك)، والمعنى(ما يقول ذلك رجلٌ)،ويقال-أيضًا-:(قليلةٌ من النساء تقولُ ذلك)، والمعنى(ما تقول ذلك امرأةٌ)[2]، ويظهر أثر خروجها إلى معنى النفي في الحكم النحوي الآتي:

*** في الاستثناء التام.**

سبق الذكر أن المستثنى يعرب بدلا أو منصوبا على الاستثناء إذا سبق بكلام تام منفي، وجاء الاستثناء التام مسبوقا بالصفة المشبهة(قليل) في قول الشاعر:

أُتيحَت فَأَلقَت بَلدَةً فَوقَ بَلدَةٍ ...قَليلٍ بِها الأَصواتُ إِلّا بُغامُها[3]

وكان للبيت تخريجان-عند النحويين-:

الأول-أن(إلا) بمعنى(غير)، فكأنه قيل:" قليل بها الأصوات غيرُ بغامها"[4]،وعليه فلا تكون(إلا) استثنائية، وإنما تكون وصفية بمنزلة(غير)

---

(١) ينظر: الحجة، للفارسي(١/ ١٦١-١٦٢).

(٢) ينظر: المساعد، لابن عقيل(٣/ ٢٤٣).

(٣) البيت من البحر الطويل، لذي الرمة، ديوانه (٢/ ١٠٠٤) وينظر: الكتاب، لسيبويه (٢/ ٣٣٢)وهو غير منسوب في المقتضب، للمبرد (٤/ ٤٠٩) و الأصول، لابن السراج(١/ ٢٨٦) وشرح التسهيل، لابن مالك(٢/ ٣٠٠).

(٤) ينظر: الكتاب، لسيبويه(٢/ ٣٣٢) والمقتضب، للمبرد(٤/ ٤٠٩).

وصفت بها الأصوات، وفي هذا التخريج إثبات للأصوات، ولكنها قليلة[١]، وعليه فلا تكون لفظة (قليل) دالة على النفي.

الثاني–أن تكون(إلا) استثنائية، وما بعدها يعرب بدلا، أو استثناء، وإنما جاز هذا الإعراب؛ لأن(قليل)–الصفة المشبهة–بمعنى النفي، فكأنه قيل:(ليس بها أصوات إلا بغامها)،أو(ما بها أصوات إلا بغامها) [٢]، وعلى هذا التخريج لا إثبات للأصوات؛ لأن(قليل) تدل على النفي.

وذهب بعض النحويين إلى أنه لا يعرب (بغامها) بدلا ؛ لأن الكلام موجب [٣]، ويرد عليه بأنه جاز وجه البدل بعد حمل الكلام على النفي.

كما ذهب بعضهم إلى أن إعراب(بغامها) بدلا، لا يتصور؛ لأن هذا الإعراب يؤول إلى جعل الاستثناء مفرغا، فيكون التركيب (ما بها إلا بغامها) وهو فاسد؛ لأن الشاعر إنما أراد أن يقول: (ما بها صوت مغاير لبغامها)[٤]، وعليه فتكون(إلا) وصفا، و لا يتصور وجه البدل، لأنه على نية طرح المبدل منه فيكون التركيب(ما بها إلا بغامها) وهو ليس مقصود الشاعر.

الذي يفهم من كلام سيبويه أن(إلا) يجوز فيها أن تكون صفة، وأن تكون أداة استثناء، فيكون(زيد) بدلا، أو مستثنى، كأن يقال:(ما أتاني أحد إلا زيد) [٥]، وذكر بعضهم أن (إلا) لا تقع صفة إلا في الموضع الذي يصح فيه

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٧٨) والتذييل، لأبي حيان(٨/ ٢٨٥).

(٢) ينظر : شرح الكتاب، للسيرافي(١/ ٢٠٤و٣/ ٧٨)و شرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ٣٠٠)وشرح الرضي على الكافية(٢/ ١٢٩).

(٣) ينظر: شرح الكتاب، للرماني(١٤٦١/٣).

(٤) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ٣٠٠).

(٥) ينظر: الكتاب، لسيبويه (٢/ ٣٣٤).

الاستثناء[١]، وهنا يصح الاستثناء؛ لأن المستثنى منه موجود، وإذا صح الاستثناء صح البدل؛ لأن البدل لا يجوز إلا فيما يجوز فيه الاستثناء[٢]، والذي يذهب إليه البحث أن كلا الوجهين سائغ.

(٦)-(كيف).

من أسماء الاستفهام(كيف)،وهو للسؤال عن الحال[٣]،وقد يخرج إلى معنى النفي، كما في قوله ﷻ :﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ ...﴾ [التوبة: ٧] ، فـ﴿كَيْفَ ﴾ بمعنى حرف النفي؛ لأن المعنى (لا عهد للمشركين)[٤]، وكذا في قول الشاعر:

كيف يَرْجونَ سِقاطِي بعدما ... لاحَ في الرَّأس مَشِيبٌ وَصَلَعْ[٥]

فخرج الاسم(كيف) إلى معنى النفي؛ إذ المعنى:(لا ترجوا مني ذلك)[٦]، أو يقال (لا يرجون سقاطي). وخرج الاسم إلى معنى النفي في غير ما ذكر من النصوص[٧]، ويظهر أثر خروجه إلى معنى النفي في الحكم النحوي الآتي:

(١) ينظر: شرح التسهيل،لابن مالك (٢/ ٣٠١) وحاشية الصبان(٢/ ٢٣١).

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب(٢/ ٧٦١)وشرح الرضي على الكافية (٢/ ١٣٠).

(٣) ينظر: المفصل، للزمخشري(٢١٦)والكافية، لابن الحاجب (٣٧).

(٤) ينظر: الصاحبي، لابن فارس(٢٤٤) والغريبين، للهروي(٥/ ١٦٢).

(٥) البيت من البحر الرمل، لسويد بن أبي كاهل،ديوانه(٣٢)، وينظر: الشعر والشعراء، لابن لابن قتيبة(١/ ٤١١)، وحماسة الخالديين (٩٠).

(٦) ينظر: تاج العروس، للزَّبيدي(٢٤/ ٣٥٠).

(٧) ينظر: الصاحبي، لابن فارس (٢٤٣-٢٤٤) والغريبين، للهروي(٥/ ١٦٢).

***في العطف عليه بالنفي.**

سبق الذكر أن(لا)–النافية– تأتي مقترنة بواو العطف، لتوكيد نفي سابق، كأن يقال:(ما جاءني زيدٌ، ولا عمرٌو)، وجاءت(لا) مقترنة بحرف العطف للتوكيد في قوله ﷻ:{**كيف يكون للمشركين عهدٌ عند الله ولا ذِمَّةٌ**}–على قراءة عبدالله –[١].

جاز مجيء(لا)–النافية–مقترنة بواو العطف؛ لأن(كيف) بمعنى النفي[٢]؛ إذ المعنى(ما يكون للمشركين عهد عند الله ولا ذمة)، فكان العطف لتوكيد النفي الذي تفيده (كيف).

(٧)–(مَن).

تأتي(مَن)على أوجه، منها: أن تكون استفهامية، كما في قوله ﷻ:﴿ ...مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ...﴾[يس: ٥٢][٣]،وقد تخرج إلى معنى النفي، كما في قوله ﷻ:﴿ ...فَمَن يَهۡدِي مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ ...﴾[الروم: ٢٩]،والمعنى: (لا يهديه أحد)[٤]، ويذهب ابن مالك إلى أن(مَن) تكون بمعنى النفي–إذا كانت كانت مقترنة بالواو–،كما في قوله ﷻ: ﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ ...﴾ [البقرة: ١٣٠] ؛إذ المعنى(وما يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه)[٥]، والصحيح أنه لا يشترط اقترانها بالواو؛ لورودها بمعنى النفي دون

(١) معاني القرآن، للفراء(٤٢٣/١) ومختصر في شواذ القران، لابن خالويه(٥٢).

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ٤٢٣).

(٣) ينظر:المغني، لابن هشام(٤٣١).

(٤) ينظر:أمالي ابن الشجري(١/ ٤٠٧–٤٠٨).

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٤/ ١١٠)،وينظر–أيضا–: تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٩/ ٤٤٧٢).

دون اقتران بالواو، كما في قوله ﷻ:﴿ ...مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ ...﴾[البقرة: ٢٥٥] [(١)]،والمعنى(لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه)، ويظهر أثر خروج (مَن) إلى معنى النفي في الحكم النحوي الآتي:

*** في الاستثناء التام.**

سبق الذكر أن المستثنى يعرب بدلا أو منصوبا على الاستثناء إذا سبق بكلام تام منفي، وجاءت(مَنْ) –في الاستثناء التام– في قوله ﷻ:﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ ...﴾ [البقرة: ١٣٠] ،] فما إعراب(مَن) التي وقعت بعد أداة الاستثناء(إلا)–في الآية–؟

تعرب بدلا من الضمير المستتر في الفعل المضارع(يرغب)؛ لأن الكلام غير موجب[(٢)]، ومثل ذلك–أيضا– في قوله ﷻ:﴿ ...وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ...﴾[آل عمران: ١٣٥]،[(٣)]،و قوله ﷻ :﴿ ... وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾[الحجر: ٥][(٤)]يلحظ أنه جاز وجه البدل؛ لخروج(مَن) إلى معنى النفي، فكأنه قيل:(لا يرغبُ عن ملَّة إبراهيم إلا مَنْ سَفِه نفسه)،و(لا يغفر الذنوب إلا الله)(ولا يقنطُ من رحمة ربه إلا الضالون)، فإذا كان وجه البدل جائزًا، فهل يجوز وجه الاستثناء، فينصب بعد(إلا)؟

---

(١) ينظر: المغني، لابن هشام(٤٣١).

(٢) ينظر: الكتاب، للهمذاني(١/ ٣٨٥) الدر المصون، للسمين (٢/ ١٢٠) واللباب، لابن عادل (٢/ ٤٩٥).

(٣) ينظر: الدر المصون، للسمين (٣/ ٣٩٧) واللباب،لابن عادل (٥/ ٥٤٥)، وينظر: المقاصد، للشاطبي(٣/ ٣٥٣–٣٥٤).

(٤) ينظر: الكتاب الفريد، للهمذاني (٤/ ٨٣) والمقاصد، للشاطبي(٣/ ٣٥٣–٣٥٤).

وجه النصب غير ممتنع عند بعض المعربين، كما يقال:(هل جاءك أحدٌ إلا زيدٌ)–بالرفع–، و(إلا زيدًا)–بالنصب–؟ [١]، ومما يعضد ذلك ما سبق ذكره من أن البدل والاستثناء بمعنى واحد؛ لذا إذا جاز البدل جاز الاستثناء، وعليه فيجوز أن يقال –في غير القرآن–(من يقنطُ من رحمة ربه إلا الضالين)، كما يقال:(ما قام القوم إلا زيدًا)، ولئن جاز الوجهان –فيما سبق–؛ فإنَّ المختار من الوجهين هو وجه البدل، وهو الأفصح[٢].

(١) ينظر: الكتاب، للهمذاني(١/ ٣٨٦)وينظر: المقاصد، للشاطبي(٣/ ٣٥٣-٣٥٤).
(٢) ينظر: المقاصد، للشاطبي(٣/ ٣٥٣-٣٥٤).

المبحث الثاني

ما خرج من الأفعال .إلى معنى النفي

(١)-(أبى).

الإباء شدة الامتناع، وليس كل امتناع يُعد إباء[١]، وهو مصدرٌ جاء منه الفعل الماضي كما في قوله ﷻ:﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[البقرة: ٣٤]،والفعل المضارع كما في قوله ﷻ: ﴿ ...وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ...﴾[التوبة: ٣٢]، وقد يخرج الفعل(أبى)،وما تصرف منه إلى معنى النفي ماضيا كما في قولهﷻ: ﴿ ...فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾[الإسراء: ٨٩]، أو مضارعا كما في قوله تعالى:﴿ ...وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ...﴾[التوبة: ٣٢] [٢]،فكأن المعنى «ولا يريد الله إلا أن يتم نوره» [٣]، وتناول الفعل بعض المعاصرين ضمن أساليب النفي الضمني[٤]، ويظهر أثر خروجه إلى معنى النفي في الأحكام النحوية الآتية:

أولا- في اشتراط تقدم النفي على أفعال الاستمرار.

سبق الذكر أن أفعال الاستمرار يُشترط-في عملها- أن يسبقها نفي أو نهي، وجاء الفعل(زال) مسبوقا بالفعل(أبى)؛ في مثل(أبيت أزال مستغفرًا لله)،

(١) ينظر: المفردات، للأصفهاني(٥٨).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية(٢/ ٩٥).

(٣) الكشاف، للزمخشري(٢/ ٢٦٥) وينظر-أيضا- المغني، لابن هشام(٨٨٦).

(٤) ينظر: أساليب النفي، للبقري(٢١٢وما بعدها).

بمعنى(لا أزال مستغفرًا لله)[١]، فدل الفعل(أبى)على النفي، وصار بمنزلة(لا)–النافية–.

ثانيا– في الاستثناء التام.

سبق الذكر أن المستثنى إذا سبق بكلام تام منفي جاز أن يعرب بدلا من المستثنى منه، أو ينصب على الاستثناء، ويجوز أن يجيء الفعل(أبى) في الاستثناء التام، كأن يقال:(أبى القومُ أن يأتوني إلا زيدٌ) فيعرب(زيد) بدلا[٢]، ولكن ما وجه جواز إعرابه بدلا، والبدل –في الاستثناء لا يكون إلا في الكلام المنفي–؟

وجه الجواز هو أن الفعل خرج إلى معنى النفي، فكأن المعنى(لا يريد القومُ إتيانِي إلا زيدٌ)،فيكون(زيدٌ) بدل من المستثنى منه، وهو(القوم).

ومنع بعض النحويين وجه البدل؛ لأن النفي المعنوي ليس كالنفي اللفظي؛ لذا لا يجوز–عنده– أن يقال:(أبى القوم إلا زيدٌ)–بالرفع–، ويجوز –عنده– وجه النصب على الاستثناء، فيقال:(أبى القوم إلا زيدًا)[٣].

الذي يظهر أن وجه البدل غير ممتنع؛ لأنه إذا جاز وجه الاستثناء جاز وجه البدل، وعليه فيجوز أن يرفع (زيد) في مثل:(أبى القومُ أن يأتوني إلا زيدٌ) على البدل، كما يجوز أن ينصب على الاستثناء، فيقال:(أبى القومُ أن يأتوني إلا زيدًا)؛لأن البدل والاستثناء –كما سبق–معناهما واحد.

(١) ينظر: التذييل، لأبي حيان(٤/ ١١٩)و الارتشاف، له(٣/ ١١٦٠).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية(٢/ ٩٥–٩٦).

(٣) ينظر: الإيضاح، لابن الحاجب(١/٣٧٠).

ثالثا- في الاستثناء الناقص.

يشترط في الاستثناء الناقص أن يكون الكلام منفيا، فيقال:(ما جاء إلا محمدٌ)، ولا يصح أن يقال: (جاء إلا محمد) [١]،وفي هذه الحال يكون حكم المستثنى حسب ما قبله من العوامل -وهو الاستثناء المفرغ-.

وجاء الاستثناء الناقص، مسبوقا بـ(يأبى) في قوله ﷻ: ﴿ ...وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ...﴾[التوبة: ٣٢].

الفعل(يأبى) لا يدل على النفي- في الأصل-، فما وجه دخول(إلا)-في الآية- ؟

ذكر الفراء أن وجه دخول (إلا) -في الآية-هو أن الفعل فيه طرف من الجحد، فكأن معنى(أبيت)(لم أفعل)،أو(لا أفعل)، فلولا النفي لم تدخل(إلا)[٢]، ونُقل-عن الأخفش الأصغر-أن الفعل فيه معنى المنع، والمنع شابهَ النفي[٣]،واستحسن النحاس ذلك[٤]، فالفعل(يأبى)دل على النفي[٥]، وجرى مجرى(لم يرد)، وكأن المعنى« ولا يريد الله إلا أن يتم نوره» [٦]، ومما جاء فيه الفعل بمعنى النفي قول الشاعر:

وَهَلْ لِيَ أُمٌّ غَيْرُها إِنْ تَرَكْتُها...أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا اِبْنَما[٧][٨].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام(٢/ ٢٢٢)والمقاصد الشافية، للشاطبي(٣/ ٣٧٥).

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ٤٣٣).

(٣) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس (٢/ ١١٦)والهداية، لمكي القيسي(٤/ ٢٩٧٣)، وينظر: مشكل إعراب القرآن، له(١/ ٣٢٧).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس(٢/ ١١٦).

(٥) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان(١/ ٢٤٩)و اللباب، لابن عادل(١/ ٥٤٤).

(٦) ينظر:الكشاف، للزمخشري(٢/ ٢٦٥).

(٧) البيت من البحر الطويل، للمتلمس، ديوانه(٣٠)وينظر: الأصمعيات (٢٤٥)والمقتضب، للمبرد(٢/ ٩٣)ومختارات شعراء العرب، لابن الشجري(١/ ٢٩) وخزانة الأدب، للبغدادي(١٠/ ٥٨-٥٩).

(٨) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ٤٣٣)وإعراب القرآن، للنحاس(٢/ ١١٦).

فكأن المعنى(لم يرد الله إلا كوني ابنا لها)، فإذا كان (يأبى)–في الآية– بمعنى النفي، فما وجه إعراب(أن يتم نوره)؟

يعرب(أن يتم نوره) مفعولا به[١]، فكأنه قيل:(لا يريد الله إلا إتمام نوره)، فيصير المعنى(يريد الله إتمام نوره)، وتناول بعض الباحثين الآية؛ إذ ذكر أن الفعل(يأبى)–في الآية–لا يصح أن يتسلط على المستثنى دون معنى النفي، وذكر قول الفراء–في الآية–[٢].

ورد الزجاج ما ذهب إليه الفراء؛ إذ ذهب إلى أن الجحد لا ينوب عنه غيره، ولو كان كذلك؛ لجاز أن يقال (كرهت إلا زيداً)، ولا دليل على محذوف فيه، و(كرهت)مثل(أبيت)غير أن(أبيت) الحذفُ منه مستعمل؛ لذا يرى أن ثَمَّ مستثنى منه محذوفًا، وتقدير الكلام عنده(يأبى اللهُ كلَّ شيء إلا أن يتمَّ نوره)[٣]، ووافقه الفارسي[٤]،و الهمذاني[٥]، وأما العكبري؛ فأراد الجمع بين المذهبين، فقال: فقال: «(يأبى) بمعنى(يكره)، و(يكره) بمعنى(يمنع)، فلذلك استثنى لما فيه من معنى النفي، والتقدير:(يأبى كلّ شيءٍ إلا إتمامَ نوره)»[٦].

وما ذهب إليه الفراء هو مذهب جمع من المعربين[٧]، ولعل مما يقوي أن الفعل بمعنى النفي–في الآية– ما ذكر فيها من مقابلة[١]–في الآية نفسها– بين

(١) ينظر: الدر المصون، للسمين(٦/ ٤٠)و اللباب، لابن عادل(١٠/ ٧٥).

(٢) ينظر: الحمل على المعنى،لحجاج(١٨٦–١٨٨).

(٣) ينظر: معاني القرآن، للزجاج (٢/ ٤٤٤)، وينظر–أيضا–: التفسير البسيط، للواحدي (١٠/ ٣٩٠)وغرائب التفسير، لتاج القراء (١/ ٤٥١–٤٥٢).

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات، للفارسي(٢٦٩–٢٧٠).

(٥) ينظر: الكتاب الفريد، للهمذاني(٣/ ٢٥٨).

(٦) ينظر: التبيان، للعكبري(٢/ ٦٤١)، وينظر–أيضا–: الدر المصون، للسمين(٦/ ٤١).

(٧) ينظر: الهداية، لمكي القيسي(٤/ ٢٩٧٤) والكشاف، للزمخشري(٢/ ٢٦٥) والبحر المحيط، لأبي حيان(١/ ٢٤٩) واللباب، لابن عادل(١٠/ ٧٥– ٧٦).

بين قوله ﷻ: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُواْ نُورَ ٱللَّهِ ﴾ وقوله ﷻ: ﴿ ...وَيَأْبَى ٱللَّهُ ...﴾[٢]، فتكون المقابلة على هذه الصورة(يريدون إطفاء نور الله ... ولا يريد الله إلا إتمام نوره).

والذي يميل إليه البحث ما ذهب إليه الفراء؛ للآتي:

أولا- أن الفعل-عند الزجاج- بمعنى(يكره)[٣]؛ لذا احتاج إلى تقدير محذوف، و لا يلزم من الإباء الكره، ولعل مما يقوي هذا أن الفعل قد فُسر بمعان أخرى، من مثل(لم يُرِدْ)[٤] ،و(لا يرضى)[٥].

ثانيا- فيما ذكره الزجاج تقديرُ محذوف، وهو المستثنى منه، بخلاف الفراء، فإنه لم يقدر محذوفا، وعدم تقدير محذوف أولى -ما أمكن-.

ثالثا-أن كلمة﴿ كُفُورًا ﴾ من قوله ﷻ: ﴿ ...فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الإسراء: ٨٩]أُعربت مفعولا به؛ لخروج الفعل إلى معنى النفي، فكأنه قيل:(فلم يرضوا إلا كفورا)[٦]،ومما يعضد ذلك ما ذكر الفارسي أن معنى الآية(ما يزيدهم تصريفنا الآياتِ لهم إلا كفورا)، فهي كقوله ﷻ : ﴿ ...وَمَا يَزِيدُهُمْ

=

(١) معنى المقابلة(هو: أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معانٍ متوافقة، ثم بما يقابلهما أو يقابلها على الترتيب) كما في قوله ﷻ:﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ...﴾ [التوبة: ٨٢] ، ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني (٣٢١-٣٢٢).

(٢) ينظر: الكشاف، للزمخشري(٢/ ٢٦٥) وينظر: الكتاب الفريد، للهمذاني(٣/ ٢٥٧).

(٣) ينظر: التبيان، للعكبري(٢/ ٦٤١)،واللباب، لابن عادل (١٠/ ٧٦).

(٤) ينظر: الكشاف، الزمخشري(٢/ ٢٦٥).

(٥) ينظر: البحر المحيط ، لأبي حيان(٥/ ٤٠٥).

(٦) ينظر: الكشاف، للزمخشري(٢/ ٦٩٢)و الكتاب الفريد، للهمذاني (٤/ ٢٢٠) وفتوح الغيب، للطيبي(٩/ ٣٧٥) والمجتبى، للخراط (٣/ ٨٢١).

﴿إِلَّا نُفُورًا﴾[الإسراء: ٤١][(١)]، والذي يفهم مما ذكر أن قوله ﷻ: ﴿ ...فَأَبَىٰٓ ...﴾ مثل قوله ﷻ : ﴿ ...وَمَا يَزِيدُهُمۡ ...﴾ في الدلالة على النفي. فصار الاستثناء استثناء مفرغا؛ لتقدم النفي[(٢)].

(٢)- (تَغَيَّبَ).

الغيب هو: ما ستر عن العيون، يقال: غابت الشمس إذا استترت عن العين، ويقال: غاب الرجل، وتغيَّب-إذا سافر-[(٣)] ومن يسافر يكون بعيدًا عن أعين أهله، وقد يخرج الفعل(تغيَّب) إلى معنى النفي، وكان لخروجه أثر في الحكم النحوي الآتي:

***في الاستثناء التام.**

سبق الذكر أنه يجوز إعراب المستثنى بدلا أو نصبا على الاستثناء إذا سبق بكلام تام منفي.

وجاء الفعل(تَغَيَّبَ) في الاستثناء التام، في قول الشاعر:

من دمٍ ضائعٍ تغيَّبَ عنه ... أقربوه إلا الصَّدَى والجبوبُ[(٤)]

---

(١) ينظر: الحجة، للفارسي(٥/ ١٠٥).

(٢) ينظر: المجتبى، للخراط(٣/ ٨٢١).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (٤/ ٤٠٣).

(٤) البيت من البحر الخفيف، لأبي زبيد الطائي، شعر أبي زبيد الطائي(٣٤)، وينظر: طبقات طبقات فحول الشعراء، لابن سلام(٢/ ٦١٣) والمعاني الكبير، لابن قتيبة(٢/ ١٠٢٣)، والبيت بلفظ:

لِدمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عنه ... أقْربُوهُ إلا الصَّبا والجَنُوبُ

في شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧١٠)، وشرح ابن الناظم(٢١٥-٢١٦)

فالفعل(تغيَّبَ) مؤول بالنفي؛ إذ المعنى(لم يحضر)[1]؛لذا يصح أن يعرب(الصَّدَى)بدلا من المستثنى منه(أقْربُوهُ)، وإنما جاز ذلك؛ لأن الفعل(تَغَيَّبَ) خرج إلى معنى النفي، الذي أفاده من السياق، فيكون من الاستثناء التام المنفي، مثل:(ما قام القوم إلا زيدًا).

ويتساءل البحث هل خروج الفعل إلى معنى النفي مطرد، أو في هذا البيت حسبُ؟ وهل يمكن أن ينصب(الصَّدَى) على الاستثناء؟

الذي يظهر أن خروج الفعل إلى معنى النفي ليس بمطرد، وإنما هو تخريج لقول الشاعر؛ لأن البدل-كما ذكر النحويون- لا يكون مع الكلام المثبت، حتى لا يؤدي إلى فساد المعنى[2]؛ لذا خُرِّج الفعل إلى معنى النفي، الذي أفيد من السياق؛ إذ يفهم من تغيب أقربوه أنهم لم يحضروا.

وذكر بعض النحويين أن تأويل النفي في غير(قل)،و(أبى) شاذ[3]؛ لذا يذهب البحث إلى أن خروج(تغيَّب) إلى معنى النفي شاذ؛ إذ لم يرد إلا في هذا البيت، كما يذهب-أيضًا- إلى أنه لا يمكن تخريج البيت على نصب(الصَّدَى)؛ لأنه عطف عليه بالرفع، ثم إن فتح الباء في الروي يؤدي إلى عيب من عيوب القافية اللفظية، وهو الإصراف[4].

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك(٢/ ٢٨١) وشرح الكافية الشافية، له(٢/ ٧١٠)وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (٢١٥-٢١٦).

(٢) ينظر: توجيه اللمع، لابن الخباز(٢١٦).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية(٢/ ٩٥).

(٤) الإصراف هو:«إقواء بالنصب»، ويقصد به اختلاف حركة الروي في القصيد بين الفتح، وغيره، ينظر: الوافي، للتبريزي(٢١٥-٢١٦).

وذكر بعضهم أن(إلا)–في البيت–وصف لـ(أقربوه)[١] ولكن لا تكون(إلا) صفة إلا فيما صح فيه الاستثناء[٢]، وفي –البيت– لا يصح الاستثناء؛ لأن المعطوف على المستثنى مرفوع.

(٣)–(تغيَّرَ).

(تغيَّرَ) فعل ماض من الغَيْر، وهو تغير الحال، يقال: تغيَّر الشيء عن حاله: تحول، وغيَّر الشيء بمعنى: حوله، وبدله[٣]،فالفعل (تغيَّرَ)–في اللغة –يدل التحول، والتبديل، وقد خرج إلى معنى النفي، وكان لهذا الخروج أثر في الحكم النحوي الآتي:

***في الاستثناء التام.**

تكرر الذكر أن المستثنى إذا سبق بكلام تام منفي جاز أن يعرب بدلا ،أو نصبا على الاستثناء، وجاء الفعل (تغيَّرَ) في الاستثناء التام في قول الشاعر:

وبالصَّريمة منهم منزلٌ خَلَقٌ ... عافٍ تغيَّر إلا النُّؤْيُ والوَتَدُ[٤].

فالفعل(تغيَّر) مؤول بالنفي؛ إذ المعنى(لم يبق على حاله)[٥]؛لذا أعرب(النُّؤْيُ) بدلا من المستثنى منه، وهو الضمير المستتر في(تغيَّرَ)[٦] كان

(١) ينظر: الهمع، للسيوطي(٢/ ٢٧٠).

(٢) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٣/ ١٥٢٧–١٥٢٨).

(٣) ينظر: لسان العرب، لابن منظور(٥/ ٤٠).

(٤) البيت من البحر البسيط ،للأخطل، ديوانه(٨٦)، وهو غير منسوب في شرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ٢٨١)وشرح الكافية الشافية، له(٢/ ٧٠٩)وشرح ابن الناظم (٢١٥).

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٢/ ٢٨١) وشرح الكافية الشافية، له (٢/ ٧١٠).

(٦) ينظر: توجيه اللمع، لابن الخباز(٢١٦) و التصريح، للأزهري(١/ ٥٤٠)وشرح شواهد المغني، للسيوطي(٢/ ٦٧١).

الأصل أن ينصب (النُّؤْيُ)؛ لأنه كلام تام موجب، ولكن لما أفاد(تغيَّر) معنى النفي أعرب بدلا [١]، من الضمير المستتر في الفعل(تغير).

وذكر بعض الباحثين أن كثيرا من النحويين تأول رفع(النُّؤْيُ)-في البيت- على أنها بدل؛ لتقدير معنى النفي[٢].

ورفع كلمة (النُّؤْيُ) على البدل؛ لتقدير النفي غير مستحسن عند بعضهم؛ إذ يمكن تقدير النفي فيما وجب نصبه -أيضا-، فيقال معنى (صام القوم إلا زيدًا)، (لم يفطر القوم إلا زيدا)[٣]، ويرد عليه بأن الفعل أُوِّل بمعنى النفي لتخريج البيت لا على الاطراد.

وذهب بعضهم إلى أن(إلا النؤي) عطف بيان على الضمير المستتر في الفعل (تغيَّر)[٤]،و ذهب آخر إلى أنها صفة للضمير المستكنّ في (تغيّر)[٥].

والذي يذهب إليه البحث أن الأولى أن يعرب (إلا النؤي) بدلا؛ لأنه لا يمكن تخريج البيت على النصب؛ لأنه عطف عليه بالرفع، فلو نصب؛ لأدى إلى الإصراف- وهو من عيوب القافية-، وإذا كان لا يمكن النصب على الاستثناء-في البيت- امتنع كون(إلا)صفة؛ لأنه -كما سبق ذكره- أن(إلا) لا تكون وصفا إلا حيث صح الاستثناء، وعلى فرض قبول وجه الوصف، فإن الضمير لا يوصف؛ إذ«لا يُنعت الضمير ولا ينعت به مطلقا» [٦].

---

(١) ينظر: التصريح، للأزهري(١/ ٥٤٠)وشرح شواهد المغني، للسيوطي(٢/ ٦٧١) والمقاصد النحوية، للعيني(٣/ ١٠٨٤).

(٢) ينظر: الحمل المعنى، لحجاج(١٧٢-١٨٣).

(٣) ينظر: شرح الألفية، لابن الوردي(١/ ٦٣).

(٤) ينظر: التذييل، لأبي حيان (٨/ ٢٨٤) وتمهيد القواعد، لناظر جيش(٥/ ٢١٩٢).

(٥) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر جيش(٥/ ٢١٩٢).

(٦) الهمع، للسيوطي(٣/ ١٤٩).

ويذهب البحث–أيضا– إلى أن وجه عطف البيان–أيضًا– مستبعد؛ لأنه يشبه النعت، ويضاف إلى ذلك أن عطف البيان لا يكون العطف تابعا لضمير على الصحيح(١).

والذي يظهر أن الفعل(تغيَّرَ)، مثل الفعل(تَغَيَّبَ) –في البيت السابق–، وهو أن خروجه إلى معنى النفي ليس بمطرد، و إنما هو تخريج لقول الشاعر.

(٤)–(شرب).

ذكر في اللغة أن الشُرْب يكون للماء وغيره، فيقال: شَرِبَ–بكسر العين– الماءَ شُرْباً(٢)،والشرب معروف(٣)، وخرج الفعل (شرب) إلى معنى النفي، وظهر أثر خروجه في الحكم النحوي الآتي:

*** في الاستثناء التام.**

تكرر مرارا أن المستثنى إذا سبق بكلام تام منفي جاز أن يعرب بدلا أو منصوبا على الاستثناء،وجاء الفعل (شَرِبَ) في الاستثناء التام في قولهﷻ: ﴿ ...فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ...﴾[البقرة: ٢٤٩]،وقد قرئت كلمة ﴿ قَلِيلًا﴾ بالرفع(٤)، فما وجه إعراب الكلمة–على قراءة الرفع–؟

من أوجه إعرابها أن تعرب (بدلا)(٥)،وذكر بعض الباحثين أن(قليل) بدل من الضمير(٦)،وإنما جاز هذا الوجه من الإعراب؛ لأن الفعل بمعنى النفي؛ إذ

(١) ينظر: الهمع، للسيوطي(٣/ ١٦١).

(٢) ينظر: الصحاح، للجوهري(١/ ١٥٣).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (٣/ ٢٦٧).

(٤) هي قراءة أبي وابن مسعود، ينظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه(٢٢).

(٥) ينظر: معاني القرآن، للفراء (١/ ١٦٦) وشرح الكافية الشافية، لابن مالك (٢/ ٧٠٩) وشرح الرضي على الكافية(٢/ ٩٥)

(٦) ينظر: الحمل على المعنى، لحجاج(١٨٢).

معناه(لم يُطيعوه)[١]،والبدل لا يكون مع الكلام المثبت [٢]،فيكون من باب الاستثناء التام كما يقال:(ما ذهب الناس إلا زَيْدُ)و(ما فيها أحدٌ إلا غلامُك)[٣]، وإذا كانت الآية على الاستثناء التام المنفي-على تأويل الفعل بمعنى النفي-، فهل يجوز أن ينصب على الاستثناء؟

الذي يظهر أنه لا يجوز النصب على الاستثناء؛ وإنما هو تخريج للقراءة؛ لأن البدل لا يكون إلا مع النفي.

وذهب بعضهم إلى أن(إلا)-على هذه القراءة- صفة[٤]، بمعنى(فشربوا منه منه غيرُ قليل)، وذهب آخرون إلى أنه لا وجه له من الإعراب؛ لأن المعنى(تولوا أستثني قليلا منهم)[٥]،فالكلام عنده موجب، لا منفي.

ويذهب البحث إلى أن خروج الفعل(شرب) إلى معنى النفي، ليس بمطرد؛ لأنه لم يرد بهذا في موضع آخر، وإنما أخرج إلى معنى النفي؛ ليعرب بدلا؛ إذ لا يكون البدل مع الكلام المثبت.

كما يذهب إلى أن خروج الأفعال(تغيب)و(تغير)و(شرب) إلى معنى النفي من الشاذ الذي يُقاس عليه؛ لأن القياس النحوي-كما سبق- إنما يصح على ما كثر من النصوص.

---

(١) ينظر: الكشاف، للزمخشري(١/ ٢٩٥)و شرح الرضي على الكافية(٢/ ٩٥)و اللباب، لابن عادل(٤/ ٢٨٣).

(٢) ينظر: توجيه اللمع، لابن الخباز(٢١٦).

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ١٦٦).

(٤) ينظر: معاني القرآن، للأخفش(٢/ ٤٣٩).

(٥) ينظر: معاني القرآن، للزجاج(١/ ٣٢٧).

(٥)–قلَّ.

سبق الذكر أن(قلَّ) فعل ثلاثي يدل على نزارة الشيء وقلته، وقد خرج الفعل إلى معنى النفي؛ لأن القليل قريب من النفي؛ لذا أجري مجرى النفي –في الدلالة–[١]؛ إذ معنى قولهم:(قلّ رجلٌ يقول ذلك)(ما رجلٌ يقول ذلك)و معنى قولهم:(قلّ رجلٌ في الدّار)(ما رجلٌ في الدار)و معنى قولهم:(قلّ رجلٌ عندك)(ما رجلٌ عندك)[٢]، ويظهر أثر خروجه إلى معنى النفي في الأحكام النحوية الآتية:

أولا –في إسناد الفاعل إليه.

ذكر النحويون أن كل فعل لابد له من فاعل[٣]،وعليه فإن الفعل الماضي (قلَّ)لابد أن يسند إليه فاعل.

والذي يظهر أن(قلَّ)–وإن كان فعلا– فإنه يختلف عن الأفعال؛ إذ ذكر النحويون أنه إذا اتصلت به(ما) كفتها عن طلب الفاعل[٤]، وعليه فلا يسند إليه فاعل كسائر الأفعال؛ لأنه خرج إلى معنى النفي، إذ إنَّ معنى قولهم:(قلما يقوم زيد)هو(ما يقوم زيد)[٥].

(١) الخصائص، لابن جني(١/ ٩٧).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٩/ ٤٥١٧).

(٣) ينظر: الأصول، لابن السراج(١/ ٥٠–٢٤٩)و علل النحو، لابن الوراق(٢٨٠)وشرح المفصل، لابن يعيش (١/ ١٥٢و٣/ ٢٥٠–٢٥١).

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد، لابن مالك(١٠٨).

(٥) ينظر: المساعد، لابن عقيل(٣/ ٢٤٢)وتمهيد القواعد، لناظر الجيش(٩/ ٤٥١٧).

يلحظ أن الفعل صار بمنزلة (ما)–النافية– [١]، وذكر بعض الباحثين أن الفعل(قلَّ) يشبه حرف النفي؛ لما تدل عليه من قلة[٢]، فإذا كان الفعل بمنزلة حرف النفي، فهل يسند إليه فاعل؟

الأظهر عند بعضهم أن(قلما) تبقى على فعليتها التي كان عليها قبل دخول(ما) عليها، ولكن لا فاعل لها؛ لأنها استعملت استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل[٣]، وذكر السيوطي أن الفعل لا يكون له فاعل إذا كان بمعنى الحرف، مثل(قلما)[٤].

وذكر بعضهم أن الفعل(قل) بعد كفه بـ(ما) لا يسند إليه فاعل؛ لأنه صار بمنزلة حرف النفي، وغلب عليه الحرفية؛ لذا لا يقع إلا في صدر الكلام[٥]،ولعل مما يؤكد صيرورته بمنزلة حرف النفي أن الذي يليه أفعال، وأحرف النفي تدخل على الأفعال؛ إذ إنها تطلب الأفعال، ثم إن(ما)هذه لا تتصل بالأفعال، وإنما تتصل ببعض الحروف؛ لتبطل عملها، مثل(إنَّ) وبعض حروف الجر.

فإذا كان الفعل بمنزلة حرف النفي–لما ذكر–؛ فإن أحرف النفي لا تطلب فاعلا، وإنما تطلب فعلا لتدخل عليه.

(١) ينظر: الأصول، لابن السراج(٢/ ١٦٨)والتعليقة، للفارسي(٢/ ١٤١)والحجة، للفارسي (١/ ١٦٢).

(٢) ينظر:الحمل على المعنى، لحجاج(١٨٠).

(٣) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٤/ ١٥٨٥).

(٤) ينظر: الهمع، للسيوطي(١/ ٤٤٧).

(٥) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش(٥٩/٩)و المقاصد الشافية، للشاطبي(٢/ ٥٤٩).

ويجوز أن تكون(ما)–في (قلما)–مصدرية، فيكون معنى(قلما يقوم زيد) (قلَّ قيامُ زيد) فتكون مثل بقية الأفعال[١]، وهو وجه استحسنه بعض المعاصرين[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن ثمَّ أفعالا أخرى–أيضا– اتصلت بها(ما)–الكافة–، فكفهتا عن طلب الفاعل، ذكر منها النحويون(كثرما) و(طالما)[٣].

ثانيا – في الدخول على الأفعال.

تختص بعض أحرف النفي بالأفعال، مثل:(لن) و(لم)و(لما)، كأن يقال: (لن تقوم)[٤]،أو (لم يقم)، وأحرف النفي مما تليق بالفعل؛ لذا هي تطلب الفعل[٥]،ويجوز –في الكلام الفصيح– أن يدخل الفعل (قلَّ)–بعد كفه بـ(ما)– على الأفعال، فيقال:(قلّما يقومُ زيد) والمعنى(ما يقوم زيد)[٦]، والأصل أن الفعل لا يدخل على الفعل، وإنما الأحرف هي التي تدخل على الأسماء أو الأفعال، فما وجه دخول(قلما) على الأفعال؟

جاز دخول (قل)– بعد كفه بـ(ما)– على الفعل، مع أن الفعل لا يدخل على الفعل؛ لأن(ما)–الكافة– إذا كفت الشيء عن العمل دخل على الفعل، مثل الحروف التي تكفُّ بـ(ما) فتدخل على الأفعال، مثل:(رب) في قوله ﷻ: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ...﴾[الحجر: ٢]، و(إنَّ) في مثل: (إنَّما يقوم

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٢٩)و المقاصد الشافية، للشاطبي(٢/ ٥٥٠).
(٢) ينظر: النحو الوافي، لعباس حسن(٢/ ٧٢)والتطبيق النحوي، للراجحي(١٧٩).
(٣) ينظر: المغني، لابن هشام(٤٠٣)والهمع، للسيوطي(٢/ ٣٨٣).
(٤) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٤/ ١٦٧٤).
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية(١/ ٤٧٠)و (٣/ ٤١٦)و (٤/ ٢٩١) والهمع، للسيوطي(٢/ ٤٣٤).
(٦) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٩/ ٤٥٢٠).

زيد)[١]، وذكر بعض النحويين أن دخول(ما) على(قل) لتوطئة دخوله على الفعل[٢]،كما ذكر بعضهم أن(قلما)جرت مجرى حرف النفي، فلا يليها اسم إلا في الضرورة[٣].

ويذهب البحث إلى أن الفعل(قل) المتصلة به(ما)-الكافة- صار بمنزلة حرف النفي(ما)؛ لذا جاز دخوله على الأفعال، كما امتنع-أيضا- أن يسند إليه فاعل.

وقد جاء الاسم بعد(قلما) في قول الشاعر:

صَددْتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقلّما ... وصال على طُولِ الصُّدود يَدومُ[٤].

وكان للنحويين تخريجان[٥] ،هما كالآتي:

الأول- أن الاسم مرفوع بالفعل(يدوم)، والأصل(قلما يدوم وصال)[٦]،وتقديم وصال)[٦]،وتقديم الاسم على الفعل؛ للضرورة[٧]، ولا يجيز ابن يعيش هذا الوجه؛

(١) ينظر: الأصول، لابن السراج(٣/ ٤٦٦).

(٢) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي(١/ ٢٤٧).

(٣) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٩/ ٤٥٢٠).

(٤) البيت من البحر الطويل، لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه(٣٥٨)، وهو غير منسوب في الكتاب، لسيبويه(١/ ٣١) والمقتضب، للمبرد(١/ ٨٤)والأصول، لابن السراج(٢/ ٢٣٤)و(٣/ ٤٦٦) وشرح المفصل،لابن يعيش (٤/ ١١٤)و(٧/ ١٩٧)و(٨/ ٢٣٨) و(١٠/ ١٢٦)، ونسب البيت للمرّار الأسديّ، ينظر: أمالي ابن الشجري(٢/ ٥٦٧)والمقاصد النحوية، للعيني(٣/ ١٠٢٤)، والخزانة، للبغدادي(١٠/ ٢٣١).

(٥) ينظر: المساعد، لابن عقيل(٣/ ٢٤٢-٢٤٣).

(٦) ينظر: الكتاب، لسيبويه(١/ ٣١) والأصول، لابن السراج(٢/ ٢٣٤و٣/ ٤٦٦).

(٧) ينظر: ما يجوز للشاعر، للقيرواني(٣٠٩)وأمالي ابن الشجري(٢/ ٥٦٧).

الوجه؛ لتأخر الفعل عن الفاعل[١]،وذهب بعضهم إلى أن الاسم(وصال) مبتدأ[٢]، ويمتنع أن يكون الاسم مبتدأ؛ لأنه موضع فعل[٣].

الثاني– أن الاسم مرفوع بفعل محذوف تقديره(يكون)،أو(يبقى)، وعليه يكون تقدير الكلام(قلما يكون وصال يدوم على طول الصدود)[٤].

الذي يلحظ في هذه التخريخات أن(قلما) داخل على الفعل، ولكن على فعل مقدر، والذي يذهب إليه البحث أنها دخلت على فعل مقدر، كما في مثل قوله ﷻ:﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾[الانشقاق: ١]؛إذ قدر النحويون فعلا يفسره الفعل الذي وقع بعد الاسم؛ والذي حملهم على التقدير أن(إذا)–الشرطية– لا تدخل إلا على الأفعال[٥]، و(قلما) بمنزلة حرف النفي، وأحرف تطلب الفعل.

ثالثا– في اشتراط تقدم النفي على أفعال الاستمرار.

سبق الذكر أن أفعال الاستمرار يشترط –في عملها–أن يسبقها نفي أو نهي، وقد جاء الفعل(يبرح)مسبوقا بـ(قَلَّما) كما في قول الشاعر:

قَلَّما يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إلى مَا ... يُورِثُ الحمدَ دَاعِياً أو مُجِيبا[٦]

ووجه مجيئ الفعل(يبرح)–الذي يشترط أن يسبقه نفي–هو أن(قلما)–هنا– بمعنى النفي[١]،و(قلما) لا يفيد التقليل–هنا–، بل" خُلع منه معنى التقليل، وصير

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (٨/ ٢٣٨).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية(٤/ ٣٢٩).

(٣) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (٨/ ٢٣٨).

(٤) ينظر: الأصول، لابن السراج(٣/ ٤٦٦) وشرح المفصل، لابن يعيش (٨/ ٢٣٨).

(٥) ينظر: المقتضب، (٢/ ٧٧و٧٩) وأمالي ابن الحاجب (١/ ٢٩٦) وشرح المفصل، لابن يعيش(١/ ٢٣٥).

(٦) البيت من البحر الخفيف، غير منسوب، ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٤) وتمهيد القواعد، لناظر الجيش(٣/ ١٠٧١)وشرح شواهد المغني، للسيوطي (٢/ ٧١٧)

وصير بمعنى(ما)-النافية-"[٢]، ويعرب .(اللَّبِيبُ)-في البيت- اسما لـ(يَبْرَحُ)،و(دَاعِياً) خبر له.

ومثله-أيضا- قول الآخر:

قَلَّما يَبْرَحُ المُطيعُ هَواهُ... وَجِلاً ذا كآبَةٍ وَغَرامِ ي[٣]

ويجوز أن يقال:(قلما يزال زيد يذكرك)؛ لأن المعنى(قلما يزال زيد يذكرك)[٤]،و(قلما يبرحُ الأنبياءُ دعاةَ الهدى)[٥] بمعنى(ما يبرحُ الأنبياءُ دعاةَ الهدى).

رابعا- في نصب الفعل المضارع الواقع بعد(حتى).

من مواضع نصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة وجوبا أن يقع بعد(حتى)-الجارة- [٦]، ويشترط في الفعل المنصوب أن لا يكون مُسببا للفعل الذي قبله، كأن يقال:(ما سرت إلى البلدة حتى أدخلَها)؛ لأن عدم السير ليس سببا في دخول البلدة، بخلاف قولهم:(مرض زيد حتى لا يرجونُه) رفع فيه الفعل؛ لأن المرض سبب لعدم الرجاء[٧].وإنما لم يكن الدخول مسببا عن الفعل؛ لأن ما قبل(حتى) منفي بحرف النفي(ما)، ويجوز أن يجيء الفعل المضارع

=

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك (١/ ٣٨٣) تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٣/ ١٠٧١)و التصريح، للأزهري (١/ ٢٣٦)، وينظر-أيضا-: الحمل على المعنى، لحجاج(١٧٦).

(٢) التصريح، للأزهري (١/ ٢٣٦).

(٣) البيت من البحر الخفيف، غير منسوب، ينظر: شرح عمدة الحافظ، لابن مالك(١٩٧).

(٤) ينظر: التذييل، لأبي حيان (٤/ ١١٩)و الارتشاف، له(٣/ ١١٦٠).

(٥) النحو الوافي، لعباس حسن(١/ ٥٦٣).

(٦) ينظر: تسهيل الفوائد، لابن مالك(٢٣٠)وشرح التسهيل، لابن مالك(٤/ ٢٣- ٢٤).

(٧) ينظر: التصريح، للأزهري(٢/ ٣٧٤).

منصوبا بعد(حتى) الواقعة بعد فعل واقع بعد(قلما)–الدالة على النفي–، كأن يقال:(قلما سرت حتى أدخلَها)، فما وجه نصب الفعل المضارع وجوبا ؟

وجب نصب الفعل المضارع الواقع بعد(حتى) المسبوقة بـ(قلما)–الدالة على النفي–؛ لأن المعنى(ما سرت حتى أدخلها)[١]، ووجوب نصب الفعل المضارع بعد(حتى)المسبوقة بفعل منفي هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين[٢].

وذهب الأخفش إلى أن رفع الفعل المضارع بعد(حتى) في مثل:(ما سرت حتى أدخلُها) جائز[٣]؛ ذلك لأن الكلام–عنده– غيرُ منفي؛ إذ الأصل(سرت حتى حتى أدخلُ المدينة).

وذهب بعضهم إلى أنه لا خلاف بين ما ذهب إليه سيبويه وما ذهب إليه الأخفش؛ لأن كلًا منهما نظر إلى المسألة من جهة مختلفة ، فسيبويه يرى نفي السير بـ(قلما)، في حين أن الأخفش يرى أن السير غيرُ منفي–في الأصل–؛ لأن أصل الكلام–عنده– (سرت حتى أدخلُ المدينة) ثم دخلت(قلما) لنفي مضمون الجملة، لا لنفي السير[٤] الذي يجب معه نصب الفعل.

خامسا– في نصب الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية.

ينصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة وجوبا بعد فاء السببية، الواقعة جوابا لطلب، أو جوابا لنفي، كما في قوله ﷻ: ﴿ ...لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ...﴾ [فاطر: ٣٦] [٥]،فيعرب﴿ فَيَمُوتُوا۟ ﴾فعلا مضارعًا منصوبًا، بـ(أن) مضمرة بعد

(١) ينظر: الكتاب، لسيبويه(٣/ ٢٢–٢٥)والأصول، لابن السراج(٢/ ١٦٩– ١٧٠) وشرح الكتاب، للسيرافي(٣/ ٢١٦) وكتاب الشعر، للفارسي(٩٥).

(٢) ينظر: الهمع، للسيوطي(٢/ ٣٨٣).

(٣) ينظر: شرح الكتاب، للرماني (١٦٨٨/٤)وشرح الجمل، لابن عصفور(١٦٥/٢).

(٤) ينظر:الهمع، للسيوطي(٢/ ٣٨٣).

(٥) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٨/ ٤٢٨٤–٤٢٨٥).

فاء السببية، التي وقعت جوابا للنفي، وهو قوله:﴿لَا يُقۡضَىٰ ﴾،ويجوز أن يسبق فاء السببية(قلما) الدالة على النفي، كأن يقال:(قلّما سرت فأدخلَها)[1] كما يقال:(ما أتيتنا فنكرمَك)[2]، أو يقال:(قلما تأتينا فتحدثَنا)، كما يقال:(ما تأتينا فتحدثنا)[3]، يلحظ أن الفعلين المضارعين(أدخلَها)و(تحدثَنا) منصوبان؛ لوقوعهما بعد فاء السببية، المسبوقة بـ(قلما) المفيدة للنفي، مثل(ما)–النافية–.

سادسا – في الاستثناء التام.

تكرر الكلام في جواز نصب المستثنى، أو إعرابه بدلا إذا سبق بكلام تام منفي، ويجوز مجيء(قل) في الاستثناء التام، فيقال:(قلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ)[4]، أو يقال:(قلَّ رجلٌ جاءني إلاَّ زيدٌ)[5].

فيعرب المستثنى(زيدٌ)–في المثالين– بدلا، ولكن ما المبدل منه؟

يذهب سيبويه إلى أن (قَلَّ رجلٌ) بمعنى(أقلُّ رجل)، وفي موضعه–أيضا– ؛إذ إنَّ موضعه الرفع على الابتداء، وعليه يكون(زيد) بدلا من موضع(أقلُّ رجلٍ)، ويمتنع–عنده– أن يكون(زيد) بدلا من(رجل)[6]؛ وعلل بعضهم أن(قلَّ) لا يعمل في المعارف [7]،و(زيد) معرفة، وهو بدل، والبدل على نية إحلاله محل المبدل منه.

---

(١) ينظر: الكتاب، لسيبويه(٣/ ٢٢)وشرح الكتاب، للسيرافي(٣/ ٢١٦)والتعليقة، للفارسي (٢/ ١٤١)وكتاب الشعر، له(٩٥).

(٢) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي(٣/ ٢١٦).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك(٣/ ١٥٥٥).

(٤) ينظر: الكتاب، لسيبويه(٢/ ٣١٤).

(٥) ينظر:كتاب الشعر، للفارسي(٩٥).

(٦) ينظر:الكتاب، لسيبويه(٢/ ٣١٤).

(٧) ينظر: البديع، لابن الأثير(١/ ٢٣٨).

والذي يظهر أن نصب(زيد) على الاستثناء جائز، فيقال:(أقل رجل يقول ذاك إلا زيدًا)؛ لأنه إذا صح وجه البدل صح وجه الاستثناء .

سابعا- في زيادة (مِن)-الاستغراقية- بعدها.

يأتي حرف الجر(مِن) على أوجه، منها: أن تكون زائدة؛ لإفادة العموم، ويشترط أن يكون مجرورها نكرة بعد نفي، وشبهه، كأن يقال:(ما في الدارِ من رجلٍ)[١]، واشترط -أيضًا- أن يكون مجرورها فاعلا، أو مفعولا به، أو مبتدأ[٢]، ويجوز أن تأتي(مِن)زائدة؛ لإفادة العموم بعد(قلما)، الدالة على النفي، كأن يقال:(قلَّما يقولُ ذلك من رجلٍ)و(قَّلما أضرب مِن رجلٍ)[٣]و(قلما يقول ذلك مِن رجلٍ)،فما وجه زيادة(من) مع(قلما)؟

وجه جواز زيادة(مِن) مع الفاعل في(قلما يقول ذلك من رجل)؛لدلالة(قلما) على النفي، كما زيدت بعد النفي مع الفاعل في قولهﷻ:﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ...﴾[الأنبياء: ٢]، وزيدت مع المفعول-أيضا- في(قلما أضربُ مِن رجلٍ)، كما زيدت بعد النفي مع المفعول في قولهﷻ:﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ... ﴾[إبراهيم: ٤] .

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٣/ ١٣٧-١٣٨)و المغني، لابن هشام(٤٢٥-٤٢٦).

(٢) ينظر: المغني، لابن هشام(٤٢٦).

(٣) ينظر: التذييل، لأبي حيان(١١/ ١٤٠)وتمهيد القواعد، لناظر الجيش(٦/ ٢٩٠٢-٢٩٠٣).

المبحث الثالث

ما خرج من الحروف إلى معنى النفي

(١)-(أ)-همزة الاستفهام-.

الهمزة أصل أدوات الاستفهام، وهي: لطلب التصديق[١]، كأن يقال: (أزيد قائم؟)، أو لطلب التصور[٢]، كأن يقال:(أزيد عندك أم عمرو؟)[٣]، وقد تخرج عن معناها إلى معنى النفي كما في قوله ﷻ: ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ مِنۢ بَيۡنِنَاۚ ...﴾[ص: ٨] بمعنى: ما أنزل الذكر عليه من بيننا[٤]، وفي غيرها من الآيات[٥]، ويظهر أثر خروجها إلى معنى النفي في الحكم النحوي الآتي ذكره.

***في نصب الفعل المضارع الواقع بعد (حتى).**

سبق الذكر أن من مواضع نصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة وجوبا وقوعَه بعد(حتى)-الجارة-، بشرط أن لا يكون مُسببا للفعل الذي قبله، ولا يكون ذلك إلا إذا سبق بنفي، ويجوز أن يجيء المضارع منصوبا بعد(حتى) المسبوقة بهمزة الاستفهام، كأن يقال:(أسرتَ حتى تدخلَ المدينة؟)، ووجه الجواز هو نفي

---

(١) التصديق هو"طلب إدراك أن النسبة واقعة، أو ليست بواقعة" المصنف، للشمني(٢٤/١)، فإذا كانت واقعة كانت الإجابة بـ(نعم)، وإذا لم تكن واقعة كانت الإجابة بـ(لا)، والموجب هو المثبت وغير المنفي، كأن يقال:(أكتب محمد؟)، فيجاب بـ(نعم)أو(لا).

(٢) التصور هو طلب" تعيين المسند إليه" المغني بحاشية الأمير(١٣/١)، فإذا قيل: (أزيد أم عمرو؟)، ويجاب بتحديد المسند إليه، ولا يكون الجواب بحرف الجواب، مثل(نعم) أو(لا)أو غير ذلك.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٤/ ١١٠)والجنى الداني، للمرادي(٣٠-٣١) والمغني، لابن هشام (٢٠-٢١).

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري(١/ ٤٠٧- ٤٠٨).

(٥) المصدر السابق، وشرح تسهيل الفوائد،(٤/ ١١٠).

السير، وعدم ثبوته[١]؛لأن حرف الجر مسبوقًا بنفي؛ إذ المعنى:(ما سرتُ حتى أدخلَها)[٢]، وحرف الاستفهام إذا دخل على الفعل كان كالنفي[٣]، وما كان في معنى النفي يُعدُّ نفيا[٤].

يلحظ أن الهمزة لما كانت دالةً على النفي؛ إذ كانت بمنزلة(ما)–النافية– وجب نصب المضارع بعد(حتى)، كما وجب في مثل:(ما سرت حتى أدخلَها).

(٢)–(إنَّما).

من الأحرف التي تنصب الاسم وترفع الخبر(إنَّ) المفيدة للتوكيد، وقد تزاد عليها(ما)، فتصير(إنَّما)، فتكفها عن العمل[٥]،ولكن اختلف في نوع (ما)– الزائدة– هذه[٦]، فمَّا قيل فيها: إنها حرف نفي[٧]؛ لأنها تفيد معنى الحصر، كما كما في قوله ﷻ: ﴿ ...إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ... ﴾ [النساء: ١٧١]، [٨]كما أفاد النفيُ بـ(ما)، والإثباتُ بـ(إلا) الحصرَ [٩]، فكأنه قيل:(ما اللهُ إلا إلهٌ واحد)، ولكن أبا أبا حيان أنكر ذلك؛ لأن(ما) لم تغير شيئًا من مدلول(إنَّ)، وأخواتها، قبل لحوقها

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه(٣/ ٢٥)، وينظر: توضيح المقاصد، للمرادي(٣/ ١٢٥١) والمساعد، لابن عقيل(٣/ ١٢٠).

(٢) ينظر: الحجة، للفارسي(٢/ ٣٤٥).

(٣) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٤/ ١٦٦٤).

(٤) ينظر: اللباب، للعكبري(٢/ ٤٥).

(٥) ينظر: المسائل المشكلة، للفارسي(٢٨٦)وشرح المفصل، لابن يعيش(٨/ ٩٨).

(٦) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٣/ ١٢٨٤–١٢٨٥)والهمع، للسيوطي(١/ ٥٢١).

(٧) ينظر: المسائل المشكلة، للفارسي(٢٨٦)والارتشاف، لأبي حيان(٣/ ١٢٨٤–١٢٨٥) والهمع، للسيوطي(١/ ٥٢١).

(٨) ينظر: الارتشاف لأبي حيان(٣/ ١٢٨٥).

(٩) ينظر: الارتشاف لأبي حيان(٣/ ١٢٨٥)والهمع، للسيوطي (١/ ٥٢١).

بتلك الأحرف[١]، وعليه فإن(إنَّما) تفيد التوكيد، والمعنى الذي تدل عليه(إنَّ) قبل دخول(ما) عليها، ولكن يمكن أن يقال: « إن(إنَّما) زادت(إنَّ)" تأكيدا على تأكيدها، فصار فيها معنى الحصر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره، فإن معنى﴿ ...إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ ... ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: (ما الله إلا إله واحد)، نحو: (لا إله إلا الله)..."[٢]،والقول بأن(إنَّما) تفيد الحصر هو قول أكثر النحويين[٣].

وذهب بعض النحويين إلى أن (إنَّما) قد تخرج إلى معنى النفي، كما في قوله﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحۡمَ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِۖ ... ﴾ [البقرة: ١٧٣]؛إذ المعنى: « ما حرم عليكم إلا الميتة والدم ولحم الخنزير »[٤]، ونظيرتها قوله﴿ قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ ... ﴾[الأعراف: ٣٣][٥]، كما خرجت –أيضًا– إلى معنى النفي في قول الشاعر :

أنَا الذَّائدُ الحَامِي الذِّمارَ وإنَّما ... يدافعُ عنْ أحسابِهِمْ أنَا أوْ مِثْلِي[٦].

---

(١) ينظر: الارتشاف لأبي حيان(٣/ ١٢٨٥).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش(٨/ ٩٩).

(٣) ينظر: الهمع، للسيوطي(١/ ٥٢١).

(٤) ينظر: معاني القرآن، للزجاج(١/ ٢٤٣) وينظر: المسائل الشيرازيات، للفارسي(٣٩٧/١). للفارسي(٣٩٧/١).

(٥) ينظر: المسائل الشيرازيات، للفارسي(٢٥٣/١).

(٦) البيت من البحر الطويل، لأمية بن أبي الصلت، شرح ديوان أمية ابن أبي الصلت(٦١)، الصلت(٦١)، وهو بلا نسبة في معاني القرآن، للزجاج(١/ ٢٤٣).ونسب البيت للفرزدق، ينظر: الجنى الداني، للمرادي(٣٩٧) والمقاصد، للعيني(١/ ٢٨٢)و التصريح، للأزهري(١/ ١٠٩) وشرح شواهد المغني، للسيوطي(٢/ ٧١٨)، وبيت الفرزدق في ديوانه: "أَنا الضامِنُ الراعي عَلَيهِم وَإِنَّما...يُدافِعُ عَن أَحسابِهِم أَنا أَو مِثلي"(٢/ ١٥٣)

ف(إنَّما)–في البيت– بمعنى(ما)–النافية–؛ إذ المعنى«ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي»[١].

فإذا كان الحرف المركب(إنَّما) قد يخرج إلى معنى النفي، ويكون بمعنى(ما)–النافية–، فما أثر هذا الخروج في الأحكام النحوية؟

يظهر أثرهذا الخروج في الأحكام النحوية الآتية:

أولا–في نصب الفعل المضارع بعد(حتى).

تكرر الذكر أن من مواضع نصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة وجوبا وقوعَه بعد(حتى)–الجارة–، بشرط أن لا يكون مُسببا للفعل الذي قبله، ولا يكون ذلك إلا إذا سبق بنفي، ويجوز أن يجيء الفعل المضارع منصوبا بعد(حتى) المسبوقة بـ(إنَّما)، كأن يقال:(إنَّما سرتُ حتى أدخلَها)، ووجه جواز ذلك هو الاحتقار للسير[٢]، والاحتقار بمنزلة النفي؛ لأنه قريب منه[٣]، وعبر بعضهم عن الاحتقار بـ(التقليل)المفيد للسلب، كأن يقال:(إنَّما زيدٌ بزاز) تقليلا؛ لأمره، وسلبا، لما يدعيه غير البزِّ[٤]،أو لأنها تفيد الحصر، والحصر–أيضًا–مثل النفي[٥]، فجاز نصب الفعل المضارع المسبوق بـ(إنَّما)، كما جاز في مثل:(ما سرتُ حتى

(١) معاني القرآن، للزجاج(١/ ٢٤٣) وينظر: المسائل الشيرازيات، للفارسي (١/٤٨و٢٥٣و٣٩٨).

(٢) ينظر: الكتاب، لسيبويه (٣/ ٢٢)وشرح الكتاب، للرماني(٤/١٦٨٤).

(٣) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي(٣/ ٢١٥)والتعليقة، للفارسي(٢/ ١٤٢)و شرح الرضي على الكافية(٤/ ٦٥).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٩٩).

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك(٣/ ١٥٥٥) وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٥٨).

أدخلَها)[١]، يلحظ أنه جاز نصب الفعل المضارع بعد (حتى)؛ لأنه سبق بـ(إنَّما) الدالة على النفي.

ثانيا – في نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية.

سبق الذكر بأن الفعل المضارع ينصب بـ(أنْ) مضمرة وجوبا بعد فاء السببية المسبوقة بنفي محض، كأن يقال: (لن تقوم فتضربَ زيدًا)، وجاء الفعل المضارع منصوبا بعد الفاء المسبوقة بـ(إنَّما)،كما في قولهم: « إنَّما هي ضربةٌ من الأسد فتحطمَه »[٢]،أو «فتحطمَ ظهره»[٣].

وجه نصب الفعل المضارع(تحطمَ)–عند الكوفيين–هو أن(إنَّما) بمعنى النفي[٤]،و وافقهم ابن مالك[٥]،

والرضي–كذلك–، ولكن مثَّل بعبارة أخرى ، هي(إنما يجيئني فيكرمَني زيدٌ)[٦]، وذكر بعض الباحثين ما ذهب إليه الكوفيون، ومن وافقهم[٧].

ومنع بعضهم وجه النصب في مثل(فتحطمَه)، وأوجب كون الفعل مرفوعا؛ لأن الكلام موجب[٨].

(١) ينظر: المسائل الشيرازيات، للفارسي (١/٢٥٣–٢٥٤).
(٢) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور (٢/ ١٥٣).
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك (٣/ ١٥٥٥) والمساعد، لابن عقيل(٣/ ١٠٢).
(٤) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور(٢/ ١٥٣).
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك(٣/ ١٥٥٥) والمساعد، لابن عقيل (٣/ ١٠٢).
(٦) ينظر: الحمل على المعنى، لحجاج(١٩٠–١٩١).
(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية(٤/ ٦٥).
(٨) شرح الجمل، لابن عصفور(٢/ ١٥٣).

ويُحتمل وجهٌ آخر لنصب الفعل المضارع ، وهو أن يكون منصوبا؛ لعطفه على المصدر الصريح، فكأنه قيل: « إنما هي ضربةٌ فحطمُه»، بتقدير (أن) مضمرة[١]، كما في قول الشاعر:

وَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيني...أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[٢].

فـ(تَقَرَّ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة، والتقدير (وأن تقر)[٣]، فكأنه قيل: (للبسُ عباءة، وقرةُ عيني).

ويذهب البحث إلى أن هذا الوجه أولى مما ذهب إليه الكوفيون؛ للآتي:

أولا–لما ذكر بعضهم أنه لا دليل للكوفيين في«إنَّما هي ضربةٌ...الخ »؛ لاحتماله وجها إعرابيا آخر[٤].

ثانيا–أن نصب الفعل المضارع بإضمار(أن) بعد عاطف على اسم صريح مطرد[٥].

ثالثا– أن العبارة ليس فيها(إنَّما) فيما روى الفراء سماعَ الكسائي عن العرب قولَهم :«ما هي إلا ضربةٌ من الأسد فيحطمَ ظهره»[٦]، فلعل أصل العبارة

(١) ينظر: الأصول، لابن السراج(٢/ ١٨٥)واللباب، لابن عادل(٢/ ٤٢٩).

(٢) البيت من البحر الوافر، لميسون بنت بحدل الكلبي، ومطلع البيت(وَلُبْسُ عَباءةٍ وتقرَّ عَيني)ينظر: الحماسة الشجرية(٢/٥٧٢-٥٧٣)، والحماسة البصرية(٢/ ٧٢-٧٣)والخزانة، للبغدادي (٨/ ٥٠٣و٥٧٤)،وهو بلا نسبة في الكتاب، لسيبويه (٣/ ٤٥)والمقتضب، للمبرد (٢/ ٢٧).

(٣) ينظر: الكتاب، لسيبويه (٣/ ٤٥-٤٦)و المقتضب، للمبرد(٢/ ٢٧)والأصول، لابن السراج (٢/ ١٥٠).

(٤) ينظر: المساعد، لابن عقيل(٣/ ١٠٢)واللباب، لابن عادل(٢/ ٤٢٩).

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٤/ ٤٨).

(٦) ينظر: معاني القرآن، للفراء(٢/ ٤٢٣).

ما روى الكسائي– وهو إمام الكوفة – ثم تغيّرت بسبب الرواية ، ولعل مما يقوي هذا–أيضًا– اختلافهم في العبارة بين(فتحطمَه)و(فتحطمَ ظهره).

***

ويذهب ابن مالك إلى أن وجه النصب في الفعل المضارع(يكون) من قوله ﷻ:﴿ ...وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧]– على قراءة ابن عامر وحده–[١]؛ وقوعه بعد(إنما)كما نصب الفعل بعد(إنما) في قولهم:«إنَّما هي ضربةٌ...الخ »[٢].

وتجدر الإشارة–هنا–إلى أنَّ وجه نصب الفعل المضارع–في الآية على قراءة ابن عامر– مختلف فيه[٣]، ويذهب البحث إلى أن الفعل المضارع منصوب؛ لأنه وقع جوابا للأمر؛ لأن نصب الفعل الواقع جوابا للأمر مطرد[٤]، وللأمور الثلاثة التي ذكرت في«إنَّما هي ضربةٌ... ».

ثالثا – في حذف الفعل بعدها.

يحذف الفعل قياسا في مواضع، منها: وقوعه مثبتا بعد نفي، كأن يقال: (**ما أنت إلاّ سيرا**)،و(**ما أنت إلاّ سيرَ البريد**)[٥]،والتقدير:(ما أنت إلاّ أن تسيرَ سيرًا) و(ما أنت إلاّ أن تسيرَ سير البريد).

ويجوز مجيء الفعل محذوفا بعد ما فيه معنى النفي مثل: (إنَّما)، كأن يقال: (إنّما أنت سيرا) [٦] والتقدير(إنما أنت تسيرُ سيرًا)،يلحظ أن الفعل حذف

(١) ينظر: كتاب السبعة، لابن مجاهد(١٦٩).
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك(٣/ ١٥١٨و ١٥٥٥).
(٣) ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي(٢٠/ ٢٠٧–٢٠٨)و اللباب، لابن عادل(٢/ ٤٢٧–٤٣٢).
(٤) ينظر: شرح التسهيل،لابن مالك(٤/ ٢٨).
(٥) ينظر: الكافية، لابن الحاجب(١٨).
(٦) المصدر السابق.

بعد(إنَّما) الدالة على النفي، كما حذف بعد حرف النفي، ووجه جواز الحذف هو أن (إنَّما) بمعنى النفي؛ لأنها تفيد الحصر، والحصر مثل النفي[١] ؛ لذا جاز حذف الفعل بعدها، فكأن معنى(إنما أنت تسيرُ سيرًا) هو(ما أنت إلا أن تسير سيرا).

(٣)-(رب).

من أحرف الجر(ربَّ)، وهي مختصة بالدخول على النكرات[٢]، ولكن ما معناها؟ وما الذي تفيده؟ التقليل أم التكثير؟

ثمَّ خلافٌ –بين النحويين– فيما تفيده (رب) من معنى [٣]،ولكن ذهب أكثرهم إلى أنها تفيد التقليل دائما[٤]، وهو مذهب البصريين، وجماعة من الكوفيين، منهم الكسائي، والفراء، وابن سعدان، وهشام[٥].

وإذا أفادت(رب) التقليل؛ فإن التقليل –عند النحويين – يجري مجرى النفي[٦]، وعليه يكون معنى قولهم:(رب رجلٍ يقول ذاك)[٧](ما رجل يقول ذلك)،

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك (٣/ ١٥٥٥)و شرح الرضي على الكافية (٤/ ٥٨).

(٢) ينظر: المقتضب، للمبرد(٤/ ١٣٩)وكتاب الأزهية، للهروي(٢٥٩)ورصف المباني،للمالقي(٢٦٧).

(٣) ينظر: التذييل، لأبي حيان(١١/ ٢٨٥-٢٨٦)والارتشاف، له (٤/ ١٧٣٧) والهمع، للسيوطي(٢/ ٤٣١).

(٤) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٣/ ١٧٥)والتذييل،لأبي حيان(١١/ ٢٨٦)وتمهيد القواعد، لناظر الجيش(٦/ ٣٠١٩)والهمع، للسيوطي(٢/ ٤٣١).

(٥) ينظر: التذييل، لأبي حيان(١١/ ٢٨٥-٢٨٦)والارتشاف، له(٤/ ١٧٣٧)والهمع، للسيوطي(٢/ ٤٣١).

(٦) ينظر: المسائل الشيرازيات، للفارسي(١/ ٢٥٩) وشرح الكافية الشافية، لابن مالك (٣/ ١٥٥٥) وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٩١)و الهمع، للسيوطي(٢/ ٤٣٤).

(٧) الكتاب، لسيبويه (١/ ٤٢١).

ذلك)، وكذا معنى قولهم:(رب رجل يفهم هذا)[1](ما رجل يفهم هذا)، فخرجت(رب)–التقليلية– إلى معنى النفي؛ لتدل دلالته، ويظهر أثر هذا الخروج في الأحكام النحوية الآتية:

أولا–في لزوم الصدارة–غالبا–.

من الأحرف التي لها الصدارة –في العربية–(ما) النافية[2]، وأما حروف الجر فليست لها الصدارة؛ لأنها تتعلق بالأفعال التي تتقدم عليها، كأن يقال: (خرجت من البيت)، وتأتي(رب)– وهي حرف جر– في صدر الكلام؛ إذ يقال:(رب رجلٍ عالمٍ لقيتُ)، ولا يقال:(لقيت رب رجلٍ عالمٍ)[3]، فلا يتقدم عليها الفعل كما يتقدم على بقية حروف الجر؛ لأن لها الصدارة، ويقصد بها أنها تتصدر الفعل الذي تتعلق به[4].

ووجه تصدرها خروجها إلى معنى النفي[5]؛ لأن بعض أحرف النفي لها الصدارة، مثل(ما)؛ لذا لا يقال:(لقيت رب رجلٍ عالمٍ)، ويمكن أن يقال–في بقية حروف الجر–:(خرجت من البيت)، أو(من البيت خرجت)، فيعلق الجار والمجرور بالفعل(خرجت) المتأخر.

(١) ينظر : المسائل الشيرازيات، للفارسي(١/ ٢٥٩).

(٢) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (٨/ ١٨٩–١٩٠).

(٣) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٦/ ٣٠٣٧)و شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٩١) والهمع، للسيوطي(٢/ ٤٣٢)

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر : المسائل الشيرازيات، للفارسي(١/٢٥٩)و شرح الجمل، لابن عصفور(١/ ٥٠٠، ٥٠٠، ٥٠١)و شرح الرضي على الكافية(٤/ ٢٩١).

وتقع–أيضا– صدرا إذا كانت جوابا؛ إذ يقال:(ربَّ رجلٍ عالمٍ) جوابا لمن قال:(ما رأيتُ رجلًا عالما)[١].

كان الأصل –في الجواب–أن يقال:(قد رأيتُ ربَّ رجلٍ عالمٍ)؛ لأن حرف الجر يقع بعد الفعل، ولكن تصدرت في الجواب؛ لأنها بمنزلة حرف النفي[٢]؛إذ إن التقليل –كما تكرر– يفيد النفي، فصار لـ(رب)صدر الكلام، كما كان لأحرف الجواب، مثل(لا)–النافية–، و(بلى) صدرُ الكلام [٣].

وكان الأصل–أيضًا– ذكرَ الفعل في الجواب، فيقال:(ربَّ رجلٍ عالمٍ قد رأيت)، ولكن حُذف للعلم به، وكثيرا ما تحذفه العرب[٤].

وتجدر الإشارة –هنا– إلى أن لزوم(رب) للصدارة أمرٌ أغلبي[٥]؛لأنها قد وقعت خبرًا، وجوابا لـ(لو)[٦]، فالخبر ليس له الصدارة في الكلام، وكذا جواب(لو).

ثانيا – في وصف مجرور(رب) بجملة فعلية.

النفي من المعاني التي تليق بالفعل؛ لذا كان الأَوْلى اتصال أحرفه بالفعل[٧]، فيقال:(ما رأيت زيدًا)،أو(لا يضربُ علي)، ولعل مما يقوي هذا ترجحَ

(١) ينظر: الأصول، لابن السراج (١/ ٤١٧)و شرح التسهيل، لابن مالك (٣/ ١٧٥–١٧٦).
(٢) الأصول، لابن السراج (١/ ٤١٧)
(٣) ينظر :شرح المقدمة الجزولية، للشلوبين(٤٧٧/٢) والنكت ، للشنتمري(٦٩٩/١).
(٤) الأصول، لابن السراج (١/ ٤١٧).
(٥) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان (٤/ ١٧٤١) والهمع، للسيوطي(٢/ ٤٣٤).
(٦) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٤/ ١٧٤١) والتذييل، له(١١/ ٢٨٨).
(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية (١/ ٤٧٠)و (٣/ ٤١٦)و (٤/ ٢٩١)، وينظر: الهمع، للسيوطي(٢/ ٤٣٤)

نصبِ (زيدا) على الرفع في مثل:(ما زيدًا رأيته)[١]، و(رب) فيها معنى النفي، ومجرورها لا يكون إلا نكرة، فما حكم وصف مجرورها؟

ذهب فريق من النحويين، منهم المبرد[٢]وابن السراج[٣]والفارسي[٤] وأكثر المتأخرين[٥]، إلى وجوب وصف مجرور(رب)، وكان من حججهم أن(رب) للتقليل، ووصف مدخولها النكرة–أيضا– يفيد التقليل، بخلاف ما لم يوصف مدخولها فإنها تفيد التكثير والعموم [٦]، وردت هذه الحجة بأن(رب) قد تكون للتكثير، ثم هي وإن أفادت التقليل فإن مدخولها النكرة قد يراد بها العموم دون وصف[٧]، وذهب فريق آخر إلى أنه لا يجب وصف مجرور(رب) اكتفاء بدلالتها بدلالتها على القلة، أو الكثرة[٨]، ويقوي رأي هذا الفريق أن مجرورها قد يأتي غير غير موصوف، كما في قول الشاعر:

يا رُبَّ قائلةٍ، غدًا... يالَهفَ أمِّ مُعاوِيَهْ[٩].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام (٢/ ١٦٨).

(٢) ينظر: المقتضب، للمبرد (٤/ ١٣٩– ١٤٠)وينظر :شرح التسهيل، لابن مالك (٣/ ١٨١).

(٣) ينظر: الأصول، لابن السراج (١/ ٤١٧–٤١٨) وينظر :شرح التسهيل، لابن مالك (٣/ ١٨١).

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي، للفارسي (٢٥٢) وينظر :شرح التسهيل، لابن مالك (٣/ ١٨١).

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٣/ ١٨١) والتذييل،لأبي حيان(١١/ ٢٨٦)،والهمع، للسيوطي(٢/ ٤٣٤).

(٦) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٣/ ١٨١).

(٧) المصدر السابق (٣/ ١٨٢)

(٨) ينظر: التذييل،لأبي حيان(١١/ ٢٨٧)والهمع، للسيوطي(٢/ ٤٣٤).

(٩) البيت من مجزوء الكامل ، لهند بن عتبة أم معاوية، ينظر: شرح التسهيل،لابن مالك(٣/ ١٧٩و١٨٢) والتذييل، لأبي حيان(١١/ ٢٨٩و٢٩٣)وشرح أبيات المغني، للبغدادي (٣/ ٢١٢).

فجاء مجرور (رب)–في هذا البيت–وهو (قائلةٍ) غير موصوف، وفي غير ذلك من الشواهد[١].

والذي يذهب إليه البحث أن حاجة مجرور(رب) المنكور إلى الوصف شديدة؛ لأنَّ النكرة مفتقرة إلى الوصف أشد ما يكون من افتقار[٢]، ولكن لا ترقى إلى درجة الوجوب؛ لورود بعض الشواهد التي لم توصف فيها مجرور(رب).

وخلاف النحويين لم يكن في امتناع وصف مجرور(رب) النكرة، وإنما كان في وجوب وصف مجرورها، أو عدم وجوبه، وعليه فليس وصف مجرورها ممتنعا، ولكن بأي شيء يوصف المجرور؟

ذكر أبو حيان أن الأقيس في وصف مجرور(رب) بالجملة الفعلية، أو ما جرى مجراها؛ لأنها جرت مجرى النفي[٣]، والنفي من المعاني التي تليق بالفعل؛ لذا كان الأولى بأحرفه أن تتصل بالفعل[٤]،و(رب)–التقليلية– بمعنى حرف النفي، النفي، ومما جاء فيه وصف مجرورها بالفعل قول الشاعر:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَه ذلك اليو...مَ وأَسْرَى من مَعْشَرٍ أَقْتَالِ[٥]

فالجملة الفعلية(هرقته) وقعت وصفا لمجرور(رب)، وهو (رفد)[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٣/ ١٨٢).

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ١٦٧).

(٣) ينظر: التذييل، لأبي حيان(١١/ ٢٨٧)، وينظر: الهمع، للسيوطي (٢/ ٤٣٤).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية(١/ ٤٧٠)و(٣/ ٤١٦)و(٤/ ٢٩١)، وينظر–أيضا–: الهمع، للسيوطي(٢/ ٤٣٤).

(٥) البيت من البحر الخفيف، للأعشى، ديوانه (١٣)، و هو بلا نسبة في التذييل، لأبي حيان(١٠/ ٣٧) وشرح الرضي على الكافية(٤/ ٢٩١)و الهمع، للسيوطي(٢/ ٤٣٠).

(٦) ينظر: المفصل، للزمخشري(٣٩٠)وشرح المفصل، لابن يعيش(٨/ ٥٦)و تعليق الفرائد، للدماميني(١/ ١٢٠).

وقد يأتي مجرور (رب) موصوفا بغير الجملة الفعلية ، كما في قول الشاعر:

يا رُبَّ هَيْجَا هيَ خَيرٌ مِنْ دَعَه[1].

يلحظ أن الجملة الاسمية(هيَ خَيرٌ) وقعت وصفة، لمجرور(رب) وهو(هيجا)، وذكر بعض النحويين أن وجه جواز وقوع الصفة جملة اسمية؛ لخروج(رب)إلى معنى الكثرة[2]، والكثرة تنافي القلة التي تجري مجرى النفي، وعليه فلا يلزم أن يكون موصوفُ المجرور جملة فعلية، ولكن ما توجيه البيت على القول بأن(رب)؛ للقلة؟

ذكر بعضهم أن الأكثر مراعاة الأصل وهو وقوع وصف مجرور(رب) جملة فعلية[3]، وعليه فيذهب البحث إلى أن ما جاء –في البيت– يحمل على القلة.

(٤)–قد.

لـ(قد)–الحرفية– معانٍ متعددة، هي: (التوقع)، و(التقريب)و(التقليل)، و(التحقيق)، فهذه خمسة معان ذكرها النحويون للحرف[4]،وقد تخرج(قد) إلى معنى النفي كما في قول بعض الفصحاء: "قد كنت فِي خير فتعرفَه"، فهي–هنا– بمنزلة(ما)–النافية–[5]؛ إذ المعنى "مَا كنت فِي خير فتعرفَه"[6]؛ وجعل ابن هشام

(١) البيت من البحر الرجز، للبيد بن ربيعة، ديوانه(٥٩) وينظر: شرح القصائد السبع، للأنباري(٥٠٧) والخزانة، للبغدادي(٩/ ٥٤٧) و(٩/ ٤٥٨و ٥٥١)، وهو بلا نسبة في التذييل، لأبي حيان(١٠/ ٣٧)و الهمع، للسيوطي (٢/ ٤٣٠).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية(٤/ ٢٩١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر: الجنى الداني، للمرادي(٢٥٦–٢٥٩).

(٥) ينظر: المحكم،لابن سيده(٦/ ١١٥).

(٦) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٤/ ٣٥).

هشام النفي هو المعنى السادس لـ(قد)[١]، ويظهر أثر خروجها إلى معنى النفي في الحكم النحوي الآتي ذكره.

*** في نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية.**

تكرر الذكر أن الفعل المضارع يكون منصوبا بـ(أن) مضمرة وجوبا إذا وقع بعد فاء السببية المسبوقة بنفي،وقد جاء الفعل المضارع منصوبا بعد الفاء المسبوقة بـ(قد) في قول بعضهم: «قد كنت فِي خير فتعرفَه»[٢]، بنصب الفعل المضارع(تعرفَ)، ووجه نصبه –كما ذكر ابن مالك– أن الفعل وقع جوابا لـ(قد)– النافية–[٣]، فيكون نفيا محضا لا معنويا؛ لأنه ذهب إلى أن النفي إن لم يكن خالصا لا جواب له منصوب[٤]، وذكر بعضهم أنه لا يشترط لنصب الفعل المضارع بعد الفاء أن يكون النفي محضا–كما ذهب إليه ابن مالك–، وإنما يشترط لوجوب النصب، لا لجوازه[٥].

ويرى ابن هشام أن دلالة(قد) على النفي–هنا– غريبة، كما يرى أن الاستناد على مجيء الفعل منصوبا بعد الفاء؛ للدلالة على أن(قد) تفيد النفي غير مستقيم؛ لمجيء المضارع منصوبا بعد الفاء دون تقدم نفي، كما في قوله ﷻ: ﴿ بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ...﴾[الأنبياء: ١٨]–على قراءة بعضهم[٦]– وفي قول الشاعر:(... وَأَلْحق بالحجاز فأستريحا) [١]؛ لذا

(١) ينظر: المغني، لابن هشام(٢٣٢).

(٢) ينظر: المحكم، لابن سيده(٦/ ١١٥).

(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٤/ ٣٥) وينظر–أيضًا–: تمهيد القواعد(٨/ ٤٢٢٠–٤٢٢١).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك(٣/ ١٥٤٧).

(٥) المصدر السابق.

(٦) قرأ عيسى بن عمر بنصب الفعل المضارع(يدمغه)، ينظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه(٩٤)و البحر المحيط، لأبي حيان(٧/ ٤١٦).

يذهب إلى أن النفي مستفاد من المعنى، مثل قولهم:-للكذوب-(رجل صادق)[٢]، فهو نفي، وهو من باب إطلاق اللفظ على المقابل له في المعنى للسخرية[٣].

وذكر بعض الباحثين أن(قد) تحمل على معنى النفي -إذا أريد بها التقليل-[٤]، والتقليل-كما سبق-يجري مجرى النفي، و لكن يذهب البحث إلى أن(قد) في(قد كنت...الخ) لا تفيد التقليل؛ لأنها جاءت مع الفعل الماضي، و إذا كانت مع الماضي؛ فإنها تفيد التحقيق مع الماضي[٥]،وإنما تفيد التقليل مع المضارع [٦]،ولعل هذا مما يقوي ما ذهب إليه ابن هشام من أن دلالتها على النفي بعيدة.

وسبق الذكر أن القياس النحوي يصح فيما كثر من النصوص؛ ولم يرد(قد)-بمعنى النفي- إلا فيما روي عن بعض الفصحاء؛ لذا يعد ذلك من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

=

(١) عجز بيت، وصدره(سَأَتْرُكُ منزلي لبني تميمٍ)، وهو من البحر الوافر، نسب للمغيرة بن حبناء، ينظر: إيضاح الشواهد، للقيسي (١/ ٣٤٧)والمقاصد، للعيني(٤/ ١٨٧٢)وشرح أبيات المغني، للبغدادي(٤/ ١١٦)،وهو بلا نسبة في الكتاب، لسيبويه(٣/ ٣٩و٩٢) والأصول، لابن السراج (٢/ ١٨٢)و(٣/ ٤٧١) والإيضاح ،للفارسي(٣١٣).

(٢) ينظر: المغني، لابن هشام (٢٣٢).

(٣) ينظر: المنصف، للشمني(٢/٣٠).

(٤) ينظر: الحمل على المعنى، لحجاج(١٩٣).

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (١/ ٢٩)و(٤/ ١٠٨)ورصف المباني، للمالقي(٤٥٥)والارتشاف، لأبي حيان(٥/ ٢٣٦٤)
والهمع، للسيوطي(٢/ ٥٩٦).

(٦) ينظر: شرح المفصل،لابن يعيش (٨/ ٢٦٦)وشرح التسهيل،لابن مالك (١/ ٢٩)و(٤/ ١٠٨) ورصف المباني، للمالقي(٤٥٥) والهمع، للسيوطي(٢/ ٥٩٦).

(٥)-(كأنَّ).

وهو حرف مركب من كاف التشبيه، و(إنَّ) عند أكثر النحويين[١]، وهو من أخوات(إنَّ) ينصب الاسم، ويرفع الخبر[٢] ويفيد معنى التشبيه[٣]، ولا معنى له غير معنى التشبيه عند البصريين، وأما الكوفيون فيخرج عندهم إلى معان، منها: التحقيق، والتقريب[٤]، ومنها: النفي كأن يقال:(كأنَّكَ والٍ علينَا فتشتمنَا)؛ إذ المعنى(لست واليًا علينا فتشتمنا)[٥]، أو يقال:(كأنَّك أميرٌ فنطيعَك)،و المعنى (ما أنت أميرٌ فنطيعَك)[٦]، ويظهر أثر خروجها إلى معنى النفي في الحكم النحوي الآتي.

***في نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية .**

تكرر الذكر أن الفعل المضارع ينصب بـ(أن) مضمرة إذا وقع بعد فاء السببية، المسبوقة بنفي.

وجاز أن يكون الفعل المضارع منصوبا بعد فاء السببية المسبوقة بـ(كأنَّ)، كأن يقال:(كأنك وال علينا فتشتمنا)[٧]،أو(كأنك أمير فنطيعك)[٨] أو (كأني بزيد يأتيك فتكرمه)[٩]يلحظ أن الأفعال المضارعة (فنطيعك)، و(فتشتمنا)، و(فتكرمه)جاءت منصوبة بـ(أن) مضمرة بعد فاء السببية المسبوقة

(١) ينظر: الجنى الداني، للمرادي(٥٦٨)والمغني، لابن هشام(٢٥٢).
(٢) ينظر: الجنى الداني، للمرادي(٥٦٨).
(٣) ينظر: المفصل، للزمخشري(٤١٠) والكافية، لابن الحاجب(٥٣).
(٤) ينظر: الهمع، للسيوطي(١/ ٤٨٦).
(٥) ينظر: الأصول، لابن السراج(٢/ ١٨٥)وشرح التسهيل، لابن مالك(٤/ ٣٥).
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك(٣/ ١٥٥٥).
(٧) ينظر: الأصول، لابن السراج(٢/ ١٨٥)وشرح التسهيل، لابن مالك(٤/ ٣٥)وينظر- أيضا-: الارتشاف، لأبي حيان (٤/ ١٦٧٤).
(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك (٣/ ١٥٥٥).
(٩) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٤/ ١٦٧٤).

بـ(كأنَّ) التي تدل على النفي–عند الكوفيين–، وذكر بعض الباحثين وجه النصب هذا عند الكوفيين[١].

ووجه نصب الفعل المضارع الواقع جوابا لـ(كأنَّ) الدالة على النفي، لم يعرفه البصريون [٢]؛ لأن(كأنَّ) لا تفيد إلا التشبيه، ويرى ابن السراج أن النصب ليس بالوجه[٣]، لعله مال إلى المذهب البصري الذي لم يُعرف هذا الوجه عندهم. عندهم.

ويذهب البحث إلى أن خروج (كأن) إلى معنى النفي ليس بمطرد؛ لأنه لم يرد بمعنى النفي في نصوص كثيرة، والقياس النحوي يكون على النصوص الكثيرة؛ لذا يعد خروجه من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

(٦)– (كلا) .

أكثر النحويين على أن(كلا)–في كلام العرب– تدل على الزجر والردع ، وأنها بسيطة وليست مركبة [٤] يقال لإنسان:(فلانٌ يُبغضُك)، فيقول–مجيبا–: (كلا)، ومعناه: ليس الأمر كذلك، ردعا، وتنبيها له على الخطأ[٥]،

وقد تدل على النفي، فتنفي ما قبلها[٦] كأن يقال: (أكلتَ تمرا) فيجيب السامع(كلا، أكلت عسلا لا تمر)[٧]، فهي بمعنى(لا)–النافية–[٨] بل هي –عند

(١) ينظر: الحمل على المعنى،لحجاج(١٩٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: الأصول، لابن السراج (٢/ ١٨٥).

(٤) ينظر: ورصف المباني، للمالقي(٢٨٧)و الارتشاف، لأبي حيان(٥/ ٢٣٧٠)و الجنى الداني، للمرادي(٥٧٧) والمغني، لابن هشام(٢٤٩) والهمع، للسيوطي (٢/ ٦٠١).

(٥) ينظر: الموشح على الكافية، للخبيصي(٢/٧٨١).

(٦) ينظر: التفسير البسيط، للواحدي(١٠/ ٧٤) ولسان العرب، لابن المنظور(١١/ ٥٩٧) والجامع، للقرطبي(١١/ ١٤٩)واللباب، لابن عادل(٢٠/ ٢٠٠).

(٧) ينظر: الجامع للقرطبي(١١/ ١٤٩).

(٨) ينظر: لسان العرب، لابن منظور (١١/ ٥٩٧) وتاج العروس، للزبيدي (٣٠/ ٣٥٢).

عند ابن الأثير– آكد في الدلالة على النفي من(لا) نفسها؛ لزيادة الكاف[١]، لعله ذهب إلى القول بأنها مركبة من كاف التشبيه، و(لا)–النافية–[٢]، ولكن ليس ثمَّ دليل على تركّبها[٣]، وتناولها بعض الباحثين ضمن أساليب النفي الضمني[٤].

ومما جاءت فيه(كلا) بمعنى (لا)–النافية– قول الشاعر:

قُرَيشٌ جِهازُ الناسِ حَيّاً وَمَيّتاً...فَمَن قالَ: كَلاَّ ،فالمُكَذِّبُ أَكذَبُ[٥].

ويظهر أثر خروجها إلى معنى النفي في الحكم النحوي الآتي:

***في وقوع (بلى) جوابا لها.**

من أحرف الجواب(بلى) وهي لا تقع إلا بعد النفي؛ لإبطاله[٦]،فإذا قال قائل:(ما جاء زيد)، فيقول الآخر–مجيبا له–:(بلي) ومعنى الكلام هو(قد جاء زيد)[٧].

وجاء حرف الجواب(بلى) جوابا لحرف الردع(كلا)، في قول الشاعر:

فَقُلنا: لَهُم خَلُّوا طَريقَ نِسائِنا...فَقالُوا: لَنا كَلاَّ، فَقُلنا: لَهُم بَلى[٨].

---

(١) ينظر: النهاية، لابن الأثير(٤/ ١٩٩).

(٢) ينظر: رصف المباني، للمالقي(٢٨٧)و الارتشاف، لأبي حيان(٥/ ٢٣٧٠)والمغني، لابن لابن هشام(٢٤٩).

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ، لناظر الجيش(٩/ ٤٥٠٣) والهمع، للسيوطي (٢/ ٦٠١).

(٤) ينظر: أساليب النفي، للبقري(١٧٤وما بعدها)والنفي الضمني، لمها(١٧١).

(٥) البيت من البحر الطويل، للنابغة الجعدي، ديوانه(٣٠)، وينظر: لسان العرب، لابن منظور(١١/ ٥٩٧) وتاج العروس، للزبيدي(٣٠/ ٣٥٢).

(٦) ينظر: الكتاب، لسيبويه(٥/ ١١٠)ورصف المباني، للمالقي(٢٣٤)و الجنى الداني، للمرادي (٤٢٢).

(٧) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي(٥/ ١١٠) ورصف المباني، للمالقي(٢٣٤)والجنى الداني، الداني، للمرادي(٤٢٢).

(٨) البيت من البحر الطويل، للنابغة الجعدي، ديوانه(١٢٩)، وينظر: لسان العرب (١١/ ٥٩٧)وتاج العروس، للزبيدي (٣٠/ ٣٥٢).

يلحظ أن حرف الجواب(بلى) وقع جوابا لقولهم(كَلاَّ) التي أفادت النفي، بمعنى قالوا:(لا)، واستدل بعضهم على أنها بمعنى(لا)–النافية–؛ لأن(بلى) جاءت في الجواب، وهي لا تأتي إلا بعد نفي[1].

(٧)–(لا)– الناهية–.

للحرف(لا) دلالات، ومعان كثيرة–في العربية –منها: أن تكون ناهية[2]، فهي وضعت لطلب ترك الفعل في المستقبل[3]، كأن يقال:(لا تضربْ) بمعنى اترك الضرب، وكف عنه، وقد تخرج إلى معنى النفي؛ لأن النهي يدل على نفي مطلوبٍ[4]، كأن يقال:(لا ترَ في الناس من رفيقٍ أولى به الفضلُ من الصديق)[5]، فكأن المعنى(لا ترى في الناس من رفيق أولى به الفضلُ من الصديق)، فهي أخت(لا)–النافية –في اللفظ والمعنى الأصلي[6]، ويظهر أثر خروجها إلى معنى النفي في الأحكام النحوية الاتية:

أولا– في ترجح نصب الاسم المشتغل عنه المقترن بـ(لا).

الاشتغال هو: تقدم اسم على فعلٍ عملَ النصب في ضميره، كأن يقال:(زيدًا ضربته)، أو في محله، كأن يقال:(هذا ضربتُه)، والأصل في الاسم المشتغل عنه بالضمير، مثل:(زيدًا) جوا رفعه على الابتداء، أو نصبه بفعل مقدر

(١) ينظر: لسان العرب(١١/ ٥٩٧)وتاج العروس، للزبيدي(٣٠/ ٣٥٢).

(٢) ينظر: كتاب الأزهية، للهروي(١٤٩)ورصف المباني، للمالقي(٣٣٩)والجنى الداني، للمرادي(٢٩٠و٣٠٠).

(٣) ينظر: المغني، لابن هشام (٣٢٣).

(٤) ينظر: المقاصد ،للشاطبي (٣/ ٣٩١) و(٤/ ٦٠٢).

(٥) ينظر: المقاصد، للشاطبي (٤/ ٦٠٢) وينظر–أيضا–: المقاصد النحوية، للعيني (٤/ ١٩٠٨).

(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧١١).

موافق للمذكور[١]، وذكر النحويون أن الاسم المتقدم قد يعرض له ما يوجب رفعه أو نصبه، أو ما يرجح أحدهما على الآخر، أو ما يجوز فيه الوجهان على السواء[٢] وكان من هذه المرجحات وقوعُ الاسم قبل النهي [٣]، وجاء الاسم المشتغل عنه واقعا قبل النهي في مثل:(زيدًا لا تضربْه) و(عمرًا لا تُهنه)، فترجح نصب الاسم؛ لأن الاسم وقع قبل نهي[٤]، ويشترط في النصب صحة تسلط العامل على الاسم لو عدم الشاغل[٥] وهو الضمير.

وذكر بعضهم إشكالا هو أن(لا)–الناهية–لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٦]، قبلها[٦]، ويبدو أن منشأ الإشكالِ هوأن لـ(لا)–عند بعضهم– صدر الكلام، فلا يتقدم منصوبها عليها[٧]، وعليه فلا يمكن أن يتسلط العامل على الاسم بعد حذف حذف الضمير، إذا فما وجه ترجح النصب–على القول بأن لـ(لا)– صدر الكلام؟

وجه ترجح النصب هو–أن(لا)–الناهية– لما جرت مجرى(لا)–النافية–، جاز عمل ما بعدها فيما قبلها[٨]،

فكأن المعنى(زيدٌ لا يُضربُ)؛ لأن النهي نفي مطلوب، فعمل ما بعد (لا)–الناهية– فيما قبلها، كما يعمل ما بعد(لا)–النافية– فيما قبلها، ولكن يشترط في

(١) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام (٢/ ١٥٨–١٦١).

(٢) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام(٢/ ١٥٨–١٦١) وشرح ابن عقيل(٢/ ١٣٢).

(٣) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٤/ ٢١٦٧)و توضيح المقاصد،للمرادي(٢/ ٦١٥)و أوضح المسالك، لابن هشام(٢/ ١٦٥).

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٢/ ١٣٧).

(٦) ينظر: التصريح، للأزهري(١/ ٤٤٧).

(٧) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٤/ ١٨٥٧) وينظر–أيضًا–: حاشية الخضري(١/ ١٩٦–١٩٦).

(٨) ينظر: التصريح، للأزهري(١/ ٤٤٧).

عمل ما بعد (لا)-النافية- فيما قبلها أن لا تكون في جواب قسم-،كأن يقال:(زيد لا أضربه)[١]، أو يقال:(أنا زيدا لا أضرب)[٢].

وأجرى بعض المحدثين(لا)-الناهية- في مثل:(خالدا لا تهنه) مجرى (ما)-النافية-[٣]، ويذهب البحث إلى أن حمل(لا)-الناهية-على(لا)-النافية- أولى من حملها على(ما)؛ لأنه لا يجوز أن يعمل ما بعد(ما) فيما قبلها عند أكثر النحويين[٤]؛و"لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملا فيما فيما قبله"[٥]، ولا يعمل ما بعد(ما)-النافية- فيما قبلها؛ لأن لها الصدارة[٦].

والذي يظهر أن(لا)-الناهية- ليس لها صدر الكلام-كما ذهب إليه بعضهم-؛ لِمَا ذكر ابن الحاجب أنه يجوز أن يقال:(زيدًا لا تضربْ)[٧]،ولمَا ذكر ذكر أبو حيان أن ما بعد النهي يعمل فيما قبله؛ فيصح التفسير بالفعل الواقع بعد النهي[٨]؛ لذا ذهب بعضهم إلى أنه لا إشكال في مثل:(زيدًا لا تضربه)؛ لأن(لا)-الناهية- يعمل ما بعدها فيما قبلها فيفسر العامل[٩].

---

(١) ينظر: حاشية الخضري(١/٣٥١-٣٥٢)و شرح ابن عقيل(٢/ ١٣٧).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك(٢/ ٩٩٥-٩٩٦)وشرح الرضي على الكافية(٢/ ٢١١-٢١٢).

(٣) ينظر: ضياء السالك، للنجار(٢/ ٧٢).

(٤) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس ٢٨١/٤.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل(٢/ ١٣٦-١٣٧)

(٦) المصدر السابق.

(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧١٠).

(٨) ينظر: التذييل، لأبي حيان(٦/ ٣٠١- ٣٠٢)و منهج السالك، له(٢/ ٧٠).

(٩) ينظر: حاشية الصبان(٢/ ١١٠).

ثانيا – في وقوع (بلى) جوابا.

سبق الذكر أن حرف الجواب(بلى) يقع جوابا بعد نفي، ليبطله، ويجوز مجيء(بلى)جوابا للنهي كأن يقول إنسان:(لا تضربْ زيدًا) ويقول الآخر–مجيبا– (بلى)والمعنى:(اضربه)[١]، ولا يقع حرف الجواب(بلى) إلا بعد نفي، فما وجه وقوعه بعد النهي؟

جاز وقوعه بعد النهي؛ لأنه بمعنى النفي والترك[٢]، فكأن معنى (لا تَضربْ زيدا)(لا يُضربُ زيدٌ).

ثالثا– في الاستثناء التام.

تكرر الذكر أن المستثنى إذا سبق بكلام تام منفي جاز إعرابه بدلا من المستثنى منه، أو مستثنى منصوبا، ويجوز أن يأتي الاستثناء التام مع النهي، كأن يقال:"(لا تمرر بأحدٍ غير زيدٍ)" [٣]، فيجوز إعراب كلمة(غير) بدلا أو منصوبا على الاستثناء، ولكن ما وجه هذا الجواز؟

وجه جواز ذلك أن النهي بمعنى النفي[٤]، فكأن معنى:(لا تمرر بأحدٍ غيرُ زيدٍ)هو(لا يُمرُ بأحد غيرُ زيد)، فيجوز الوجهان كما يجوز في مثل: (ما جاء أحد إلا زيدٌ، أو إلا زيدًا)

رابعا– في الاستثناء الناقص.

سبق الذكر أنه يشترط في الاستثناء الناقص أن يكون الكلام منفيا ، ويكون حكم المستثنى حسب ما قبله من العوامل، ويجوز أن يجيء الاستثناء

(١) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٩/ ٤٥٠٢).

(٢) المصدرالسابق.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي(٣/ ٣٩١).

(٤) المصدر السابق(٣/ ٣٩١)و(٤/ ٦٠٢).

الناقص مع النهي، فيقال:(لا تمرر بغيرِ زيدٍ)[١]، فتعرب كلمة(غير)مجرورة بالباء، والجار والمجرور متعلق بالفعل(تمرر)؛ لأنه استثناء مفرغ.

ووجه جواز هذا الإعراب هو أن النهي بمعنى النفي [٢]، فكأن معنى:(لا تمرر بغير زيدٍ)هو(لا يمر بغير زيدٍ)، فجُرَّت كلمة(غير)، كما جرت كلمة (زيد) في مثل: (ما مررت إلا بزيدٍ).

خامسا- في رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر(مسألة الكحل).

مما يشترط في رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر أن يسبقه نفي، كأن يقال:(ما رأيت أحدا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد)[٣] أو يقال:(ما رأيت رجلا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد)[٤].

فـ(الكحلُ)- في المثالين- فاعل لاسم التفضيل(أحسن) المسبوق بنفي، وسميت المسألة بـ(مسألة الكحل)[٥]؛ لورود الكحل فيها، ومن أمثلتها ما مثل به ابن مالك-في خلاصته-؛ إذ قال:

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ... أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ[٦]

فـ(الفضل) فاعل لاسم التفضيل، المسبوق بنفي في قوله: (لن ترى).

ويجوز أن يأتي الاسم الظاهر مرفوعا باسم التفضيل المسبوق بنهي، كأن يقال:(لا تَرَ في الناسِ من رفيقٍ أوْلَى به الفضلُ من الصدِّيق)"

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٣٩١).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٣٩١)و(٤/ ٦٠٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٣/ ٦٥).

(٤) ينظر: المقتضب، للمبرد(٣/ ٢٤٨)والأصول، لابن السراج(٢/ ٤٥)وأوضح المسالك، لابن هشام(٣/ ٢٩٨).

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٣/ ٧٨) وشرح قطر الندى، لابن هشام(٣١٤-٣١٥).

(٦) ألفية ابن مالك(٧١).

[١]،فيعرب(الفضلُ) فاعلا لاسم التفضيل المسبوق بـ(لا) الناهية، ولكن ما وجه جواز ذلك؟

ووجه جواز ذلك أن النهي بمعنى النفي[٢]، فكأن معنى(لا تَرَ في الناسِ من رفيقٍ أوْلَى به الفضلُ من الصدَّيق) هو(لا يرى في الناسِ من رفيقٍ أوْلَى به الفضلُ من الصدَّيق).

سادسا–في زيادة (مِن) لتوكيد الاستغراق أو للعموم.

تزاد (مِن)–الجارة– في النفي، وهي لا تزاد إلا في النفي، كأن يقال:(ما جاءني مِن أحدٍ)، والمعنى(ما جاءني أحد)[٣] أو يقال: (ما جاءني من رجلٍ)[٤] ، وهي تزاد للتوكيد[٥] وعند بعضهم إما أن تفيد توكيد الاستغراق، وإما أن تفيد العموم، والفرق بينهما أن "الزائدة لتوكيد الاستغراق...هي الداخلة على الأسماء، الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: (ما قام من أحدٍ)" [٦]،وأما الزائدة للعموم"وتسمى الزائدة، لاستغراق الجنس...هي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: (ما في الدار من رجل). فهذه تفيد التنصيص على العموم"[٧].

(١) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي (٤/ ٦٠٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: الكتاب، لسيبويه(٤/ ٢٢٤–٢٢٥)وشرح الكتاب، للسيرافي(١/ ٩٤)والمفصل، للزمخشري(٣٨٥).

(٤) ينظر: الجنى الداني، للمرادي(٣١٦).

(٥) ينظر: الكتاب، لسيبويه (٤/ ٢٢٥).

(٦) المصدر السابق.

(٧) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي(١/ ٩٤).

والذي يظهر أن زيادة(من) أصل –في النفي–؛ لأن سيبويه لم يمثل لزيادتها إلا بمثال منفي؛ إذ مثل بـ(ما أتاني من رجلٍ)، و(ما رأيت من أحدٍ)[١]، ولعل مما يؤكد ذلك ما ذكره أبو حيان من أنها تزاد مع النفي في أحرفه النفي كلها، بخلاف النهي فإن زيادتها معه محصورة، ولا تزاد في الاستفهام إلا مع (هل) دون بقية أدواته[٢]، وذكر بعض النحويين أنها تزاد بشروط، منها: أن تكون في كلام غير موجب، مثل:(ما جاءني من أحد) [٣]، والكلام غير الموجب هو المنفي، وزيادة (من)–في المنفي– هو مذهب سيبويه[٤] والبصريين[٥]، وجائز عند الأخفش[٦].

ويجوز زيادة(مِن) بعد كلام سبق بنهي، كأن يقال:(لا يقم من رجل)[٧]،أو يقال:(لا يقم من أحد) [٨].

إذا كان الأصل زيادة (مِن)–في النفي–، فما وجه جواز زيادتها– في النهي–؟

(١) ينظر: الكتاب، لسيبويه (٤/ ٢٢٥).

(٢) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان (٤/ ١٧٢٣–١٧٢٤)وينظر–أيضا–: تمهيد القواعد، لناظر الجيش (٦/ ٢٩٠٠).

(٣) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (٨/ ٢٣).

(٤) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (٨/ ٢٣–٢٤)والجنى الداني، للمرادي(٣١٧).

(٥) ينظر:الجنى الداني، للمرادي(٣١٧).

(٦) ينظر:شرح المفصل، لابن يعيش (٨/ ٢٤).

(٧) ينظر:رصف المباني، للمالقي(٣٩٠).

(٨) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٤/ ١٧٢٣) والجنى الداني، للمرادي (٣١٧).

يذهب البحث إلى أن وجه جواز زيادتها مع النهي، هو أن النهي بمعنى النفي؛ فكأن معنى:(لا يقم من رجل) (ما يقوم من رجل)، ومعنى(لا يقم من أحد)(ما يقوم من أحد).

(٨)-(لو)-الامتناعية-.

لـ(لو) أوجه متعددة، منها: أنه حرف«لما كان سيقع لوقوع غيره» [١]، فهو يفيد امتناع الشيء؛ لامتناع غيره [٢]، وهو المعنى المشهور عنه-إذا كان شرطا-شرطا-[٣]، ويكون بهذا المعنى إذا دخل على جملتين غير منفيين، كأن يقال:(لو يقال:(لو قام زيد لأحسنت إليك)[٤]،فامتنع الإحسان إلى المخاطب؛ لامتناع قيام زيد، والامتناع فيه معنى النفي[٥]،فكأنه قيل:(لم يقم زيد)وهو -عند المبرد- بمنزلة بمنزلة حرف النفي[٦]، وتناولها بعض الباحثين ضمن أساليب النفي الضمني[٧]. الضمني[٧].

***في الاستثناء التام.**

سبق الذكر أنه يجوز في المستثنى أن يعرب بدلا أو ينصب على الاستثناء-إذا سبق بكلام تام ومنفي.

(١) الكتاب لسيبويه(٤/ ٢٢٤) وينظر: شرح الكتاب، للسيرافي(٥/ ١٠٠).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية(٢/ ١٣١) ورصف المباني، للمالقي(٣٥٨).

(٣) ينظر: رصف المباني، للمالقي (٣٥٨) وشرح قواعد الإعراب، للقوجي(١/ ١٣٦).

(٤) ينظر:رصف المباني، للمالقي (٣٥٨).

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٢/ ٢٩٨)وتمهيد القواعد، لناظر الجيش (٥/ ٢١٨٨) والتصريح، للأزهري(١/ ٣٣٢).

(٦) ينظر: الأصول، لابن السراج(١/ ٣٠١-٣٠٢)والانتصار، لابن ولاد(١٦٦-١٦٧) وشرح وشرح الجمل، لابن خروف(٢/٩٦١).

(٧) ينظر: أساليب النفي، للبقري(١٨٤وما بعدها)والنفي الضمني، لمها(١٧٠).

وجاء الاستثناء التام مسبوقا بـ(لو) في قوله ﷻ :﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ...﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فما إعراب لفظ الجلالة الواقع بعد(إلا)؟

يجوز –عند بعض النحويين– في إعراب لفظ الجلالة وجهان: أحدهما: البدل، ونُقل هذا الوجه عن المبرد[١]، والآخر: النصب على الاستثناء–غير أنه لم يُقرأ به–[٢]، فـ﴿ لَوۡ ﴾ –في الآية– بمعنى النفي؛ إذ المعنى(ما فيهما آلهة إلا اللهُ) [٣]؛لذا جاز الوجهان على رأي المبرد في(لو)[٤].

وأما سيبويه؛ فإنه لا يجري(لو) مجرى النفي[٥]،وذهب إلى أن:﴿ إِلَّا ﴾– في الآية–وصف لـ﴿ ءَالِهَةٌ ﴾؛ لأنها بمعنى(غير)[٦]، والصفة–هنا– لا تفيد التخصيص، وإنما تفيد التوكيد؛ لأنه لا فرق في المعنى بين ثبوتها أو حذفها[٧]،وكلام المبرد في كتابه يوافق رأي سيبويه[٨]؛إذ يُفهم من قوله –في الآية–: « المعنى –والله أعلم– لو كان فيهما آلهة غير الله» [٩]،أن(إلا)

(١) ينظر: الأصول، لابن السراج (١/ ٣٠١–٣٠٢)والانتصار، لابن ولاد(١٦٦–١٦٧)وشرح الجمل، لابن خروف(٢/٩٦٠–٩٦١).

(٢) ينظر: شرح اللمع، للثمانيني (١/٤٩٤)وشرح الجمل، لابن خروف(٢/٩٦١).

(٣) ينظر:شرح الجمل، لابن خروف(٢/٩٦١) والإيضاح، لابن الحاجب(١/٣٧٠) وشرح الرضي على الكافية (٢/ ١٣١).

(٤) ينظر:شرح الجمل، لابن خروف(٢/٩٦١) وشرح الرضي على الكافية (٢/ ١٣١).

(٥) ينظر: شرح الجمل، لابن خروف(٢/٩٦١). ومغني اللبيب، لابن هشام (١٠٠).

(٦) ينظر: الكتاب، لسيبويه(٢/ ٣٣١–٣٣٢).

(٧) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٢/ ٢٩٨).

(٨) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٢/ ٢٩٩).

(٩) ينظر: «هذا باب ما تقع فيه (إلا) وما بعدها نعتا بمنزلة (غير) وما أضيفت إليه» المقتضب، للمبرد (٤/ ٤٠٨).

بمعنى(غير)؛لذا أنكر بعض النحويين ما نُسب إليه[١]، والقول بأن﴿ إِلَّا﴾- في الآية- بمعنى(غير)هو مذهب أكثر النحويين[٢] أو جميعهم[٣] ومنهم سيبويه-كما كما سبق-و الكسائي[٤]، والفراء[٥]،والأخفش[٦]، والزجاج[٧]، والرماني[٨]، والهروي[٩]، والجرجاني[١٠]، والزمخشري[١١]، وابن مالك[١٢].

وإذا كانت(إلا) بمعنى(غير)، فما وجه رفع لفظ الجلالة ؟

وجه الرفع في هو أنه لما تعذر الإعراب على﴿ إِلَّا﴾جُعل على ما بعدها، وهو لفظ الجلالة [١٣]، ويمكن أن يعرب﴿ إِلَّا ٱللَّهُ﴾-بمجموعها- صفة

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٢/ ٢٩٩).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٥/ ٢١٨٨).

(٣) ينظر: الوسيط، للواحدي(٣/ ٢٣٣).

(٤) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس(٦٧/٣)و مشكل إعراب القرآن، لمكي (٢/ ٤٧٨).

(٥) ينظر: معاني القرآن، للفراء(٢/ ٢٠٠).

(٦) ينظر: معانى القرآن، للأخفش(١/ ١٢٣).

(٧) ينظر: معاني القرآن، للزجاج(٣/ ٣٨٨).

(٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للرماني(١٤٦١/٣و١٤٦٥).

(٩) ينظر: كتاب الأزهية، للهروي(١٧٣).

(١٠) ينظر: كتاب المقتصد، للجرجاني(٧١٢/٢).

(١١) ينظر: المفصل، للزمخشري(١٢٢) والكشاف، له (٣/ ١٠٩-١١٠).

(١٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ٢٦٨)و شرح الكافية الشافية، له (٢/ ٧٠٠-٧٠١).

(١٣) ينظر: معاني القرآن، للزجاج (٣/ ٣٨٨) والوسيط، للواحدي (٣/ ٢٣٣) واللباب، لابن عادل (١٣/ ٤٦٧)والبحر المديد، لابن عجيبة(٣/ ٤٥٢).

لـ﴿ ءَالِهَةٌ ﴾[1]، على اعتبار أن الكلمتين بمنزلة الكلمة الواحدة، بمعنى(غير الله).

ووجه البدل–في الآية– ممتنع وغير جائز عند أكثر النحويين[2]، وصحيح وصحيح ضعيف عند بعضهم [3]؛ لما يأتي:

أولا– أن (لو) بمنزلة (إنْ)–الشرطية– التي يكون الكلام معها على الإيجاب، والبدل–في الاستثناء– لا يكون مع الموجب[4]، وإنما يكون مع المنفي؛ المنفي؛ لذا لا يجوز أن يقال:(جاء القوم إلا زيد).

ثانيا – التفريغ–في الاستثناء– لا يصح إلا بعد نفي[5] وعلى رأي المبرد يصح تفريغ العامل بعد(لو)[6]،والصواب أنها غير مستحقة لتفريغ العامل بعدها– بعدها–وإن كان فيها شبه بالنفي؛ لما دلت عليه من امتناع–؛ إذ لو كانت مستحقة لتفريغ العامل بعدها؛ لاختصت بما اختصت به أحرف النفي، من زيادة(من) في معمول تاليها، ودخولها على مثل(أحد)و(غريب)، و لنُصبَ الفعل

(١) ينظر: معانى القرآن، للأخفش(١/ ١٢٣) والتفسير البسيط، للواحدي (١٥/ ٤٨) والتسهيل، لابن جزي(١٠٧٠).

(٢) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي(٣/ ٧٧)و شرح الكتاب، للرماني (١٤٦١/٣و١٤٦٥) وكتاب المقتصد، للجرجاني(٧١٢/٢) والكشاف، للزمخشري(٣/ ١١٠)و التبيان، للعكبري(٢/ ٩١٤) والكتاب الفريد، للهمداني(٤/ ٤٨١)و شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٩٨).

(٣) ينظر: الإيضاح، لا بن الحاجب(٣٧٠/١).

(٤) ينظر: الكشاف، للزمخشري (٣/ ١١٠) وشرح التسهيل، لابن مالك(٢/ ٢٩٨)والتذييل، لأبي حيان (٨/ ٢٨٨).

(٥) ينظر: شرح المكودي على الألفية (١٢٧) وتوضيح المقاصد، للمرادي(٢/ ٦٧٢).

(٦) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام(٩٩).

المضارع بعد الفاء الواقع جوابا لها[١]؛ لذا لا يجوز أن يقال:(لو كان فيها إلا اللهُ)، كما يقال(ما فيها إلا اللهُ) [٢].

ثالثا– أن البدل على نية طرح المبدل منه، فلو طرح المبدل منه–في الآية– وهو﴿ ءَالِهَةٌ ﴾؛ لصار الكلام(لو كان فيهما إلا الله لفسدتا)، و لأدى ذلك إلى معنى فاسد، وهو (لو كان فيهما الله لفسدتا) فكيف تفسدان والله فيهما [٣]، متولٍ أمرهما فـ"لو كان يتولاهما ويدبر أمرهما آلهة شتى غير الواحد الذي هو فاطرهما لفسدتا"[٤]، وكيف تفسدان! وقد قال ﷻ عنهما:﴿ ...وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ ...﴾ [البقرة: ٢٥٥] بمعنى«ولا يشق عليه ولا يثقله»[٥]،فلولا حفظ الله لهما لفسدتا، ولا يقدر أحد على ذلك، قال ﷻ:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ...﴾[فاطر: ٤١] ،فهو ممسكهما، و«ما أمسكهما أحد سواه»[٦].

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك(٢/ ٢٩٨)والتذييل، لأبي حيان(٨/ ٢٨٨)وتمهيد القواعد، لناظر الجيش(٥/ ٢١٨٩).

(٢) ينظر: الإيضاح، لابن الحاجب(١/٣٧٠).

(٣) ينظر: التبيان، للعكبري(٢/ ٩١٤) والكتاب الفريد، للهمداني(٤/ ٤٨١)،وينظر–أيضا– الإيضاح، لا بن الحاجب(١/٣٧٠).

(٤) الكشاف، للزمخشري(٣/ ١١٠).

(٥) جامع البيان، للطبري(٤/ ٥٤٢).

(٦) جامع البيان، للطبري(١٩/ ٣٩١).

رابعا –أن النفي بـ(لو) معنوي، والنفي المعنوي ليس مثلَ النفي اللفظي؛ لذا لا يجوز أن يقال:(أبى القومُ إلا زيدٌ)–بالرفع– ولكان هو الوجه المختار على الوجه الجائز، وهو النصب لكلمة(زيد)؛إذ لايقال:(أبى القوم إلا زيدا)[١].

والذي ذهب إليه البحث أنه يجوز النصب على الاستثناء في مثل: (أبى القوم إلا زيدا)–وقد سبق الذكر–[٢].

خامسا–لا يصح وجه البدل إلا إذا صح وجه الاستثناء، و لا يصح الاستثناء –في الآية–[٣]؛ للآتي:

أولا– من جهة المعنى ؛ إذ لو نصب لفظ الجلالة–على الاستثناء–؛ لأدى إلى معنى فاسد وهو امتناع فساد السموات والأرض؛ لوجود الله فيهما مع آلهة أخرى، وفي ذلك إثبات آلهة أخرى مع الله– تعالى الله عن ذلك–، وذلك كما لو قيل:(لو جاءني القوم إلا زيدًا–بالنصب– لأعطيتهم كذا وكذا) فإن المعنى امتناع إعطاء القوم؛ لأن زيدًا جاء معهم[٤].

ثانيا–من جهة الصناعة؛ إذ لا يستثنى من الجمع المنكور–عند بعضهم–؛ لأنه ليس بعام، و﴿ ءَالِهَةٌ ﴾–في الآية– نكرة، فلا يستثنى منها، كما لا يستثنى المفرد من(رجال) في مثل:(ما جاءني رجالٌ إلا زيدًا)[٥].

---

(١) ينظر: الإيضاح، لابن الحاجب(١/٣٧٠) وينظر–أيضا– تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٥/ ٢١٨٩).

(٢) ينظر: من البحث. (٢٣–٢٤)

(٣) ينظر: الإيضاح، لابن الحاجب(١/٣٧٠)، وشرح الرضي على الكافية(٢/ ١٣٠)وينظر–أيضا– تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٥/ ٢١٨٩).

(٤) ينظر: التبيان، للعكبري(٢/ ٩١٤) والكتاب الفريد، للهمداني (٤/ ٤٨١)، وينظر–أيضا–: أيضا–: مغني اللبيب، لابن هشام(٩٩).

(٥) ينظر: التبيان، للعكبري(٢/ ٩١٤)والكتاب الفريد، للهمداني(٤/ ٤٨١)وشرح الرضي على على الكافية(٢/ ١٣٠).

ذكر النحويون أن (إلا) تكون وصفا بمعنى(غير) بشرط أن يكون الموصوف نكرة، وغير محذوف، وكذا أن يكون جمعا أو شبهه، وأن تقع (إلا) في موضع يصح فيه الاستثناء وقد توافرت هذه الشروط في الآية[١]؛ لذا يذهب البحث إلى أن الأولى أن تكون(إلا)–في الآية– بمعنى غير؛ إذ لا إشكال في ذلك، وأما وجه البدل أو الاستثناء ففيهما إشكالات لفظية صناعية، ومعنوية، ثم إن القول بأن(إلا) بمعنى(غير) هو قول جمهور النحويين، وأما المبرد فقد قال بقول جمهور النحويين

كما في كتابه، ولعل ما نُسب إليه قاله أولا ثم تراجع عنه .

***

ولعل مما يشكل مجيء الفعل المضارع منصوبا بعد الفاء الواقعة جوابا لـ (لو)، كما في قول الشاعر:

فَلَو نُبِشَ المَقابِرُ عَن كُلَيبٍ...فَيَعلَمَ بِالذَنائِبِ أَيُّ زيرِ[٢]

فهل نُصبَ الفعلُ لوقوعه في جواب (لو) الدالة على النفي، كما ينصب بعد حرف النفي(لن تقوم فتضرب زيدًا)؟

ليس وجه النصب–هنا–لأن(لو) بمعنى النفي، بل لأنها تدل على التمني[٣]وكذلك هي في مثل(لو تأتينا فتحدثنا)[٤]، فهي بمنزلة حرف

(١) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٣/ ١٥٢٧) والجنى الداني، للمرادي (٥١٧–٥١٨) ومغني اللبيب، لابن هشام (٩٩).

(٢) البيت من البحر الوافر، للمُهَلهل بن ربيعة– في رثاء أخيه كليب، ديوانه(٣٩)وينظر:الأصمعيات(١٥٤)وتذكرة النحاة،لأبي حيان(٧٢).

(٣) ينظر: الأصول، لابن السراج(٢/ ١٨٥–١٨٦)و البديع، لابن الأثير(١/ ٦٠٣)و شرح التسهيل لابن مالك(٤/ ٣٣)

(٤) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٤/ ١٦٧٣).

التمني(ليت)، فكأنه قيل:(ليتك تأتينا فتحدثنا)،وليست بمنزلة حرف النفي؛ إذ لا يمكن أن يقال:(ما تأتينا فتحدثنا)،أو(لا تأتينا فتحدثنا).

(٩)-(لولا)-التحضيضية-.

التحضيض هو: الطلب بحث وإزعاج،[١]،ومن معاني (لولا) التحضيض، كأن يقال:(لولا فعلت كذا وكذا)[٢]وهي مختصة بالأفعال[٣]، وقد تخرج(لولا)إلى معنى النفي -عند الزجاج- ؛ إذ ذُكر عنه أنه أجراها مجرى النفي[٤]، ومن مواضعها عند الهروي أن تكون للجحد بمعنى النفي، كما في قوله﴿ فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ ... ﴾ [يونس: ٩٨]؛إذ المعنى: لم تكن قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس ،وفي قوله﴿ فَلَوۡلَا كَانَ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِن قَبۡلِكُمۡ أُوْلُواْ بَقِيَّةٖ يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡفَسَادِ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّنۡ أَنجَيۡنَا مِنۡهُمۡۗ... ﴾[هود: ١١٦] ؛إذ المعنى :لم يكن من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا[٥].

وهي بمنزلة(لم)-النافية- عند بعضهم[٦]، وبمنزلة(ما)-النافية-عند آخرين[٧]،ولعل مما يعضد خروجها إلى معنى النفي أنها اكتسبت معنى

(١) مغني اللبيب، لابن هشام(٣٦١).

(٢) ينظر: كتاب الأزهية، للهروي(١٦٨)، والمفصل، للزمخشري(٤٣١).

(٣) ينظر: الكتاب، لسيبويه(٣/ ١١٥)والمفصل، للزمخشري(٤٣٢)ورصف المباني، للمالقي (٣٦١) و الجنى الداني، للمرادي(٦٠٥).

(٤) ينظر: معاني القرآن، للزجاج(٣/ ٣٥)و،شرح الرضي على الكافية (٢/ ٩٥-٩٦).

(٥) ينظر:كتاب الأزهية، للهروي(١٦٩-١٧٠).

(٦) ينظر: كتاب الأزهية، للهروي(١٦٩-١٧٠)والمغني، لابن هشام (٣٦٢-٣٦٣).

(٧) ينظر: النكت، للمجاشعي(٢٤٦)و الارتشاف، لأبي حيان(٥/ ٢٣٧١) والبحر، لأبي حيان(٦/ ٢٢٥) و الجنى الداني، للمرادي(٦٠٨).

التحضيض لما كانت مركبة من(لو) الدالة على امتناع الشيء؛ لامتناع غيره، ومن(لا) الدالة على النفي[١]؛إ ذ ذكر بعضهم أن معنى الحرفين باق فيهما[٢] وذهب بعضهم إلى أن معنى الحرفين قد بطل بعد التركيب[٣]، ويذهب البحث إلى أنه – وإن بطل المعنى بعد التركيب–فإن النفي في أصل تركيبها، وذكرها بعض الباحثين ضمن أدوات النفي الضمني[٤] ويظهر أثر خروجها إلى معنى النفي في الأحكام النحوية الآتية:

أولا–في الاستثناء التام.

تكرر الذكر أنه يجوز في المستثنى –إذا سبق بكلام تام منفي– وجهان: النصب على الاستثناء، أو البدل، وجاء الاستثناء التام مسبوقا بـ(لولا) في قوله ﷻ:﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ... ﴾ [يونس: ٩٨] ؛إذ قرئ برفع في كلمة ﴿قَوْمَ﴾[٥]، وفي قوله قوله ﷻ:﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ... ﴾[هود: ١١] ؛إذ قرئ برفع كلمة﴿ قَلِيلًا ﴾[٦]،ويبدو أن قراءة الرفع– في الآيتين– غيرُ معروفة عند بعضهم؛ لذا قال الفراء:" ولو كان ما بعد(إلا) في

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش(٨/ ٢٦١)، وينظر: الكتاب، لسيبويه(٣/ ١١٥)والمقتضب، للمبرد(٣/ ٧٦) وأمالي ابن الشجري(٢/ ٢٩٧).

(٢) الجنى الداني، للمرادي(٦٠٢).

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٩٧).

(٤) ينظر: أساليب النفي، للبقري(١٩٨).

(٥) ينظر: كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد(٣٣٠) والمبسوط في القراءات، للنيسابوري(٢٣٦).

(٦) هي قراءة زيد بن علي، ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان(٦/ ٢٢٥).

هاتين الآيتين رفعا على نية الوصل لكان صوابا"[1]،وقال الزجاج–في قوله﴿ إِلَّا قَوْمَ ﴾–:" ويجوز الرفع... ولا أعلم أحدا قرأ بالرفع"[2]، ومِن بعده قال النحاس– أيضا–: "ويجوز﴿ إلا قومُ يونس﴾بالرفع"[3] الذي يلحظ أنه قرئ برفع ما بعد(إلا)–في الآيتين– فما وجه الرفع فيهما؟

من أوجه الرفع– في الكلمتين –إعرابهما بدلا، فكلمة ﴿قليلٌ﴾ بدل من ﴿ أُوْلُواْ﴾[4]، وكلمة ﴿قومُ﴾ بدل من ﴿ قَرْيَةٌ ﴾[5]، و لم يذكر الأنباري غير وجه وجه البدل في كلمة﴿قومُ﴾[6].

البدل–في الاستثناء–لا يكون إلا في الكلام المنفي، فما وجه جوازه –في الآيتين على قراءة الرفع –؟

وجه الجواز هو أن(لولا)بمعنى النفي؛ إذ معنى الآية الأولى: «فلم تكن قرية آمنت بمن حقت عليهم كلمات ربك، أي: أهل قرية إلا قوم يونس»[7]، أو بمعنى: «ما كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس»[8]، أو«ما آمنت

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ١٦٧) وينظر–أيضا–(٢/ ٣٠).
(٢) معاني القرآن، للزجاج(٣/ ٣٥).
(٣) إعراب القرآن، للنحاس(٢/ ١٥٨).
(٤) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ١٦٧و٢/ ٣٠)ومشكل إعراب القرآن، لمكي (١/ ٣٧٦)والبيان، للأنباري(٢/٣١).
(٥) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان(٦/ ٢٢٥)والكتاب الفريد، للهمداني(٣/ ٤٢٧) وشرح الرضي على الكافية(٢/ ١٣١).
(٦) البيان، للأنباري(٤٢١/١).
(٧) إعراب القرآن، للنحاس (٢/ ١٥٧–١٥٨).
(٨) ينظر: النكت، للمجاشعي(٢٤٦) والارتشاف، لأبي حيان (٥/ ٢٣٧١)والبحر، له (٦/ ٢٢٥) و الجنى الداني، للمرادي(٦٠٨).

قرية من القرى الهالكة إلا قوم يونس»[١]،ومعنى الآية الثانية: « لم يكن من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا» [٢]، ذكر بعض الباحثين أن وجه البدل–في الآيتين– هو دلالتها على النفي[٣].

يلحظ أن(لولا) بمنزلة(لم)–النافية–،أو(ما)–النافية–،والذي يظهر أن(لولا) دلت على النفي؛ لأنها بمعنى(هلا) التي دلت على الاستفهام التوبيخي؛ إذ لو قيل لإنسان:(هلا قمت)؛لكان المعنى(لم تقم)[٤] فالتوبيخ يلزم منه النفي؛ لأنه يقتضي عدم وقوع الفعل[٥]، وعليه فإن دلالة(لولا) على النفي بعد حملها على(هلا).

ويجوز أن تكون (إلا)صفة بمعنى(غير)، في قوله ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ...﴾[٦]، واستحسن النحاس هذا الوجه [٧]؛ لذا يذهب البحث إلى جواز هذا هذا الوجه –أيضا –في قوله: ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ ...﴾.

والذي يذهب إليه البحث أن الأولى أن تكون(إلا) صفة– في الآيتين–؛ لأن(إلا)تكون صفة حيث يصح الاستثناء [٨]، وقد صح الاستثناء فيهما على

(١) ينظر: الكتاب الفريد، للهمداني(٣/ ٤٢٧)وشرح الرضي على الكافية(٢/ ١٣١).
(٢) كتاب الأزهية، للهروي(١٦٩–١٧٠).
(٣) ينظر: الحمل على المعنى، لحجاج(١٨٤–١٨٥).
(٤) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ١٦٧) وينظر–أيضا–: معاني القرآن، للزجاج(٣/ ٣٥).
(٥) ينظر: المغني، لابن هشام(٣٦٣).
(٦) ينظر: معاني القرآن، للزجاج(٣/ ٣٥) وإعراب القرآن، للنحاس(٢/ ١٥٨)ومشكل إعراب القرآن، لمكي(١/ ٣٥٤). والتبيان، للعكبري(٢/ ٦٨٦).
(٧) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس (٢/ ١٥٨).
(٨) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٣/ ١٥٢٨).

القراءة المشهورة، ثم إن دلالة النفي في(لولا) جاءت بعد حملها على معنى الاستفهام.

ثانيا–في الابتداء بالنكرة.

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يبتدأ بالنكرة إلا إذا أفادت، فمن مواضع الابتداء بالنكرة اعتمادها على النفي كأن يقال:(ما أحد خير منك)،أو(ما رجل في الدار)[1]،وجاء المبتدأ نكرة قبلها(لولا) في قول الشاعر:

لوْلا اصْطِبارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذي مِقَةٍ ... لَمَّا استقَلَّتْ مَطاياهُنَّ لِلظَّعْنِ[2].

فتعرب كلمة(اصْطِبارٌ) مبتدأ، مع أنها نكرة، فما المسوغ للابتداء بها؟

جعل ابن هشام النكرة الواقعة بعد(لولا)،كالنكرة الواقعة بعد النفي[3]؛"لأن(لولا) تقتضي انتفاء جوابها، فهي حرف نفي في الجملة"[4]، فكأنه قيل:(ما اصطبار أودى).

وأما نصب الفعل المضارع ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾ من قوله ﷻ:﴿ ...لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ...﴾[المنافقون: ١٠] ؛فلوقوعه بعد فاء السببية المسبوقة بأداة التحضيض(لولا)التي هي بمعنى (هلا)[5] والتحضيض –هنا– قد

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش(١/ ٢١٦)وشرح التسهيل، لابن مالك(١/ ٢٨٩و٢٩٣).

(٢) البيت من البحر البسيط، غير منسوب، ينظر: المقاصد النحوية، للعيني(١/ ٥٠٢) والهمع، للسيوطي(١/ ٣٨٣).

(٣) أوضح المسالك، لابن هشام (١/ ٢٠٤–٢٠٥).

(٤) التصريح ، للأزهري(٥٧٩/١).

(٥) ينظر: معاني القرآن، للزجاج(٥/ ١٧٨)والحجة، للفارسي(٣/ ٢٣٠)وشرح التسهيل لابن مالك(٤/ ٣٣).

يكون بمعنى الاستفهام[١] ،أو بمعنى التمني[٢]، أو بمعنى الدعاء[٣]، ولكنها لم تحمل على معنى النفي.

ويذهب البحث إلى أن خروجَ كلٍ من(لو)و(لولا) إلى معنى النفي يعد خروجا شاذا؛ إذ لم يكن خروجهما مطردا في نصوص كثيرة، وإنما قال به بعض النحويين؛ لتخريج ما وردا فيه من الآيات.

(١٠)-(هل)-الاستفهامية-

من أحرف الاستفهام(هل)،وهي لطلب التصديق[٤]الموجب[٥]، كأن يقال:(هل جلس زيد؟)،و(هل زيد جالس؟)وقد تخرج إلى معنى النفي، فتكون بمنزلة(ما)-النافية-[٦]، كما في قوله ﷻ: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ ...﴾[الزخرف: ٦٦]؛إذ المعنى(ما ينظرون إلا الساعة)[٧]، وكما في قول الشاعر: الشاعر:

هل أنتَ إلاّ ذاهبٌ لتلْعَبَا [٨]

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ٣٣٤)ومعانى القرآن، للأخفش(١/ ٦٩) وجامع البيان، للطبري(٩/ ٢٤٣) والأصول، لابن السراج(٢/ ١٨٥) والتبيان، للعكبري(٢/ ١٢٢٥).

(٢) ينظر: النكت، للمجاشعي(٤٩٧)والكتاب الفريد، للهمداني(٦/ ١٥٨).

(٣) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٤/ ١٦٧٣) وشرح شذور الذهب، لابن هشام (٣٢٦).

(٤) سبق بيان معنى التصديق -في همزة الاستفهام-، ينظر: من البحث، حاشية(١)(٣٧).

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٤/ ١١٠)و الجنى الداني، للمرادي(٣٤١) والمغني، لابن هشام(٤٥٦).

(٦) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ١٦٤و ٤٢٣)و الأضداد، للأنباري(١٩٣-١٩٤)و كتاب الأزهية، للهروي(٢٠٩)والجنى الداني، للمرادي(٣٤٢) والمغني، لابن هشام(٤٥٩).

(٧) ينظر: الأضداد، للأنباري(١٩٣) و كتاب الأزهية، للهروي(٢٠٩).

(٨) البيت من الرجز، لأبي ثروان، أنشده الفراء، ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ٤).

فخرجت(هل)إلى معنى(ما) النافية[١]؛إذ المعنى(ما أنت إلا ذاهبٌ لتلعبا)، وخرجت إلى معنى النفي في غير ما ذكر من النصوص[٢]،ويظهر أثر خروجها إلى معنى النفي في الأحكام النحوية الآتية:

أولا- في رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر.

سبق الذكر أن مما يشترط في رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر أن يسبقه نفي، ويجوز أن يرفع اسم التفضيل المسبوق بـ(هل) اسما ظاهرا، كأن يقال:(هل رأيتَ في الناس من رفيقٍ أَوْلَى به الفضلُ من الصدِّيقِ)[٣]،فـ(الفضلُ) فاعل لاسم التفضيل المسبوق بـ(هل)، ويذهب البحث إلى أن وجه جواز ذلك هو أن(هل) بمعنى النفي، فكأن المعنى:(ما رأيتَ في الناس من رفيقٍ أَوْلَى به الفضلُ من الصدِّيقِ).

ثانيا-في زيادة الباء في الخبر.

تزاد الباء في خبر(ما)-النافية- بكثرة، كما في قوله ﷻ :﴿ ...وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[البقرة: ٨]،وكأن يقال:(ما أنت بقائلٍ)[٤]، والغرض من الزيادة التوكيد[٥]، وجاءت الباء زائدة في خبر المبتدأ المسبوق بـ(هل)في قول الشاعر:

يَقُوْلُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ ... أَلاَ هَلْ أَخُوْ عَيْشٍ لَذِيْذٍ بِدَائِمِ[٦]

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ٤).

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ١٦٤و ٤٢٣)والأضداد، للأنباري(١٩٣-١٩٤)وكتاب الأزهية، للهروي(٢٠٩)والجنى الداني، للمرادي(٣٤٢) والمغني، لابن هشام(٤٥٩).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي(٤/ ٦٠٢).

(٤) ينظر: معاني القرآن، للفراء (١/ ١٦٤) ورصف المباني، للمالقي(٢٢٥-٢٢٦) والمغني، والمغني، لابن هشام(١٤٩)وأوضح المسالك، له (١/ ٢٩٢- ٢٩٣)

(٥) ينظر: الكتاب، لسيبويه (٤/ ٢٢٥).

(٦) البيت من البحر الطويل، للفرزدق، من قصيدة -يهجو بها جريرا- مطلعها (وَدَّ جَرِيرُ =

فزيدت الباء في قوله:(بِدَائِمِ)، وهو خبر المبتدأ(أَخُوْ عَيْشٍ)، فما وجه زيادتها في الخبر؟

وجه جواز زيادتها في الخبر هو أن(هل) بمعنى النفي[١]؛فكأنه قيل:(ما أخو عيش لذيذ بدائم)،فجازت الزيادة، كما جازت في مثل:(هل أنت بذاهب؟)؛إذ المعنى(ما أنت بذاهب)[٢]، فزيدت الباء؛ لأن(هل)بمعنى(ما)–النافية–.

ثالثا–في الاستثناء التام.

سبق الذكر أن المستثنى إما أن يعرب بدلا من المستثنى منه، أو ينصب على الاستثناء، إذا كان الاستثناء تاما منفيا، ويجوز أن يأتي الاستثناء التام مسبوقا بـ(هل)كأن يقال:(هل أتاك أحدٌ غيرُ زيدٍ أو غيرَ زيدٍ)[٣]، برفع كلمة(غير)على البدل، أو بنصبها على الاستثناء، فما وجه البدل أو النصب فيهما؟

=

اللُؤمِ لَو كانَ عانِياً)، ولكن الشاهد غير موجود مع أبيات القصيدة، ينظر: ديوان الفرزدق–دار بيروت–(٣١٨/٢)ديوان الفرزدق–دار الكتب العلمية–(٦٢٠)، والبيت منسوب للفرزدق ينظر: المساعد، لابن عقيل(١/ ٢٨٧) والمقاصد الشافية، للشاطبي (٢/ ٢٤٠) والمقاصد النحوية، للعيني(٢/ ٦٦١)والخزانة، للبغدادي (٤/ ١٤٢)، وهو غير منسوب في معاني القرآن، للفراء (١/ ١٦٤و٤٢٣)و شرح الكافية الشافية، لابن مالك (١/ ٤٣٨) وشرح ابن الناظم(١٠٦)، وروي الشطر الثاني بلفظ(ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم)التذييل، لأبي حيان (٤/ ٣١٤) والارتشاف، لأبي حيان(٣/ ١٢١٨)المقاصد النحوية، للعيني (٢/ ٦٦١) شرح شواهد المغني، للسيوطي (٢/ ٧٧٢) والهمع، للسيوطي (١/ ٤٦٥).

(١) ينظر : معاني القرآن، للفراء (١/ ١٦٤و٤٢٣) أمالي ابن الشجري (١/ ٤٠٨) والمغني، لابن هشام (٤٥٩) وشرح الأشموني(١/ ٢٦١).

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء (١/ ٤٢٣).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي(٣/ ٣٩١).

يذهب البحث إلى أنه جاز في المستثنى الوجهان، كما جاز في(ما قام القوم إلا زيدٌ، أو إلا زيدًا)؛ لأن(هل) بمعنى النفي، فكأنه قيل:(ما أتاك أحدٌ غيرُ زيدٍ، أو غيرَ زيدٍ).

رابعا- في الاستثناء الناقص.

تكرر الذكر أن الاستثناء الناقص يشترط فيه أن يكون الكلام منفيا.

وجاء الاستثناء الناقص في كلام مسبوق بـ(هل)في مواضع كثيرة، منها: في قوله ﷻ: ﴿ ...فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾[الأحقاف: ٣٥]؛ إذ المعنى:(لا يهلك إلا القوم الفاسقون)(١)، ونظيرتها قوله ﷻ: ﴿ ...هَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[الأنعام: ٤٧]، فـ﴿ هَلۡ ﴾-في الآية- بمعنى النفي(٢)؛إذ المعنى(ما يهلك إلا القوم الظالمون)(٣)، فيصح أن يعرب﴿ ٱلۡقَوۡمُ﴾ فاعلا للفعل﴿ يُهۡلَكُ﴾ ،وجاء-أيضا-في قوله ﷻ:﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴾[الرحمن: ٦٠] ، فيعرب﴿ ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾ خبرًا للمبتدأ﴿ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾؛ لأن﴿هَلۡ ﴾ بمعنى النفي(٤)،فكأنه قيل:(ما جزاءُ الإحسانِ إلا الإحسانُ)، وفي قوله ﷻ:﴿ ...وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ ﴾[سبأ: ١٧] يصح أن يعرب﴿ ٱلۡكَفُورَ﴾ مفعولا به منصوبا؛ و وجه ذلك أن﴿ هَلۡ﴾ بمعنى النفي(٥)؛ فكأنه قيل:(ما نجازي إلا الكفورَ).

(١) ينظر :معاني القرآن، للزجاج(٤/ ٤٤٨).
(٢) ينظر: المغني، لابن هشام(٦٢٩).
(٣) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان(١/ ٥٧١).
(٤) ينظر: الجامع، للقرطبي (١٧/ ١٨٢) والمغني، لابن هشام (٤٥٩).
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك(٤/ ١١٠).

كما يجوز –أيضًا– أن يقال:(هل أنت إلا كواحد منا)؛لأن المعنى(ما أنت إلا واحد منا)[١]، فيعرب(كواحد) خبرا، للمبتدأ(أنت)، أو أن يقال–أيضا–(هل أتاك أتاك غيرُ زيدٍ) [٢] برفع كلمة(غير) على الفاعلية؛ لأنه استثناء مفرغ، كأنه قيل: (ما أتاك غيرُ زيدٍ).

خامسا– في زيادة (مِن) لتوكيد الاستغراق، أو للعموم.

سبق الذكر أن الأصل في زيادة(مِن)–الجارة– إنما تكون في الكلام المنفي، وقد زيدت(مِن)مع(هَلْ)في كل ما ورد في النفي، كما في قوله ﷻ:﴿ ...هَلۡ تُحِسُّ مِنۡهُم مِّنۡ أَحَدٍ ...﴾[مريم: ٩٨]،وفي مثل(هل في الدار مِنْ رجلٍ)[٣]. وزيادة(من)–في الآية– تفيد التوكيد، كما في مثل:(ما قام من أحدٍ)، وأما زيادتها–في المثال– فتفيد العموم، كما في مثل:(ما في الدار مِن رجلٍ)، وأما زيادة(من)– في الاستفهام– فمقتصرة على (هل) فقط، كما زيدت في قوله ﷻ: ﴿ ...هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ...﴾[فاطر: ٣] [٤]،فاختصت (هل) بزيادة(مِن) بعدها دون بقية أدوات الاستفهام[٥]؛ لذا لا يصح أن يقال:(كيف تضرب من رجلٍ)،و(أين تضرب من رجلٍ)[٦].

وجاءت زيادة(مِن)–الجارة بعد(هل) في مواضع متعددة منها: مع المبتدأ في قوله ﷻ: ﴿ ...هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ...﴾[فاطر: ٣] ، كما زيدت مع النفي في

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء(١/ ٤٢٣).
(٢) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي(٣/ ٣٩١).
(٣) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٤/ ١٧٢٤).
(٤) ينظر: الجنى الداني، للمرادي (٣١٧).
(٥) ينظر:الارتشاف، لأبي حيان (٤/ ١٧٢٣–١٧٢٤)والجنى الداني، للمرادي(٣١٧)وتمهيد ٣١٧)وتمهيد القواعد، لناظر الجيش(٦/ ٢٩٠٠).
(٦) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٦/ ٢٩٠٠).

قولهﷻ:﴿ ...مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ... ﴾[هود: ٨٤] ، ومنها: مع الفاعل في قولهﷻ:﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ...﴾[الأنبياء: ٢] ، كما زيدت في مثل: (هل قام من رجلٍ؟)، ومنها:مع المفعول في قولهﷻ:﴿ ...هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ...﴾ [مريم: ٩٨]، كما زيدت في قولهﷻ:﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ ...﴾[إبراهيم: ٤][(١)]، يلحظ أن(من) زيدت في مواضع مختلفة مع(هل)، فما وجه زياتها في تلك المواضع؟

يذهب البحث إلى أن وجه جواز زيادتها مع(هل)هو أنها بمعنى النفي؛ فمعنى قوله:ﷻ: ﴿ ...هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ...﴾[فاطر: ٣] ،هو(ما من خالقِ إلا اللهُ)، وهكذا في بقية المواضع.

وقد تزاد(مِن)مع المبتدأ المؤخر كما في قول الشاعر:

وإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ ... وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ[(٢)]

ف(هل)–في البيت–بمعنى النفيِ [(٣)]؛ لذا يذهب البحث إلى أن وجه الزيادة هو أن(هل)بمعنى النفي، فكأنه قيل:(ما من معول عند رسم دارس).

وذكر بعضهم أن من زيادتها مع المبتدأ المؤخر قول أم سليم–رضي الله عنها– لرسول الله–ﷺ–"هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ" [(٤)]

---

(١) المصدر السابق: (٦/ ٢٩٠٠-٢٩٠١)

(٢) البيت من الطويل، لامرئ القيس، ديوانه:(٩)، وينظر: المغني، لابن هشام (٤٥٩و٦٢٧)و والهمع، للسيوطي(٢/ ٦٠٨)وشرح أبيات مغني، للبغدادي (٧/ ٦٢و٦٦و٢٩١).

(٣) ينظر: المغني، لابن هشام(٦٢٩).

(٤) الجامع المسند، للبخاري(١/ ١٠٨).

فزيدت(مِن)؛لأن الاستفهام جرى مجرى النفي[١]، فكأن المعنى(ما على المرأة من غسل –إذا هي احتلمت–)،أو(ما من غسل على المرأة–إذا هي احتلمت–).

سادسا–في عطف الجملة الإنشائية على الخبرية.

تعطف الجملة الإنشائية على مثلها، كأن يقال:(قم واقعد)[٢]،أو يقال:(اقرأ كتابا، واكتب علما)، ولكن ما حكم عطف الإنشائية على الخبرية؟

يرى ابن مالك منعَ عطفِ الجملة الإنشائية على الخبرية[٣]، ونُقل المنع هذا عن أكثر النحويين[٤]، وهو المشهور بين جمهورهم[٥]، ولكن جاء عطف الجملة الإنشائية على الخبرية في قول الشاعر:

وإنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ ... وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ[٦]

إذ عُطفت جملة(وَهَلْ عِنْدَ...الخ)–وهي إنشائية؛ لأجل الاستفهام–على (وإنَّ شِفَائِي...الخ)– وهي جملة خبرية–، فما وجه هذا العطف؟

وجه صحة هذا العطف هو أن(هل)–في البيت–بمعنى النفي[٧]؛ فكأنه قيل:(ما عند رسم دارس من معول)، أو(ما من معول عند رسم دارس)،فصارت الجملة خبرية فصح عطفها على مثلها.

---

(١) العُدّة في إعراب العُمدَة، لا بن فرحون(١/ ٢٣٩– ٢٤٢).

(٢) ينظر: رصف المباني، للمالقي(٤٧٨).

(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك(٢/ ٢٥٠)، وينظر: المغني، لابن هشام(٦٢٧) وشرح الأشموني(٢/ ٤٠٦).

(٤) ينظر: المغني، لابن هشام(٦٢٧)و الهمع، للسيوطي(٢/ ٦٠٧–٦٠٨).

(٥) ينظر: المصنف، للشمني(٥٠٢/٣).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) ينظر: المغني، لابن هشام(٤٥٩و٦٢٩) والهمع، للسيوطي(٢/ ٦٠٧– ٦٠٨).

وقيَّد بعضهم منع العطف في الجمل التي لا محل لها من الإعراب[١]،وذهب بعضهم إلى جواز عطف الجملة الإنشائية على الخبرية، والعكس مستدلين بأدلة[٢] ولكنها لا تخلو من التأويل[٣].

ملحق

ما خرج إلى معنى النفي وليس له أثر في الأحكام النحوية

ثمَّ كلمٌ أخرى–أيضًا– خرجت إلى معنى النفي، تختلف عن الكلم التي درست في ثنايا البحث، وهي كالآتي:

أولا–(إلا)–الاستثنائية–.

لـ(إلا) أوجه متعددة، منها أن تكون استثناء[٤]، وهو" إخراج ما لولا إخراجه لتناوله الحكم المذكور"[٥]، وأصل أدواته(إلاَّ) [٦]،وهي تفيد معنى النفي؛ إذ الغرض من قولك(جاءني القوم إلا زيدًا) نفي المجيء عن (زيد) [٧]، وهي بمعنى بمعنى حرف النفي(لا)؛ لأنها تخرج الثاني من الأول، فمعنى(قام القوم إلا زيدًا) بمنزلة(قام القوم لا زيد) [٨]،ويرى الكوفيون أنها: عطف بمعنى(لا)[٩]، وتناولها

(١) ينظر: المصنف، للشمني(٥٠٢/٣) وحاشية الدسوقي على المغني(١٦٧/٢).

(٢) ينظر: البحر، لأبي حيان(١/ ١٧٩–١٨٠)والدر المصون، للسمين(١/ ٢٠٨–٢٠٩)والمغني، لابن هشام(٦٢٧–٦٢٨).

(٣) ينظر: المغني، لابن هشام(٦٢٨–٦٣٠) وينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، لعبد السلام هارون(١٢٠).

(٤) ينظر: كتاب الأزهية، للهروي(١٧٣)والجنى الداني، للمرادي(٥١٠).

(٥) اللباب، للعكبري (١/ ٣٠٢).

(٦) المصدر السابق.

(٧) ينظر: كتاب المقتصد، للجرجاني(٧١٤).

(٨) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (٢/ ١٩١).

(٩) ينظر: المغني، لابن هشام(٩٨–٩٩)

بعض المعاصرين على أنها أداة من أدوات النفي الضمني[١]فإذا كانت(إلا) تفيد النفي، فإنَّ بقية أدوات الاستثناء تحمل عليه في الخروج إلى معنى النفي؛ لأنها بمعنى(إلا)، وذلك مثل(حاشا)و(خلا)و(عدا)، يقول الفارسي: "باب ما جاء بمعنى (إلا) من الكلم، قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف... فأما الاسم فنحو: غير وسوى وسواء ولاسيما...، وما جاء من الأفعال فيه معنى الاستثناء فقولهم: (لا يكون) و(ليس) و(عدا)...، فأما الحرف فـ(حاشا)"[٢]، وقد يستثنى بكلمة(دون)–عند بعضهم– كما يستثنى بـ(سوى)[٣]، فتحمل –أيضا– على معنى(إلا)، فتفيد النفي.

وذكر بعض الباحثين أن من أدوات النفي الضمني(ليس، لا يكون)؛ لأنهما من أدوات الاستثناء[٤]،وجعلهما بعضهم مع النفي الصريح؛ لأنهما أكثر ما تسعملان فيه[٥]، وهو ما يميل إليه البحث.

ثانيا–(بل)–الإضرابية–

معنى (بل)–في كلام العرب–الإضراب[٦]، فإذا قيل(قام زيد بل عمرو) كان فيه رجوع عن الأول وإثبات للثاني[٧]، وهي تفيد النفي[٨]،وثمَّ كلمات أخرى دلت على الإضراب، فأفادت معنى النفي، مثل(بل)، وهي:

(١) ينظر: أساليب النفي، للبقري(١٤٧وما بعدها)، و النفي الضمني، لمها عبده(١٦٧).

(٢) الإيضاح العضدي، للفارسي (٢٠٩– ٢١٠).

(٣) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان(٣/ ١٥٥٦)و الهمع، للسيوطي(٢/ ٢١٣).

(٤) ينظر: النفي الضمني، لمها عبده(١٦٢).

(٥) ينظر: أساليب النفي، في القرآن، للبقري،(٢١٧).

(٦) ينظر: رصف المباني، للمالقي(٢٣٠)و الجنى الداني، للمرادي(٢٣٥) والمغني، لابن هشام (١٥١).

(٧) ينظر: كتاب الأزهية، للهروي(٢١٩).

(٨) ينظر: اللباب، لابن عادل(٢٠/ ٢٠٠).

١-(أم)- المنقطعة-،وسميت بالمنقطعة؛ (لأنها منقطعة مما قبلها، وما بعدها قائم بنفسه) فإذا قيل(هل زيد عندك أم عمرو؟)كان المعنى(بل عمرو عندك)،أو قيل:(قام زيد أم عمرو)كان المعنى(بل قام عمرو)، فهي بمعنى(بل)-الإضرابية-[١]، ولا يفارقها معنى الإضراب[٢]، والاضراب فيه رجوع عن الأول إلى الثاني[٣]،

٢-(أو)-الإضرابية-،من مواضع(أو)أن تكون بمعنى(بل)[٤] مطلقا عند بعض النحويين[٥]،وتناولها بعض المعاصرين على أنها من أدوات النفي الضمني[٦].

الضمني[٦].

ثالثا-(بلى)-الجوابية-.

من أحرف الجواب(بلى) وهي لا تقع إلا بعد النفي لإبطاله[٧]،فإذا قال قائل:(ما جاء زيد)، ثم يقول الآخر-مجيبا-:(بلي)فإن معنى الكلام هو(قد جاء زيد)[٨]، فأجرت العرب(بلى) مجرى النفي [٩]وعليه يكون الحرف دالا على النفي؛

(١) ينظر: كتاب الأزهية، للهروي(١٢٧).

(٢) ينظر: المغني، لابن هشام (٦٦).

(٣) ينظر: رصف المباني، للمالقي(١٢٧).

(٤) ينظر: كتاب الأزهية، للهروي(١٢٧).

(٥) ينظر: رصف المباني، للمالقي(٢١١)والجنى الداني، للمرادي(٢٢٩) والمغني، لابن هشام(٩١).

(٦) ينظر: أساليب النفي، للبقري(١٥٨وما بعدها)، و النفي الضمني، لمها عبده(١٦٦)

(٧) ينظر: الكتاب، لسيبويه(٤/ ٢٣٤) وشرح الكتاب، للسيرافي(٥/ ١١٠)والجنى الداني، للمرادي(٤٢٢)

(٨) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي(٥/ ١١٠) ورصف المباني، للمالقي(٢٣٤)والجنى الداني، الداني، للمرادي(٤٢٢).

(٩) الجنى الداني، للمرادي (٤٢٢)

النفي؛ لأنه يبطل النفي، وكأن الأصل في الكلام(ما ما جاء زيد)، ومن المعلوم أن نفي النفي إثبات؛ لذا قال بعضهم:"(بلى) لإثبات منفي"[١]، وهي من أدوات النفي الضمني[٢].

رابعا–(لكن)–الاستدراكية–.

من معاني(لكن) الاستدراك سواء وقعت ناصبة أو عاطفة[٣]،فأما المشددة الناصبة؛ فإنها تفيد نفي ما بعدها–إذا كان ما قبلها موجبا–[٤] وتفيد المخففة من الثقيلة–أيضا– معنى الاستدراك[٥]، وأما الخفيفة العاطفة؛ فلا تقع إلا بعد نفي، فيخرج المتكلم بـ(لكن) ما يُتوهم دخوله في الخبر[٦]، ولأنها تفيد إخراج ما يُتوهم، صارت أختا لـ(لا)–العاطفة النافية–و(بل)–الإضرابية– يقول الزمخشري:" لا، بل، لكن: أخوات في أن المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه"[٧]، فاشتركت الأحرف الأحرف الثلاثة في رد السامع عن الخطأ إلى الصواب[٨].

خامسا–(متى)–الاستفهامية–

من أسماء الاستفهام(متى) وهو سؤال عن الزمان، يقال:(متى قدم محمد من السفر؟) [٩].

---

(١) تمهيد القواعد، لناظر الجيش(٩/ ٤٤٩٧).

(٢) ينظر: أساليب النفي، للبقري(١٤٣وما بعدها).

(٣) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش(١٤٤/٨)ورصف المباني، للمالقي(٣٤٥و٣٤٨).

(٤) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش(٨/ ١٤٥)،وينظر–أيضا– الجنى الداني، للمرادي(٦١٦).

(٥) ينظر: المغني، لابن هشام(٣٨٥).

(٦) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (٨/ ١٩٠–١٩١).

(٧) ينظر: المفصل، للزمخشري(٤١٨).

(٨) ينظر: شرح قطر الندى، لابن هشام(٣٤٣).

(٩) ينظر: المغني، لابن هشام(٤٤٠).

وقد يخرج الاسم إلى معنى النفي ، كأن يقال- في مقام الجَحْد -:(متى قلت هذا؟)[١] بمعنى: (ما قلت هذا)[٢].

تناولت بعض الدراسات المعاصرة هذه الكلم على أنها من أدوات النفي الضمني، أو غيرِ الصريح[٣]، وذكرت من أدوات النفي الضمني-أيضا- اسم الفعل(هيهات)،وحرف التمني(ليت)؛ لدلالتهما على الاستبعاد[٤].

ويتفق البحث مع تلك الدراسات على دلالة تلك الكلم على النفي، ولكن يضيف البحث على تلك الدراسات أنها -وإن خرجت إلى معنى النفي-، فليس لها من أحكام النفي، ما لتلك الكلم التي درست -في ثنايا البحث- من مثل، زيادة(من) معها، ونصب الفعل المضارع في جوابها، ومجيئها في الاستثناء الناقص، وغيرها؛ لذا أفردت في هذا الملحق.

(١) ينظر : مفتاح العلوم، للسكاكي(٣١٥)وشرح التسهيل لابن مالك(٤/ ١١٠).

(٢) ينظر : المساعد، لابن عقيل(٣/ ٢١٣).

(٣) ينظر: أساليب النفي، في القرآن، للبقري، والنفي الضمني في الجملة العربية، لمها محمد عبده .

(٤) ينظر: أساليب النفي، في القرآن، للبقري:(١٩٤وما بعدها)و(٢١٠وما بعدها) والنفي الضمني في الجملة العربية، لمها محمد عبده:(١٦٩وما بعدها).

ملحق(٢) : بيان لما خرج من الكلمات إلى معنى النفي.

م	الكلمة
١	(أ) همزة الاستفهام
٢	(أبى)
٣	(أقل)
٤	(إلا)
٥	(إنما)
٦	(أي)
٧	(أين)
٨	(بل)
٩	(بلى)
١٠	(تغيب)
١١	(تغير)
١٢	(رب)
١٣	(شرب)
١٤	(غير)
١٥	(قد)
١٦	(قل)
١٧	(قليل)
١٨	(كأنَّ)
١٩	(كلا)
٢٠	(كيف)
٢١	(لا)
٢٢	(لكن)
٢٣	(لو)
٢٤	(لولا)
٢٥	(متى)
٢٦	(مَن)
٢٧	(هل)

الخاتمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد ففي نهاية هذا البحث نعرض نتائجه:

- خرج إلى معنى النفي أنواع الكلم كلها من اسم، وفعل، وحرف، وأكثرها خروجا الحرف ثم الاسم ثم الفعل.
- أكثر ما خرج إلى معنى النفي كان بمعنى(ما) أو(لا) النافيتين، ويختلف الحكم باختلاف تقديرهما.
- خروج بعض أنواع الكلم مطرد مثل(قلَّ)وما اشتق منه، وبعضها شاذ، مثل(أين) و(تغير) و(قد)، وأكثرها شذوذا في الفعل ثم الحرف.
- ظهر أثر خروج الكلم في أحكام نحوية متعددة تتعلق بالنفي، وهي تتصل بالصدارة، والإسناد، والاستثناء، والتوابع من عطف ووصف وبدل، وتوكيد، والزيادة، والحذف والعمل.
- تفاوتت الكلم –من جهة الأحكام– قلة، وكثرة، فبعضها أكثر أحكاما مثل:(قل) وما اشتق منه، و(غير)و(هل)، وبعضها قليل، مثل(أبى).
- اشتركت أنواع الكلم من تلك الأحكام في الاستثناء التام والناقص، وفي نصب المضارع بعد فاء السببية.
- الاختلاف في خروج بعض الكلم إلى معنى النفي أدى إلى الخلاف في الإعراب.
- كان للكوفيين في بعض ما خرج رأي انفردوا به، وتبعهم عليه بعض النحويين.
- المعاني التي دلت على نفي الشيء وكان لها أثر في الأحكام النحوية، هي: التقليل، والمغايرة، والاستفهام، والامتناع، والحصر، والاحتقار، والتشبيه، والردع، والتوبيخ.
- المعاني التي دلت على نفي الشيء، وليس لها أثر في الأحكام النحوية، هي الاستثناء، والاستدراك، والاضراب، والاستفهام.

المصادر والمراجع

- **الاحتجاج بالشعر في اللغة–الواقع ودلالته–**،د.محمد حسن حسن جبل، القاهرة، دار الفكر العربي.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأثير الدين أبي حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد،ط:١،القاهرة، مكتبة الخانجي،١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، لعبد السلام محمد هارون، ط: ٥، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٤٢١هـ–٢٠٠١م.
- **أساليب النفي في القرآن**، أحمد ماهر البقري، (د.ط)،دار المعارف،١٩٨٠م.
- **الاستغناء في الاستثناء**، لشهاب الدين أحمد بن ادريس القرافي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا،ط:١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية،١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.
- **الأصمعيات اختيار الأصمعي**، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخر، ط: ٧،مصر،دار المعارف ١٩٩٣م.
- **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن السري النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط:٣، لبنان ، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م.
- **أصول النحو–دراسة في فكر الأنباري–**، لـ:د."محمد سالم صالح، ط:٢،مصر، دار السلام،١٤٣٠هـ،٢٠٠٩م.
- **الأضداد**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط) بيروت، المكتبة العصرية،١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٩هـ– ١٩٨٨م.

- **الاقتراح في أصول النحو وجدله،** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، حققه : د. محمود فجال، ط:١، دمشق، دار القلم، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.
- **ألفية ابن مالك–في النحو والصرف**– مع إعراب مفرداتها، للعلامة محمد بن عبدالله ابن مالك الأندلسي، ط:١، الرياض، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع ١٤١٤هـ.
- **أمالي ابن الحاجب،** لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر، ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، بيروت، دار الجيل، الأردن، دار عمار ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
- **أمالي ابن الشجري،** لضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط: ١، القاهرة، مكتبة الخانجي ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.
- **الانتصار لسيبويه على المبرد،** لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد النحوي تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط: ١، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.
- **إيضاح شواهد الإيضاح،** لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني،ط:١،بيروت – لبنان، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م.
- **الإيضاح العضدي،** لأبي علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض) ط: ١، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
- **الإيضاح في شرح المفصل،** لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية–وزارة الأوقاف والشؤون الدينية–إحياء التراث الإسلامي

- **الإيضاح في علوم البلاغة**، لجلال الدين أبي عبدالله محمد بن سعدالدين بن عمر القزويني، ط:٤، بيروت، دار إحياء العلوم ١٩٩٨م.
- **أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك**، لجمال الدين أبي محمد، عبد الله بن يوسف ابن هشام، ط: ٥، بيروت، دار الجيل ١٩٧٩م.
- **البحر المحيط في التفسير**، لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠ هـ.
- **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، لأبي العباس أحمد بن محمد ابن عجيبة الحسني الفاسي، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، القاهرة، نشره د. حسن عباس زكي ١٤١٩ هـ.
- **البديع في علم العربية**، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق : د. فتحي أحمد علي الدين، ط: ١، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٢٠ هـ
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق، د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للمرتضى، أبي الفيض محمّد بن محمّد الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق : علي محمد البجاوي، ط:٢، لبنان ،دار الجيل،١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.
- **تذكرة النحاة**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، ط: ١، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الأندلسي تحقيق: د. حسن هنداوي، ط:١، دمشق، دار القلم، دار كنوز إشبيليا.

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر:١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- **التسهيل لعلوم التنزيل**، لأبي القاسم، محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق: د. عبد الله الخالدي ط: ١، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ١٤١٦ هـ.
- **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، لخالد بن عبد الله الأزهري، ط: ١، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية ،١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **التطبيق النحوي**، للدكتور عبده الراجحي،ط:١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسيّ، تحقيق: د. عوض بن حمد، ط: ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط:١(أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة).١٤١٨هـ،١٩٩٧م.
- **التفسير البسيط**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، النيسابوري، الشافعي، تحقيق: جماعة من المحققين، ط: ١،عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.١٤٣٠ هـ.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لمحب الدين محمد بن يوسف الحلبي المصري، المعروف بناظر الجيش تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، ط: ١، جمهورية مصر العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - ، ١٤٢٨ هـ.

- **توجيه اللمع**، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط: ٢، جمهورية مصر العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لبدر الدين أبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط: ١،دار الفكر ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن(تفسير الطبري)**، لأبي جعفر محمد بن جرير الآملي، الطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: ١دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- **الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي)**،لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وآخر، ط: ٢١، القاهرة– دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله –ﷺ–وسننه وأيامه (صحيح البخاري)**،لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر،ط:١،دار طوق النجاة ، ١٤٢٢هـ.
- **جمهرة أشعار العرب**، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، لبدر الدين أبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، وآخر،ط:١،بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.
- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف محمد البقاعي،(د.ط)، بيروت –لبنان، دار الفكر، للطباعة والنشروالتوزيع،١٤٢٨هـ–١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.

- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام**، لمحمد بن عرفة الدسوقي، تحقيق: إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، ط:١، القاهرة، مصر، دار الطباعة العامرة،١٣٠١هـ.
- **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، ط: ١ ، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
- **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وآخر، ط:٢، دمشق ، بيروت، دار المأمون للتراث –١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
- **الحماسة البصرية**، لأبي الحسن علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، بيروت، عالم الكتب.
- **الحماسة الشجرية**، لهبة الله بن علي(ابن الشجري)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، وآخر، دمشق، منشورات وزارة الثقافة ١٩٧٠م.
- **حماسة الخالديين**، لأبي بكر محمد بن هاشم الخالدي، وأبي عثمان سعيد بن هاشم الخالدي، تحقيق: د.محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية،١٩٩٥م.
- **الحمل على معنى النفي في التقعيد النحوي**، للدكتور: حجاج أنور عبد الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد(١٣١).
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: ٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار، بيروت عالم الكتب.

- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط:٣، دمشق–دار القلم١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لشهاب الدين أبي العباس، ، أحمد بن يوسف المعروف بـ(السمين الحلبي)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط،ط:٢، دمشق، دار القلم،١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.
- **ديوان الأخطل**، شرحه مهدي محمد ناصرالدين، ط:٢، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية١٤١٤هـ–١٩٩٤م.
- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط:٤، دار المعارف،١٩٨٤م.
- **ديوان ذي الرمة**، شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق : عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، ط:١، ١٩٨٢ م – ١٤٠٢ هـ.
- **ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري**، جمع وتحقيق شكر العاشور،ط:١،العراق–وزارة الإعلام، ١٠٧٢م.
- **ديوان شعر المتلمس الضبعي**–رواية الأثرم، وأبي عبيدة عن الأصمعي، عني بتحقيقه: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩٠هـ–١٩٧٠م.
- **ديوان عمر ابن أبي ربيعة**، قدم له فايز محمد،ط:٢، دار الكتاب العربي ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.
- **ديوان الفرزدق**، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.
- **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه الأستاذ علي فاعور، ط:١، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، بيروت، دار صادر.

- **ديوان المهلل بن ربيعة**، شرح وتحقيق أنطوان محسن الفوال، ط: ١ بيروت دار الجيل، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- **ديوان النابغة الجعدي**، جمعه وحققه د. واضح الصمد، ط: ١ بيروت دار صادر ١٩٩٨م.
- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق محمد إبراهيم أبو الفضل، ط:٢، القاهرة ،دار المعارف.
- **ديوان الهذليين**، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة جمهورية مصر العربية: ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم القاهرة – مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وآخر ،ط١، ٢دار المأمون للتراث، بيروت- سنوات متفرقة (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ).
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**،لعبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل الهمداني المصري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد،ط:٢٠، القاهرة،دار التراث، دار مصر للطباعة ، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م.
- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، لبدر الدين محمد ابن جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط: ١،دار الكتب العلمية،١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لنور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأُشْمُوني الشافعي، ط:١ ،بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

- **شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»**، لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردي، تحقيق ودراسة: د.عبد الله بن علي الشلال،ط:١، الرياض – المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- **شرح تسهيل الفوائد**، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، وآخر. ط:١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
- **شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د.صاحب أبوجناح،ط:١،عالم الكتب.
- **شرح جمل الزجاجي**، لأبي الحسن علي بن محمد ابن خروف الإشبيلي،ط:١ تحقيق: سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى١٤١٩هـ.
- –**شرح ديوان أمية بن أبي الصلت**، قدم له سيف الدين، وآخر، بيروت ، لبنان، دار مكتبة الحياة
- **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر، ليبيا جامعة قار يونس ،١٣٩٥ – ١٩٧٥ م.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف،ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط:١، بيروت ، لبنان، المكتبة العصرية، ١٤١٦هـ،١٩٩٥م.
- **شرح شواهد المغني**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، علق عليه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي،١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.
- **شرح عمدة الحافظ، وعدة اللافظ**، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مكتبة العاني،١٣٩٧هـ–١٩٧٧م.

- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط:٥، دار المعارف.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد،ط:١، صيدا ، بيروت، المكتبة العصرية،١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- **شرح قواعد الإعراب، لابن هشام**، لشيخ زاده محمد بن مصطفى القوجَوي، دراسة وتحقيق: إسماعيل مروة، ط:١،(بيروت – لبنان)،دار الفكر(دمشق – سورية)، دار الفكر المعاصر، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥ م.
- **شرح الكافية الشافية**، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه: عبد المنعم أحمد هريدي،ط:١،جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ،تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وآخر،ط:١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨ م.
- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار،ط:١،جمهورية مصر العربية، دار السلام،١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.
- **شرح اللمع لابن جني**، لأبي القاسم عمربن ثابت الثمانيني، تحقيق وتقديم:أ.دفتحي علي حسانين،ط:١ القاهرة ، دار الحرم للتراث، ٢٠١٠م.
- **شرح المفصل للزمخشري**، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش المعروف بـ(ابن يعيش) تحقيق: د.عبد اللطيف بن محمد الخطيب، ط: ١الكويت –، دار العروبة، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م.
- **شرح المقدمة الجزولية**، للأستاذ أبي علي عمر بن محمد الشلوبين، ط:١، الرياض، مكتبة الرشد،١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- **شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف**، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت – لبنان، المكتبة العصرية، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م.
- **شعر أبي زبيد الطائي**، جمعه وحققه، د.نورحمود القيسي، بغداد، مطبعة المعارف ١٩٦٧م.
- **الشعر والشعراء**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة،١٤٢٣ هـ.
- **الصاحبي**، لأبي الحسين أحمد بن فارس القزويني الرازي،: تحقيق: السيد أحمد صقر،(د.ط) القاهرة–مطبعة عيسى البابي الحلبي،(د.ت).
- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط:٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**،لمحمد عبد العزيز النجار،ط:١، مؤسسة الرسالة١٤٢٢هـ،٢٠٠١م.
- **طبقات فحول الشعراء**، لأبي عبد الله محمد بن سلّام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، جدة، دار المدني.
- **العدة في إعراب العُمدَة**، لبدر الدين أبي محمد عبد الله بن محمد بن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث،ط:١ الدوحة، دار الإمام البخاري(د.ت).
- **علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبد الله، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش،ط:١، الرياض / السعودية، مكتبة الرشد – ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

- **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، لأبي القاسم محمود بن حمزة الكرماني، ويعرف بـ(تاج القراء) جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، بيروت، مؤسسة علوم القرآن.
- –الغريبين غريبي القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، طبع تحت إدارة: د. أحمد مدير ،ط:١،حيدرآباد– الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية،١٤٠٨هـ،١٩٨٨م.
- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب** (حاشية الطيبي على الكشاف)،لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق إياد محمد الغوج، وآخرين،ط:١، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم،١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.
- **الكافية في علم النحو**، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر، ابن الحاجب المصري المالكي تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر ،ط:١، القاهرة، مكتبة الآداب،٢٠١٠ م.
- **كتاب الأزهية في علم الحروف**، علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي،ط:٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **كتاب السبعة في القراءات**، لأبي بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف،ط:٢، مصر، دار المعارف ١٤٠٠هـ
- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسيّ ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي،ط:١، القاهرة – مصر، مكتبة الخانجي،١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- **الكتاب**، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،ط:٣،القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للمنتجب الهمذاني، تحقيق :نظام الدين الفتيح،ط:١، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، دار الزمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، ط:٣ ،بيروت، دار الكتاب العربي ١٤٠٧ هـ
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لمحب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، تحقيق: د. عبد الإله النبهان،ط:١، دمشق، دار الفكر،١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- **اللباب في علوم الكتاب**، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخر،ط:١، بيروت / لبنان، دار الكتب العلمية،١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.
- **لسان العرب**، لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري،ط:١، بيروت،

دار صادر،١٤١٤ هـ.

- **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني،حققه وقدم له وصنع فهارسه: د. رمضان عبد التواب، وآخر، دار العروبة، الكويت – بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.
- **المبسوط في القراءات العشر**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، دمشق، مجمع اللغة العربية ، ١٩٨١ م.
- **المجتبى من مشكل إعراب القرآن**، لـ:أ. د. أبي بلال أحمد بن محمد الخراط، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦ هـ.
- **المحكم والمحيط الأعظم**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية،٢٠٠٠م.
- **مختارات شعراء العرب لابن الشجري**، لضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي، المعروف بابن الشجري، ضبطها وشرحها: محمود حسن زناتي، ط:١،مصر، مطبعة الاعتماد، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٥ م.

- **مختصر في شواذ القران** من كتاب البديع، لابن خالويه، القاهرة–مكتبة المتنبي.
- **المسائل الحلبيات، صنعة أبي علي الفارسي**، تقديم وتحقيق :د. حسن هنداوي، ط:١،دشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة،١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.
- **المسائل الشيرازيات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن بن محمود هنداوي،ط:١، الرياض، كنوز إشبيليا،١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- **المسائل المشكلة** المعروفة بـ(البغداديات)، لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي،(د.ط) بغداد، مطبعة العاني(د.ت).
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لبهاء الدين بن عقيل تحقيق: د. محمد كامل بركات،ط:١، دمشق، دار الفكر، جدة–دار المدني،، جامعة أم القرى، ١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ.
- **مشكل إعراب القرآن**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن،ط:٢،بيروت، مؤسسة الرسالة،١٤٠٥هـ.
- **معانى القرآن**،لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: د. هدى محمود قراعة،ط:١، القاهرة، مكتبة الخانجي،١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.
- **معاني القرآن**، لأبي زكريا الفراء يحيى بن زياد الديلمي تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخر، ط: ١، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة –
- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي،ط:١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري،تحقيق المستشرق: د. سالم الكرنكوي، وآخر،ط:١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية،، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م.

- **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، للدكتور: محمد سمير نجيب اللبدي، ط:١،بيروت، مؤسسة الرسالة،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام ، تحقيق: د. مازن المبارك، وآخر،ط:٦،دمشق، دار الفكر ١٩٨٥م.
- **مغني اللبيب لجمال ابن هشام، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير**، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة، دار الكتب المصري، بيروت، دار الكتاب اللبناني.
- **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**،لأبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الملقب بـ(فخر الدين الرازي) خطيب الري،ط:٣، بيروت، دار إحياء التراث العربي،١٤٢٠ هـ.
- **مفتاح العلوم**، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي الخوارزمي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور،ط:٢، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية،١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- **المفردات في غريب القرآن**،لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى ،تحقيق: صفوان عدنان الداودي،ط:١، دمشق بيروت، دار القلم، الدار الشامية،١٤١٢ هـ.
- **المفصل في صنعة الإعراب**، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. خالد إسماعيل حسان،ط:١، القاهرة، مكتبة الآداب،١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين،ط:١،معهد

البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة،١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»**، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرين، ط:١، القاهرة – جمهورية مصر العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد الثمالى الأزدي، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب.
- **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزراة الثقافة والإعلام ١٩٨٩م.
- **منزلة شعر ابن هرمة لدى النحويين**، للدكتور: عمرو سعد عواد، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا.
- **المصنف من الكلام على مغني ابن هشام**، للإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني،ط:١، مكتبة الأعيان،١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين،ط:١، دار الطباعة المحمدية،١٤٣٥هـ-٢٠١٣م.
- **الموشح على كافية ابن الحاجب-في النحو-**،للإمام شمس الدين أبي بكر محمد بن أبي بكر الخبيصي، تحقيق: د.شريف النجار،ط:١،الأردن-دار عمار،١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- **النحو الوافي**، لعباس حسن، ط:١٥، مصر، دار المعارف
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشمنتري.

- **النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)**، لأبي الحسن علي بن فَضَّال المُجَاشِعِي القيرواني، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل،ط:١، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- **النفي في الجملة العربية، وعلاقته بالمعنى**، للدكتور. محمد حسين النقيب، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد(٣) مجلد(٨) يونيو ٢٠١٤م.
- **النفي الضمني في الجملة العربية:** أساليبه، وأدواته، لمها محمد عبده، مجلة آداب النيلين، مجلد(٢)، عدد(١).
- **الوافي في العروض والقوافي**، صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق :د. فخر الدين قباوة،ط:٤ دمشق، سورية،١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، النيسابوري، الشافعي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط: ا، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
- **نتائج الفكر في النَّحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، ط:١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.
- **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**،لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، تحقيق جماعة، ط:١، مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	ملخص	٢٣٩٣
٢	Abstract	٢٣٩٤
٣	المقدمة	٢٣٩٥
٤	المبحث الأول: ما خرج من الأسماء إلى معنى النفي	٢٣٩٨
٥	المبحث الثاني: ما خرج من الأفعال إلى معنى النفي	٢٤٢٣
٦	المبحث الثالث: ما خرج من الحروف إلى معنى النفي.	٢٤٤٣
٧	ملحق(١) ما خرج إلى معنى النفي وليس له أثر في الأحكام النحوية	٢٤٨٧
٨	ملحق(٢) بيان لما خرج من الكلمات إلى معنى النفي.	٢٤٩٢
٩	الخاتمة.	٢٤٩٣
١٠	فهرس المصادر والمراجع	٢٤٩٤
١١	فهرس الموضوعات	٢٥١١